

النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني وحركات الإسلام السياسي

د. أميرة عبد الرازق خليل

مكتبة عبد الملك عودة الأفريقية

قدم له :

أ.د/ إبراهيم نصر الدين



النظام السياسي التونسي
بين التوجه العلماني
وحركات الإسلام السياسي

د. أميرة عبد الرازق خليل السنباطي

الناشر
المكتب العربي للمعارف

اسم الكتاب : النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني وحركات الإسلام السياسي

اسم المؤلف : أميرة عبد الرازق خليل السنباطي

رسوم الغلاف : شريف الغالي

الناشر
المكتب العربي للمعارف

٢٦ شارع حسين خضر من شارع عبد العزيز فهمي

ميدان هليوبوليس - مصر الجديدة - القاهرة

تليفون/ فاكس: ٢٦٤٢٣١١٠-٠١٢٨٣٣٢٢٢٧٣

بريد إلكتروني : Malghaly@yahoo.com

الطبعة الأولى ٢٠١٥

رقم الإيداع : ٢٠١٤/١٤٠٨٦

الترقيم الدولي : I.S.B.N.978- 977-276-769-4

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هل جزاء الإحسان إلا الإحسان

آثرت أن تنسب رسائل الماجستير والدكتوراه التي أشرفت عليها إلى الأصل إلى أستاذي ومعلمي المرحوم الأستاذ الدكتور/ عبد الملك عودة، ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد اختاره ليكون رائد للدراسات الأفريقية في العالم العربي وقد تحولت محنته في الحياة الدنيا إلى منحة ستبقى له في الدار الآخرة جزاء ما علم وربى.

ما أقدمه للقارئ العربي في مجال الشئون الأفريقية في هذه السلسلة هو مجرد غيض من فيض علمه إذ أن ما تم إنتاجه، وينصح من الأصل العالم الجليل، على مدى أربعة عقود مضت يزيد عن مائة عمل علمي في الدراسات السياسية الأفريقية، آمل أن نتمكن من نشر معظمها خدمة للقارئ العربي من جهة، وللسياسية العربية الأفريقية من ناحية أخرى.

وإنني إذ أشكر الشباب من جيل الأحفاد الذين بذلوا هذا الجهد العلمي في تخصص ليس بالهين شق له الراحل طريقًا بات ممهدًا لمن يأتي من بعده، فإني آمل من الله العلي القدير أن تستمر هذه المسيرة وليس لي من تعقيب على هذا الدراسة أو غيرها، فقد كان لي حظ الإشراف عليها، ولكني أشكر الباحث بل وأشد على يده آملاً أن يستمر في هذا المجال وأختم بمقولة "يظل النهر وفيًا لمنبعه حتى وهو يتجه إلى مصبه".

أ.د. إبراهيم نصر الدين

مقدمة

استهدفت القوي الاستعمارية لأفريقيا طمس الهوية والثقافة الإسلامية للشعوب الأفريقية لصالح فرض القيم والمؤسسات الغربية، مما خلق حالة من التهميش والاغتراب لدي شعوب الدول ذات الأغلبية الإسلامية وأوجدت الرغبة في التخلص من كل ما هو متعلق بالثقافة الغربية، ومع التحرر من الاستعمار وتحقيق الاستقلال سعت تلك الشعوب إلي إحياء الهوية الإسلامية ولكنها اصطدمت بأنظمة حكم تتسم بالتبعية وتسعي للحداثة المتمثلة في العلمانية، بالإضافة إلي إن تلك الأنظمة بعد الاستقلال فشلت في تحقيق التطلعات الوطنية للشعوب و توفير الحاجات الأساسية للأفراد وتسوية قضايا الهوية المهمشة، مما جعلها تفتقد للشرعية في نظر الكثير من المواطنين، فكان علي الأفراد البحث عن البديل فلن تجد أمامها إلا الجماعات الإسلامية التي تعلن أنها تحافظ علي الهوية الدينية والثقافية للشعوب الإسلامية، ومن هنا وجدت الحركات الإسلامية البيئة المناسبة للنشأة والتطور حتى أصبحت في كثير من الدول احد القوي السياسية الأكثر اتصالا وتأثيرا في اختيارات الأفراد

وعلي الرغم من اختلاف العوامل التي أدت إلي نشوء الحركات الإسلامية من دولة لأخرى ومن جماعة لأخرى ومن نظام سياسي لأخر إلا أن ثمة مجموعة من العوامل المشتركة التي أدت إلي نشأة هذه الحركات مثل فشل المشروع النهضوي العربي، الموقف الغربي المناوئ للإسلام، الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، ظهور مجموعة من القادة والمفكرين الذين قدموا البيان الإسلامي الأول لجماعات الإسلام السياسي أمثال حسن البنا وسيد قطب في مصر وحسن الترابي في السودان وراشد الغنوشي في تونس و احمد ياسين في فلسطين وغيرها من القيادات التي لها دورًا بارزًا في دعم جماعات الإسلام السياسي بالإضافة إلي غياب الحرية والديمقراطية وشيوع الفساد والاستبداد والفقر في معظم الدول الأفريقية والعربية مما شكل البيئة الخصبة لنمو وانتشار أفكار حركات الإسلام السياسي، وفي ظل غياب وضعف مؤسسات المجتمع المدني

من أحزاب وجمعيات ومؤسسات فإن ذلك مكن جماعات الإسلام السياسي من سد هذا الفراغ بواسطة سيطرتها علي المساجد والمراكز الدينية والجمعيات الخيرية وتقديم الدعم لأعضاء هذه المراكز خاصة في أوقات الأزمات والكوارث

ولقد اتسمت النشأة الأولي لهذه الحركات بالتركيز على الجوانب والأبعاد الإيمانية والعقائدية للمسلم ولكنها اتجهت بمرور الوقت إلي كافة أوجه النشاط الإنساني خاصة قضايا السياسة والاقتصاد والتعليم، واستهدفت السلطة بمنطق انه لا يوجد فصل بين الدين والسياسة وهو ما يعرف بالإسلام السياسي فيطلق مفهوم الإسلام السياسي على الجماعات الإسلامية التي ترى أنه لا فصل بين الدين والسياسة، على أساس أن الإسلام عقيدة شاملة تنظم كافة أمور الحياة سياسية كانت أم اقتصادية أم ثقافية.

وتعتبر تونس من أهم الدول التي تواجه ظاهرة الإسلام السياسي بمفهومها الواسع، فقد استقلت تونس عن الاستعمار الفرنسي عام ١٩٥٦، وتولي الحبيب بورقيبة الحكم بعد الاستقلال وكان متأثرا بالحكم العلماني الاتاتوركي، وكان يري أن الدين قيد علي كل ما هو جديد فعمل علي فصل الدين عن السياسة وأصدر من النصوص الدستورية والقرارات والقوانين ما يؤيد ذلك، فعمل على سن قوانين تمنع ارتداء الحجاب واعتبره زيًا طائفيًا يشجع علي الانقسام داخل المجتمع، كما أثار جدلاً في عدد من المسائل الشرعية التي اقرها القرآن الكريم فأصدر قانون للأحوال الشخصية يقضي بمنع تعدد الزوجات وذلك بعد ثلاثة أشهر من إعلان استقلال تونس من الاحتلال الفرنسي، وألغى المحاكم الشرعية، وسن قوانين يساوي بها بين الرجل و المرأة في الميراث و قانون إباحة التبني، ووحد القضاء التونسي وفق القوانين الفرنسية وعمل على انتقاد القرآن الكريم في بعض آياته وتعرض إلى شخص الرسول "صلى الله عليه وسلم" بالإضافة إلي مجموعة من الممارسات التي تصطدم مع الثوابت الإسلامية كصوم رمضان والزكاة ومحاربة ممارسة الشعائر الدينية وإتباع سياسة للتعليم تتسم بالميل نحو الثقافة الغربية، كل هذه الأمور ترتب عليها إثارة عدد كبير من التونسيين خاصة رجال الدين اللذين عارضوه واعتبروا توجهاته مخالفة للشريعة الإسلامية، واتهامه بعدائه للإسلام

وفي السابع من نوفمبر عام ١٩٨٧ أطاح انقلاب عسكري قاده زين الدين بن علي بالحبيب بورقيبة ليصبح بن علي رئيسًا للبلاد .ولكـــن تشـــير معظـــم الأبحاث إلي أن بن علي سار في نفس الاتجاه نحو العلمانية ولم يغيـــر ســـوى القليل من سياسات بورقيبة باستثناء تغيير اسم الحزب ليصبح التجمع الدستوري الديمقراطي. وفي ١٩٨٨ طبق بن علي مسارًا جديدًا مع إعادة الإشارة للحكومة والإسلام لتأكيد هوية البلاد الإسلامية وذلك بإطلاق سراح العديد من النشـــطاء الإسلاميين المعتقلين. كما شكل تحالفًا وطنيًا مـــع حركـــة الاتجـــاه الإســـلامي التونسية التي تشكلت في ١٩٨١ والتي غيرت اسمها لاحقًا إلى حزب النهضـــة. وقد حقق حزب النهضة نتائج كبيرة في انتخابات ١٩٨٩ فسارع بن علي لإلغاء الأحزاب الإسلامية كلها .

وخلال فترتي حكم بورقيبة وبن علي اتسم النظام السياسي فـــي تـــونس باتجاه أطرافه نحو الحداثة والعلمانية، وعلي الرغم بان هذا التوجه نـــال تأييـــد شريحة مجتمعية كبيرة وهي الطبقة التي تأثرت بالثقافة الأوروبية والفكر الغربي إلا انه أيضا لم يحقق طموحات الشريحة الأكبر من الشعب التونسي الذي كـــان يتطلع إلي تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية والحريات السياســـية والاجتماعية مما أدي إلي خيبة أمل كبيرة في النظام الحاكم،وردًا علـــي ذلـــك نشأت الكثير من القوي المعارضة والتي من بينها حركات الإســـلام السياســـي حيث شهدت تونس واقعًا مختلفًا للإسلام تمثل في بداية الأمر في كتلتـــين مـــن المتدينين، كتلة المتدينين التقليديين الذين يمارسون شعائرهم الدينية بانتظام لكنهم لا يمارسون السياسة ولا يضعون علاقة بين الـــدين والسياســـة ولا يخـــالفون التشريعات الخاصة بالدولة،

وكتلة ثانية من المتدينين ظهرت في أواخر السبعينيات تضع ارتباطًا وثيقًا بين الدين والسياسة على أساس أن الإسلام عقيدة شاملة تنظم كل أمور الحيـــاة سياسية كانت أم اقتصادية أم ثقافية ويطالبون بان تكون مرجعية تشريعات الدولة هي الدين الإسلامي وليست المرجعية العلمانية المتبعة من قبل الحزب الحاكم.

وقد برز الاتجاه الثاني علانية علي ساحة المشهد السياسي التونســـي عام١٩٨١ م عندما أعلنت الجماعة الإسلامية بيانها الرسمي الأول مُطلقة على

نفسها أسم " حركة الاتجاه الإسلامي" و قد تحولت في أواخر الثمانينات من القرن الماضي إلى حمل اسم جديد هو حركة "النهضة" وعملت علي تقوية بنيانها باستقطاب وتعبئة الشباب التونسي وذلك بالتوازي مع الدخول في صراعات مع الحزب الحاكم، ثم أفرزت الساحة السياسية في تونس كتلة أخرى ولكن ذات أقلية عددية وهم متشيعي تونس الذين يقررون بكل وضوح ارتباطًا بين الدين والسياسة ولكن بمرجعية مختلفة عن حركة النهضة ذات المرجعية السنية ، ثم ظهر اتجاه جديد يتخذ العنف أداة له، وهو تيار السلفيين الجهاديين والذي يختلف عن التيارات الإسلامية الأخرى في إيمانه بالعنف كطريقة للتعامل مع السلطة كما تشير الدراسات الخاصة بملف الإسلام السياسي التونسي إلي اختلاف أسلوب التعامل من قبل السلطات التونسية مع الحركات الإسلامية بين التشدد و الحوار .

استمرت ديناميات التفاعل بين النظام السياسي في وتونس والحركات الإسلامية المختلفة بها، إلي أن قامت القوي الشعبية بالثورة التونسية في يناير ٢٠١١م، والتي لم تستطع حركات الإسلام السياسي وقوي المعارضة من أحزاب وحركات من فعل ما فعلته القوي الشعبية بتونس للإطاحة بنظام زين العابدين بن علي الذي استمر في السلطة ٢٣ عامًا، وذلك لكون هذه الحركات والأحزاب تتصارع حول السلطة وهو ما أضعف من قوتها في معركتها مع النظام، أما القوي الشعبية فتطلعاتها تتعلق باحتياجاتها الأساسية وهو ما يمثل لها البقاء دون الموت، فقد أتسم الواقع التونسي خلال فترة حكم زين العابدين بن علي بالعديد من المشكلات التي تتشابه مع واقع معظم الدول العربية والأفريقية والتي دفعت بالشعب التونسي بالتظاهر في معظم أنحاء البلاد للمطالبة بضرورة توفير الحريات المنوط بها بالدستور وعمل الإصلاحات السياسية وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية ورحيل رأس النظام "زين العابدين بن علي" الذي عُرف بقمع مواطنيه وسلبهم حرياتهم، وادي إصرار القوي الشعبية علي تحقيق مطالبها إلي الضغط علي الرئيس التونسي ليرحل عن البلاد في ١٤ من يناير ٢٠١١ لتدخل تونس من هذا الحدث إلي مرحلة جديدة في تاريخها السياسي المعاصر، تتميز بواقع سياسي جديد يؤثر ويتأثر باتجاهات فاعلين جدد.

وتكمن المشكلة البحثية في وجود فريقين متناقضين فكريا وأيديولوجيًا، الأول هو التيار العلماني الذي يؤمن بفصل الدين عن السياسة، والآخر هو الحركات الإسلامية التي تؤمن بأنه لا يوجد فصل

بين الدين والسياسة وأن الإسلام عقيدة شاملة لتنظيم كافة أمور الحياة، فسعت الدراسة إلي معرفة مدي إمكانية تطويع توجهات احد الطرفين من قبل الآخر في إطار الظروف الداخلية والخارجية.

الفصل الأول

التوجهات العلمانية للنظام السياسي

في تونس

منذ أن استقلت تونس عن الاحتلال الفرنسي وتولي الحبيب بورقيبة رئاسة الجمهورية عزم النظام السياسي في تونس علي بناء الدولة التونسية العصرية بعد الاستقلال، وكان الدستور من أهم مقومات الحركة الوطنية في تونس آنذاك ومطلبا من أبرز مطالبها لبناء تونس بعد الاستقلال، وبالفعل انطلق هذا المسار بانتخاب المجلس القومي التأسيسي في ٢٥ مارس ١٩٥٦، بعد إعلان الاستقلال بخمسة أيّام فقط وعهدت إلى هذا المجلس مهمة وضع دستور البلاد، وفي يوم الاثنين أول يونيو ١٩٥٩ عقد المجلس القومي التأسيسي جلسة عامة ألقى خلالها الرئيس الحبيب بورقيبة خطابًا، وختم فيها الدستور الذي أصبح أول دستور لتونس المستقلة. وقد أقام هذا الدستور نظاما رئاسيًا جمهوريًا يعتمد مبدأ فصل السلطات. وعكس هذا الدستور التوجه العلماني للنظام السياسي في تونس في عدة فصول، كما جري عليه العديد من التعديلات إلا أن هذه التعديلات سواء خلال فترة الحبيب بورقيبة أو زين العابدين بن علي لم تُغير من التوجه العلماني للدولة في إطارها الدستوري والتشريعي.

وتشير العديد من الدراسات إلي عدم وجود نموذجاُ موحدًا للدساتير ذات التوجه العلماني يستطيع المرء من خلاله الحكم علي آي دستور بالعلمانية من دونها فيختلف النموذج الفرنسي عن الألماني عن الأمريكي عن النموذج التركي وذلك نتيجة اختلاف خصائص البيئة المكونة لكل نموذج، بالإضافة إلي تباين خصوصيات كل دولة عن الأخرى، إلا أنه ثمة مجموعة من الركائز العامة التي يتسم بها دساتير الدول ذات التوجه العلماني والتي يمكن من خلالها الحكم بان متطلبات التوجه العلماني تتوافر في دستور ما، أو أن هذه الدولة تتجه نحو العلمانية وتتمثل هذه المتطلبات في مجموعة من المحاور أهمها العلاقة بين الدين والدولة في الدستور، فتتسم دساتير الدول العلمانية بعدم تحديد أو ذكر

الدين في الدساتير الخاصة بها وذلك لتكريس مبدأ فصل الدين عن السياسة واعتبار أن الدستور ينظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حين أن الدين تنظمه المؤسسات الدينية.

ويبرر أنصار الاتجاه العلماني هذا الفصل بأن اعتماد الدين كمرجعية للدولة يؤدي إلي التناقض مع متطلبات النهضة العلمية ويؤدّي أيضا إلى قمع حرية الفكر والحريات السياسية(١)، بالإضافة إلي أن معظم الدول تتميز بأنها ذات ديانات متعددة ونادرًا ما نجد دولة ينتمي شعبها بأكمله إلي ديانة واحده، وإن إقامة الدولة على أساس ديني يلحق ضررا بأصحاب الدين الأقل عددًا إذ أن الحقوق السياسية يتم توزيعها على أساس طائفي، وإعمالا بذلك لم تشر الدول أو الكيانات العلمانية مثل فرنسا وتركيا والاتحاد الأوروبي وغيرهم للدين كمرجعية مباشرة أو غير مباشرة للتشريع(٢) ، ولم تحدد دساتير دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا دينا للدولة ولم يشير الدستور الأوروبي الذي أقرته المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي إلي الدين، أما فرنسا فقد نصت في دستورها أنها جمهورية علمانية ديمقراطية اجتماعية . كذلك فعلت دساتير ساحل العاج وتركيا، وبهذا لم يتم تحديد دين معين للدولة وتم فصل الدين عن الدولة واعتبار كل منهما مؤسسة قائمة بذاتها لها نظامها الخاص(٣)، سواء في إطار تحديد القيم والحريات العامة، أو علاقة السلطات ومرجعية القضاء، أيضا ترجمت العديد من التشريعات التونسية التوجه العلماني للنظام السياسي في تونس خاصة قوانين الأحوال الشخصية والقوانين المتعلقة بالمرأة وبالحريات العامة، كما عكست الممارسة العملية خلال فترة الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي طبيعة

---

(١) محمد حرمل :" **الماركسية وعلاقة الدين بالدولة: الدولة اللائكية (مقتطفات من الماركسية والدين)** "، في :

http://www.albadil.org/spip.php?article2338

(٢) **نفسه.**

(٣) عائشة أحمد: "**دين الدولة ودور الدين كمصدر للتشريع**"، في :

http://198.173.88.94/arabic/domestic/constitution/statereligion.html

المسار العلماني لكلا النظامان الذي يكرس توجههما العلماني دستوريًا وتشريعيًا وعمليًا

** ** **

المبحث الأول

الإطار الدستوري للنظام السياسي

في تونس

الدستور هو وثيقة تضعها أعلي سلطة في الدولة وهي السلطة التأسيسية الأصلية، تُجمع فيها أهم القواعد القانونية في الدولة، وخاصة تنظيم السلطة السياسية ومبادئ ممارستها وعلاقتها بالحكام كما تشمل أيضا أهم الحقوق الأساسية للإنسان التي تعترف بها الدولة، ويتميز الدستور بالعلوية على جميع القوانين وأن قواعده تسمو على كافة القواعد القانونية الأخرى السائدة في الدولة، وكل نص قانوني خالف الدستور فهو فاقد للشرعية، بالإضافة إلي أن النصوص الدستورية تكشف عن التوجه الأيديولوجي الذي تقوم عليه الدولة وانطلاقاً من ذلك فسوف نقوم بتحليل الإطار الدستوري للنظام السياسي التونسي من خلال التعرف علي علمانية الدستور التونسي لمعرفة إلي أي مدي يقنن النظام السياسي التونسي التوجه العلماني . ثم نتعرف علي توجه الدستور التونسي بعد ثورة الرابع عشر من يناير ٢٠١١

المطلب الأول: التوجهات العلمانية في الدستور التونسي قبل ثورة ٢٠١١:-

شهد يوم الاثنين أول يونيو ١٩٥٩ ميلاد أول دستور لتونس المستقلة والذي استمر العمل به حتى قيام الثورة التونسية في يناير ٢٠١١ [(١)]، واتسم هذا

(١) تعتبر تونس أول دولة عربية عرفت دستورا والذي كان أيضا أول دستور في التاريخ العربي الإسلامي حيث تولت لجنة من رجال الدولة و بعض العلماء إعداده و أعلن عنه محمد الصادق بأي يوم ٢٩ يناير ١٨٦١ و حدد يوم ٢٦ ابريل من نفس السنة كتاريخ ابتداء العمل به، ولقي هذا الإعلان قبول النخبة التي سعت من خلاله إلى تجسيد التنظيمات السياسية الأوروبية وإصلاح نظام الحكم بتونس وسعت الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وإنجلترا من وراء حث الباى على هذه الإصلاحات إلى ضمان مصالح جاليتها بتونس و فتح أسواق البلاد لبضائعها و رؤوس أموالها، وأحتوى هذا الدستور على ١١٤=

الدستور بمحاولة التوازن بين الهوية الإسلامية والعربية للبلاد وبين متطلبات التوجه العلماني المأمول من قبل النظام السياسي في تونس آنذاك، ويظهر ذلك في عدة محاور أساسية كمحددات الهوية وعلاقة الدين بالدولة والجنسية بالإضافة إلي الحريات العامة ونظام الحكم

أولا: الهوية وعلاقة الدين بالدولة :-

إثر انعقاد جلسة عامة للمجلس القومي التأسيسي المنوط بوضع الدستور، أعطى الحبيب بورقيبة الأولوية إلي التمسك بالقيم الإنسانية المشاعة بين الشعوب والتي تعطى الأولوية للعدالة والحرية[1]، والجدير بالذكر أن والعدالة هي القيمة العليا التي ترتكز عليها الأديان السماوية[2]، كما أكد علي أن تونس جزء من

=فصلا حُددت فيه حقوق و واجبات العائلة المالكة و الوزراء و الموظفين والرعية كما اقر مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة و نظم العلاقة بينهما ابتداء من سنة ١٨٦٩ م أصبحت الدول الأوروبية تتدخل مباشرة في تدبير الشئون المالية للدولة كما تم تعطيل الإصلاحات السابقة وإخضاع تونس للحماية الفرنسية بموجب اتفاقية باردو ١٨٨١م- و تأرجحت سياسة البايات بين الملاءات الفرنسية و رغبتهم في دعم المطلب الشعبي المتمثل في الاستقلال - وقام الحبيب بورقيبة بدوره بخلع آخر البايات الحسيني الأمين باى بن محمد الحبيب (١٩٥٧م) ثم أعلنت الجمهورية سنة ١٩٥٩، لمزيد من التفاصيل انظر : خالد أبو الفتوح : "**جذور العلمانية والتغريب في العالم الإسلامي**"، في :

http://f-alturki.net/main/index.php/-1669104387/109-2011-06-17-17-16-57

(١) الحبيب بورقيبة : تونس، **خطاب الحبيب بورقيبة** أمام المجلس القومي التأسيسي في يوم الاثنين أول يونيو ١٩٥٩، في :

http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=32376

(٢) وردت العدالة في التوراة (العهد القديم)وفقاً لما جاء ب (كلامُ الربِّ مستقيمٌ /وكلُّ أفعاله حقٌّ /يحبُّ العدلَ والأنصافَ،/ ومن رحمته تمتلئ الأرضُ) لمزيد من التفاصيل انظر : التوراة : سفر المزامير، **مزمور**:٤-٥، في :-

http://www.arabchurch.com/ArabicBible/gna/Psalms/33

المغرب العربي وهو ما يشير إلي أن الحبيب بورقيبة أراد الحفاظ علي الهوية الدينية والعربية للبلاد .

وعن علاقة الدين بالدولة في الدستور التونسي قبل الثورة في ٢٠١١ فقد ذكر بورقيبة في خطابه حول دستور ١٩٥٩م مصطلح تعلق الدستور بتعاليم الإسلام و ليس بإلزامه مما يعطى دلالة بعدم الرجوع إلى تعاليم الإسلام كمرجع رئيسي للتشريع كما تضمن الدستور أن "تونس دولة حرة مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها، و الجمهورية نظامها[١]" وهو ما يتفق مع متطلبات التوجه العلماني لأن هذا البند يخلو من الرجوع إلى الشريعة الإسلامية أو أي مصدر ديني آخر كمصدر أساسي للتشريع بل تعتمد علي الرجوع إلي المواثيق والمعاهدات الدولية عوضًا عنها إلي جانب مرجعيات أخرى كالعرف وغيره[٢]

كما شددت المسيحية على أن كل الأحكام ينبغي أن تُتخذ بعدالة. وعلى الإنسان أن يكون متيقظاً لكي لا يسقط في أحكام الشر. فالله عادل، وسيقاضي كل الناس بالعدل طبقاً لأفعاله. فجاء في الإنجيل (العهد الجديد): (أيها السادةُ عاملوا عبيدكم بالعدلِ والمساواةِ عالمين ان لكم أنتم أيضاً سيداً في السماءِ)، لمزيد من التفاصيل انظر: رسالة بولس الرسول إلي كولوسي (٤:١)، في دار الكتاب المقدس، **الكتاب المقدس العهد الجديد** (القاهرة : دار الكتاب المقدس، سنة ..)

أما الدين الإسلامي، فعدّ العدالة مبدأً أساساً يجب تحقيقه في جميع مظاهر النشاط الإنساني، إذ يؤكد القرآن الكريم على إقامة العدل بوصفه قيمة عليا يجب أن تحكم المجتمع، وقد وصف العدل بثلاث كلمات هي (العدل) و(القسط) و(الميزان)، كما تكررت مادة العدل بمشتقاتها ما يقرب من ثلاثين مرة في القرآن الكريم ومنها (إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ. (سورة النحل، اية ٩٠ ، لمزيد من التفاصيل انظر : محمد رفعت أبوزيد : "**مفهوم العدالة في الفكر الاجتماعي .. (من حمورابي إلى ماركس)**"،في:

http://www.f-law.net/law/archive/index.php?t-14738.html

(١) تونس : **دستور الجمهورية التونسية ١٩٥٩**، الباب الأول، في:

http://wrcati.cawtar.org/preview.php?type=law&ID=11

(٢) محمد حرمل : " الماركسية وعلاقة الدين بالدولة: الدولة اللائكية (مقتطفات من الماركسية والدين) "،م س ذ.

والبحث في الدساتير الخاصة بالدول الأخرى ذات الهوية العربية والإسلامية نجد أنها قد تباينت ما بين تلك التي تعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وما بين أخرى تعتبرها مصدرًا رئيسيًا فقط، فيما لم تنظم دساتير أخرى هذه المسألة. فبالنسبة لتونس فقد حددت أن الإسلام هو دين الدولة كما هو مذكور أعلاه، إلا أنها لم توضح مكانة الدين الإسلامي كمصدر للتشريع، وكذلك الحال في دساتير دول كموريتانيا وليبيا والعراق والجزائر والمغرب والأردن. فمنها من حدد دور الشعب كمصدر للسلطة، مثلما جاء في الدستور العراقي أن الشعب هو مصدر السلطة وشرعيتها، وجاء في دستور الجزائر أن الشعب هو مصدر كل سلطة فيما حدد دستور اندونيسيا أن الشعب هو مصدر السيادة ويمارسها من خلال مجلس منتخب[١]. وهناك من الدول التي تعتمد دستورها أن الشرعية الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع مثل مصر، ولكنها في ذات الوقت لديها الكثير من قوانين العقوبات التي تستند إلى حد كبير إلي القانون الفرنسي وليست إلي الشريعة الإسلامية[٢].

ثانيًا: القيم والحريات العامة:-

يتضمن شعار الجمهورية التونسية كتابة تحمل الكلمات الثلاث للشعار الوطني[٣]، وهي (حرية – نظام – عدالة) وهو ما يشير إلي أن الدستور التونسي أعطي الأولوية في شعاره إلي القيم العليا التي تحكم النظرية الرأسمالية وهي "الحرية" وذلك علي حساب القيمة العليا للمرجعية الإسلامية وهي العدل[٤] وهو ما يؤكد توجه النظام نحو القيم الغربية العلمانية، كما تضمن أيضا أن

---

(١) محمد العامري :"**تفاهة العقل، الإسلام هو الحل**"، في:-

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88258

(٢) Hassan, Hussein D. : **Islam in Africa** , (Washington D.C Congressional research service, May 9, 2008) p.p 3:4 .

(٣) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: **شعار تونس**، في :-

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1_%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

(٤) د/ إبراهيم أحمد نصر الدين : **دراسات في النظم السياسية الأفريقية** (القاهرة: دار إكتشاف، ط١، ٢٠١٠) ص ٣٨٧ .

الجمهورية تقوم على مبادئ دولة القانون[1] و ليس على مبادئ الإسلام/ الشريعة الإسلامية وهو ما يوضح مدى تمسك الدستور بالدولة المدنية وبالقانون المدني والتعددية والتي هي من متطلبات التوجهات العلمانية التي تعمل علي تكريس حقوق الإنسان و قيم الحريات العامة وفقا للرؤية التي تنتهجها الدول الغربية والتي لا تقف عند قيد أو حد معين وذلك علي خلاف الحرية التي تسمح بها الأديان والتي تقف عند حدود ما تلزمه تلك الأديان، أما البند الخاص بحرية المعتقد وحرية القيام بالشعائر الدينية فيميل إلى التوجه الديني حيث لم يحظر القيام بالشعائر الدينية ولكنه قيدها بعدم الإخلال بالأمن العام .

كما تضمن الدستور أيضا انه لا يجوز لأي حزب أن يستند أساسا في مستوى مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة[2]. وهو ما يشير أن النظام السياسي في تونس استهدف سير المنظومة السياسية في تونس بأكملها نحو التوجه العلماني،وقبل الثورة التونسية اعتبرت جماعات الإسلام السياسي خاصة جماعة النهضة أن هذا البند يعيق الحريات و يعادى التوجهات الإسلامية للأحزاب و انه يؤكد علمانية النظام التونسي.

ثالثًا نظام الحكم ومرجعية القضاء :-

تضمن خطاب بورقيبة بشأن إعلان الدستور في عام ١٩٥٩م العزم علي إقامة ديمقراطية أساسها سيادة الشعب و قوامها نظام سياسي مستقر يرتكز على قاعدة فصل السلطات[3] وهو ما يشير إلي الاتجاه نحو العلمانية .حيث تستند النظم السياسية ذات التوجه العلماني إلي النص الدستوري القاضي بالفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وذلك لان هذا الفصل في نظر مؤيديه يعمل علي خلق توازن مؤسساتي ويمثل درعًا واقيا من كل النزعات

(١) تونس : دستور الجمهورية التونسية، الفصل الخامس، م س ذ

(٢) **المرجع السابق**

(٣) الحبيب بورقيبة : تونس، **خطاب** الحبيب بورقيبة أمام المجلس القومي التأسيسي في يوم الاثنين أول يونيو ١٩٥٩، م س ذ

الشمولية، الدينية منها والدنيوية على حد سواء، والتي تسعى إلى تقييد حريات الإنسان الأساسية. وذلك وفقا لما يراه أيضاً ماكس فيبر في أن العناصر الأساسية المكونة للمفهوم أو الظاهرة العلمانية وفقا لرؤيته المنهجية أن فصل السلطات من العناصر الأساسية للعلمانية خاصة وأن هذا الفصل يتبعه تحديد السلطات والمسئوليات والأدوار و بالتالي إمكانية المحاسبة و المفاضلة[1] على عكس النظم ذات التوجه الديني والتي لا يمكن فيها محاسبه رجال الحكم بما لهم من مكانه و قداسه دينيه[2].

فيما يتعلق بالطابع الفكري لتوجه السلطة التنفيذية فقد حدد دستور ١٩٥٩ ضرورة أن يلتزم رئيس الجمهورية بالقسم الديني "**أقسم بالله العظيم أن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة ترابه وأن احترم دستور البلاد وتشريعها وأن أرعى مصالح الأمة رعاية كاملة.**" كما يجب أن تكون ديانته الإسلام [3]، وهو ما يتعارض مع التوجهات العلمانية ويتفق مع توجهات الدول العربية أو الدول التي تحاول الحفاظ علي الهوية الدينية للبلاد، فقد حدد دستور سوريا أن الإسلام هو دين رئيس الجمهورية دون تحديد دين للدولة.، أما الدستور اللبناني وبالعودة إلى اتفاقيات الطائف فقد اكتفى بتحديد دين رئيس الدولة على أنه يجب أن يكون مسيحي ماروني، وأن يكون رئيس الوزراء مسلم سني، وذلك علي خلاف

---

(١) لطفي حجي: **بورقيبة و الإسلام، الإمامة والزعامة** (تونس: دار الجنوب، ط١، ٢٠٠٤) ص ٢٦.

(٢) هناك دول ذات طابع علماني قانوني عملت علي الموازنة في دساتيرها بين الدين ومرجعية الدولة ومثال علي ذلك الدستور الألماني المعادي للفاشية والقائم علي ضمان الحرية والديمقراطية فنجده يتعامل بصورة متوازنة مع دور الديانة المسيحية كمرجعية قيمية وأخلاقية، إلا انه يرفض التدخل المباشر للمؤسسات الدينية في العملية السياسية الألمانية لمزيد من التفاصيل انظر: لؤي المدهون : "**العلاقة بين الدين والدولة تحت المجهر**" في :-

http://www.dw.de/dw/article/0,,1506538,00.html

(٣) تونس : دستور الجمهورية التونسية، الباب الثالث، الفصل ٣٨، م س ذ.

الدساتير العلمانية التي لا تشير إلي ديانة أي من رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء وذلك لتجنب الانحياز لديانة معينه أو إظهار دور الدين في الحكم علي حساب القانون الذي يطبقه النظام السياسي بجميع أطرافه(١).

وعن توجه السلطة التشريعية فيشمل الدستور التونسي لعام ١٩٥٩ وجوب أداء أعضاء مجلس النواب ومجلس المستشارين قبل مباشرة مهامهم اليمين التالي : "**أقسم بالله العظيم أن أعمل بإخلاص في خدمة بلادي وأن ألتزم بأحكام الدستور وبالولاء المفرد لتونس**(٢)." وهو ما يتطلب الالتزام الديني لأعضاء السلطة التشريعية أما السلطة القضائية فقد اقرها الدستور التونسي لسنة ١٩٥٩ بعيدًا عن المذاهب الدينية مثلما تنص معظم الدساتير العلمانية علي تكريس النصوص التي تساعد علي تطبيق القوانين الوضعية المدنية في مؤسسات قضائية مستقلة عن المؤسسات الدينية كما يلتزم القائمين عليها بالقواعد القانونية دون الدينية .حيث كان القضاء في الدول ذات المرجعية الدينية يعتمد علي مؤسسات وقضاه ينتمون لمذاهب المنظومة الدينية.

مما تقدم يشير دستور تونس لسنة ١٩٥٩ في الكثير من بنوده إلي غلبة طابع التوجه العلماني علي التوجه الإسلامي، وذلك علي الرغم من تضمنه لعدة بنود تحافظ علي الهوية العربية والإسلامية للبلاد إلا إنها بنود تتعلق بالأطر النظرية، أما البنود الأخرى ذات الطابع العلماني فهي تعمل علي تنظيم الحياة العامة في إطارها التطبيقي .

** ** **

المطلب الثاني: الدستور التونسي بعد الثورة ورحيل :زين العابدين بن علي":-

بعد أن قامت الثورة التونسية في ١٤ يناير ٢٠١١ وهرب زين العابدين بن علي خارج البلاد دخلت تونس مرحلة انتقالية تطلبت إعادة بناء مؤسسات الدولة من جديد علي أسس وقواعد ديمقراطية ومدنية، وتمثلت عملية صياغة

---

(١) عائشة أحمد : م س ذ .

(٢) تونس : دستور الجمهورية التونسية، الباب الثاني، الفصل ٢١، م س ذ.

دستور جديد للبلاد أهم فعاليات هذه المرحلة، حيث انتخب الشعب جمعية وطنية تأسيسية مكونه من ٢١٧ عضوًا مهمتهم الأساسية صياغة الدستور الجديد، وتتكون هذه الجمعية من عدة تيارات مختلفة تأتي علي قمتهم حزب حركة النهضة الإسلامي وهو ما يدعو للتساؤل عن طبيعة توجه الدولة في ظل تواجد أطراف تنتمي إلي تيار الإسلام السياسي بعد ما عاشت تونس لعقود تحت مظلة التوجه العلماني وهو ما سوف نناقشه لنتعرف علي أهم القضايا ذات الجدل والتي سوف تؤثر على توجه البلاد من خلال الدستور الجديد منذ أن بدأت الجمعية الوطنية التأسيسية في تونس مناقشة الدستور الجديد في فبراير ٢٠١٢ [١]، شهدت تونس جدلا كبيرا بشأن صياغة الدستور بين العلمانيين والإسلاميين خاصة فيما يتعلق بتطبيق الشريعة وسط اتهامات متبادلة بين الطرفين، حيث يرى العلمانيون أن الإسلاميين يحاولون فرض دولة إسلامية فى بلد يعتبر مثالا للدول الليبرالية فى العالم العربى، كما تعترض المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان على إدراج الشريعة الإسلامية فى الدستور الجديد، وترى أن الحقوق والحريات الأساسية يجب أن يتم تفسيرها فى ضوء ما يسمى ب"المبادئ العالمية" للحقوق الإنسانية، وليس وفقا للشريعة.

ويطالب الكثير من مثقفى تونس بالنص صراحة على أن تونس "جمهورية علمانية " لاعتقادهم بان العلمانية فقط هى التى تسمح للأفراد من مختلف الديانات والمعتقدات للعيش معا دون وجود أي قيود على حريات الآخرين بالمجتمع[٢]. بينما يرد الإسلاميون بزعامة حزب النهضة بأنهم لا يسعون لتقييد الحريات وأن العلمانيين يريدون الإبقاء على قوانين تتعارض مع الشريعة الإسلامية- مثل قانون تجريم تعدد الزوجات-، كما أكد الغنوشي بأن المادة

---

(١) دنكان بيكارد : "**الوضع الراهن لعملية وضع الدستور**"، في :

http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=47945

(٢) Rachid Barnat :" **هوية الجمع ودستورهم الجديد التونسيون Les Tunisiens, leur identité plurielle et leur nouvelle constitution**", en: http://www.kapitalis.com/afkar/68-tribune/6195-les-tunisiens-leur-identite-plurielle-et-leur-nouvelle-constitution.html

الأولى من الدستور التى تنص على أن لغة تونس هى العربية، والإسلام دينها – هى مجرد وصف للواقع وليس له أى تداعيات قانونية(١) .كما أكد الرئيس التونسى المنصف المرزوقى أن الدولة المدنية ستكون لكل القوى السياسية، وكشف أن الدستور الجديد سيؤكد أن تونس دولة عربية دينها الإسلام، لكنها ستكون دولة مدنية تحمى المسلمين وغيرهم(٢) .

وبالفعل قامت حركة النهضة ذات الأغلبية في المجلس التأسيسي لصياغة الدستور بالإبقاء رسميًا على الفصل الأول من دستور ١٩٥٩ الذي ينص على أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها، والجمهورية نظامها.(3)." مما أدي إلي اتهامها بالتنازل عن المبادئ التي ناضلت من اجلها لصالح البقاء في السلطة وهو ما قام بنفيه الشيخ راشد الغنوشي وهو ابرز قيادات الحركة الإسلامية بتونس بصفة عامة وحركة النهضة بصفة خاصة حيث أكد أن موافقة الحركة على الفصل الأول من دستور ١٩٥٩ لا تحمل أي تنازل أو تفريط في أي من أمور الدين، وأكد أن حركته تؤمن بأن الإسلام عقيدة وشريعة، ويري أن الخلاف ليس حول كون الإسلام هو عقيدة وشريعة وإنما حول فقه التنزيل .

ويري الغنوشي أيضًا أن التونسيين بمختلف انتماءاتهم السياسية مجمعون على الإسلام دينا للدولة، لكن بعضهم يتوجس من الشريعة بسبب التطبيقات

---

(١) **آلاف التونسيون يحتشدون للمطالبة بتطبيق الشريعة**، في :-
http://khutabaa.com/index.cfm?method=home.con&ContentID=7732

(٢) إيمان الشرقاوي : "**الدستور.. ومعركة الإسلاميين والعلمانيين في مصر وتونس**"، في:-
http://ar.islamway.com/article/9979

(٣) بوابة الشرق : "**اعتماد الفصل الأول من دستور ١٩٥٩ في تونس**، في : -
http://alsharq.linkonlineworld.com/ArticleDetails.aspx?AID=26023&CatID=103&Title=%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%20%D9%85%D9%86%20%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%201959%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

السيئة لها في العصر الحديث حتى صارت مخيفة لقطاع واسع من النساء، وقطاع واسع من النخبة، مما جعل البلاد منقسمة بين أنصار الإسلام وأنصار الشريعة، وان الحركة لا ترتضي للشعب التونسي أن ينقسم حول مسائل لم يقف بعد على معانيها الخفية. وما دام الجميع قد ارتضى الإسلام دينا للدولة ولم يتفقوا على معاني الشريعة فقد رضيت الحركة بالإسلام دينا للدولة دون زيادة عن ذلك، ما دامت هذه الزيادة تفرق صف أفراد الشعب بسبب عدم وقوفهم على معانيها واعتبر الغنوشي أن اعتماد حركته للفصل الأول من دستور ٥٩ هو انتصار للدولة الديمقراطية المسلمة(١).

وهناك من الباحثين والمفكرين ما يتفق مع الغنوشي ويروا أن خطر تضمين كلمة شريعة في الدستور لأنها كلمة مبهمة يمكن أن تؤول تأويلات مختلفة، يمكن أن يرى البعض أن الشريعة هي الحرية والعدالة والتسامح وأنها مجموعة قيم لا أحكاما تفصيلية، وهذا فهم إيجابي للكلمة، ويمكن للبعض الآخر أن يفهمها بمعنى القطع والرجم وهذا ما لا يتناسب مع التطور التشريعي للبلاد، وسيكون متناقضا مع قيم حقوق الإنسان، ويمكن للبعض الآخر أن يفهم أن التشريع سيكون مستقبلا في شكل فتاوى، وهذا مناقض للطبيعة المدنية للدولة. وان تضمين كلمة إسلام تكفي لجمع التونسيين، وأيضا استنادًا لأول دستور

---

(١)راشد الغنوشي : "**التونسيون مجمعون علي الدين ومختلفون حول التطبيق**"، في :-
http://alsharq.linkonlineworld.com/ArticleDetails.aspx?AID=26229&CatID=103&Title=%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A:%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%86%20%D9%85%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%86%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%20%D9%88%D9%85%D8%AE%D8%AA%D9%84%D9%81%D9%88%D9%86%20%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82

عربي وإسلامي في تونس سنة ١٨٦١ والذي صاغه الزيتونيون ومع ذلك لم يتضمن مفهوم الشريعة[١].

وتشهد تونس أيضًا جدلاً أخر حول مسألة وضع المعاهدات الدولية حيث يعطى دستور تونس الصادر سنة ١٩٥٩ المعاهدات الدولية التى وقعت عليها تونس علوية على القوانين التونسية وفقًا للفصل ٣٢ من دستور ١٩٥٩ الذي ينص على أن "المعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل رئيس الجمهورية والموافق عليها من قبل مجلس النواب أقوى نفوذا من القوانين ."فيدعو الإسلاميون خاصة السلفيين -الذين تظاهروا أكثر من مرة فى الآونة الأخيرة إلى عدم الالتزام أو الرضوخ لأي قوانين أو معاهدات أو اتفاقيات إقليمية أو دولية فيها أدنى مخالفة للشريعة الإسلامية حيث يعتبرون أن العديد من المعاهدات الدولية تتعارض مع الشريعة الإسلامية، هذا فضلا عن تجريم التطبيع مع "إسرائيل" وهو الأمر الذي يرفضه العلمانيون واليساريون[٢] من خلال ما تقدم نجد أن المجلس التأسيسي المنوط بوضع الدستور الجديد للبلاد وعلي الرغم من تواجد التيار الأكثر تمثيلاً نلإسلام السياسي بتونس فقد حافظ علي التوجه العلماني للدولة الذي أنشأه بورقيبة واستمر عليه بن علي .

** ** **

(١) محمد الحداد: " **أول دستور تونسي صدر سنة ١٨٦١.. ولم يتضمن مفهوم الشريعة**"، في :-

http://www.turess.com/assabah/66446

(٢) إيمان الشرقاوي، م س ذ .

المبحث الثاني

الإطار القانوني لتوجه النظام السياسي في تونس

في إطار الإيمان بأن المجتمع لا يتغير فكريًا مره واحدة اى لا يوجد نقطة معينة نستطيع الحزم بأنها النقطة الفاصلة لتحول المجتمع من اتجاه إلى آخر فسوف نقوم بتحليل الإطار القانوني لتوجه النظام السياسي التونسي من خلال التركيز علي التطورات الفكرية للقضايا التي كانت ومازالت محل جدل في الأوساط الفكرية بين الباحثين والأدباء والسياسيين ورجال الدين وغيرهم . وتأتي علي قمة هذه القضايا قضايا الأحوال الشخصية والمرأة والحجاب والتعليم الزيتوني و القضايا المرتبطة بممارسة الحقوق الدينية كقانون المساجد .

المطلب الأول: الخلفية الفكرية والفقهية لوضع المرأة والأحوال الشخصية قبل الاستقلال :-

اتسمت البنية الفكرية للمجتمع التونسي قبل الاستقلال بالعديد من التناقضات الأساسية التي ساهمت بتوسيع الفجوة بين الحقوق خاصة المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية بصفة عامة و العلاقات بين الرجل و المرأة في العائلة والمجتمع بصفة خاصة ومن أهم هذه التناقضات العلاقة بين الجنسين حيث يمسك الذكور في المجتمع بمقاليد السلطة حيث كانت المرأة تعتبر أدنى من الذكر وتحدّ بذلك من حقوقها وحرياتها وبالتالي من دورها في المجتمع وذلك على حساب التنمية والتقدم. فكانت المرأة التونسية محصورة بين البيت والجهل، وسلطة الرجل سواء كان أبوها أو أخوها أو زوجها الذين يتصرفون في مصيرها حسب مشيئتهم ودون علمها أو استشارتها(١)، و بين هذين الطرفين (المرأة و الرجل) نهضت حدود و فواصل نفسية و جنسية صارمة يجسدها

---

(١) علي المحجوبي: "طاهر الحداد رائد حقوق المرأة وحريتها وكرامتها: أفكار الحدّاد بقيت قائمة الذات في أوساط النخب التونسية المستنيرة"، في :

http://nissa.aljil-aljadid.info/spip.php?article144

توزيع واضح للأدوار والمكانات، ومع انتشار الأمية و جمود حركة الاجتهاد في التشريعات و هيمنة التقاليد و السلطة الأبوية الذكورية، أيضا وفى ظل هيمنـــة الفقه المحافظ على القضايا الفكرية والدينية استمر العمل بتشريعات تدعم سلطة الذكور وهيمنتهم على النساء فلم يتم تجديد هذا الفقه وفق مستحدثات العصر .

إضافة إلى ذلك كان الالتباس الشديد قائمًا بين التعاليم الإسلامية التي لم يتم تجريدها من جهة ومجموعة من الأعراف الفقهية والعادات البدوية التي ساد العمل بها من جهة أخرى مما أدى إلى العمل بها كقواعد و قوانين ثانية لا تقبل التحوير. وهو ما أسفر عن ظهور مشكلات اجتماعية كثيرة كارتفاع معدلات الطلاق والزواج المتعدد وظهور ممارسات غير شرعية خاصة فيما يتعلق بقضايا الزواج دون معرفة متبادلة بين الطرفين وغيرها، وكان للاستعمار الفرنسي دور في ظل هذا الوضع من خلال نزع القداسة عن القضايا الخاصة بالأحوال الشخصية مما أدي إلي ظهور ردود فعل متعددة[١].

وفي محاولة لإعادة صياغة المشهد الفكري خاصة فيما يخص المرآة و الأسرة و الأحوال الشخصية في تونس مر الفقه التونسي بتغيرات عديدة لينتقل من الفكر التقليدي إلي الفكر الإصلاحي الحديث، فكان الفقه التقليدي يتسم بمجموعة من الخصائص والمبادئ التي ميزت الممارسات الاجتماعية آنذاك أهمها سيادة قاعدة سد الذرائع والتي تشير إلي أن درء المفاسد أولى من جلب المنافع، بمعنى أن المشرّع إذا تعرّض إلى واقعة التقى فيها الضرر والمنفعة معا، فإنه يعطّل الاستفادة من المصلحة خوفا من السقوط في المفسدة أو "الحرام" واتقاء الوقوع في الشبهات، أيضا وجود الهرميّة المرجعية والتي تعتبر أن تدبير الكون يتأسس على بناء هرميّ في أعلاه الله فالرّسل فالرّجل فالمرأة، ثم يليهم العبد فالأمة فالطفـــل فالمجنون. والتمييز الذي يمكن أن يقوم بين المرأة والرّجل إنّما هو يحكم بما قد يتحمّله كل منهما من وظائف فكانت المرأة في موقع من الدونية عن الرجل، وفي ذلك الوقت كان الفقه التقليدي يستمد التشريع من الفقه المالكي والذي يعطي الأولوية المطلقة لما هو نقليّ موروث على حساب ما هو اجتهادي ومستحدث.

---

(١) **المرجع السابق.**

ولهذا فإن الواقع الموضوعي بتطوّراته المعقدة قد غاب من اعتبارات الفقيه واكتفي بترديد مقولات فقهاء القرن الثالث والرابع الهجري. بالإضافة إلى أن المنظومة الفقهيّة المالكيّة السائدة في أواخر القرن التاسع عشر في تونس كانت مثقلة بماض وتراث فقهي ورث عن القرون الهجريّة الأربعة الأولي، أي لم تكن إذن نتاج للتفاعل مع واقع المجتمع التونسي القائم آنذاك[١].

ونتيجة لمجموعة من العوامل أهمها تفاعل المثقفين والمصلحين مع الفكر الغربي -وخاصة الفرنسي-، فقد تغيرت المرجعية الفكرية والإيديولوجية ولم تعد تكتفي بالثقافة العربية فقط وإنّما انتهجت مرجعيّة جديدة ذات أصول ليبرالية بالأساس، إيمانا بان القواعد التي استند إليها الفقهاء القدامى قد فهمت فهما محدودا، وساعد ذلك علي ظهور أفكار ودعوات إصلاحية جديدة تنظر في شان المرأة بمنظور جديد وخصوصا فيما يتّصل بمسألة التعليم والعمل للمرأة مختلفة تماما عن اجتهاد احمد ابن أبي الضياف أهم رموز الفقه التقليدي والذي رأى أن تعليم المرأة "منكر" و"بدعة"[٢]، فقد ارتقي مع "الطهطاوي" إلى حدّ جعله مفيدا لانتظام الأسرة ومؤثرا على تحسين العشرة، بل ورآه "قاسم أمين" ضرورة وواجبا يؤثم مانعه، واعتبره شرط نجاح المجتمع بأسره.. فالاثنان قد أحدثا تحول في البنية الفقهية وفتحا بابًا جديدًا في نقد واقع المرأة العربية ليبقى فيما بعد مفتوحا للآخرين، ففي تونس دعا عبد العزيز الثعالبي إلى إجباريّة تعليم الإناث والذكور معا، و لو أنّه أعطى الأولويّة للذكور على حساب الإناث خشية ضغط العرف الاجتماعي آنذاك، فدعا إلى التدرج في تعليم الفتاة، وكان أيضا للمصلح التونسي الطاهر الحداد ١٩٣٥ دور رئيسي كبير تحديثيي بشأن مسألة المرأة والحقوق الشخصية.

ويتحدث كثير من الباحثين عن مدى عمق الإصلاحات التي دعا إليها الطّاهر الحدّاد ومدى وعيه الاجتماعي بأبعاد إصلاح الأسرة ووضع المرأة و تعليمها ولم يقف عند ضرورة طلب السّماح لها بالتعلّيم، بل اعتبر ذلك واجبا

---

(١) **المرجع السابق**

(٢) عائدة بنكريم- المسلّمي: **"الهمّ النسوي في الفكر الإصلاحي التونسي"**، في :
http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=23104

ودعا حتى إلى التحاقها بالتعليم العالي. فكانت رؤيته أكثر شموليّة وجذريّة و تطورا من سابقيه. فقد نادي الحداد بإصلاح أحوال المرأة وضمان حقوقها، وذلك من خلال تثقيف الفتاة وتمكينها من التعليم على غرار الذكر حتى تتمكّن من تربية أطفالها تربية صالحة، والمساهمة إلى جانب الرجل في النهوض بمجتمعها.كما ندّد الحداد بالزواج بالإكراه ودعا إلى حق المرأة في اختيار زوجها. وندّد كذلك بطلاق المرأة بالإكراه ونادي بسنّ محاكم للطلاق توفّر لها الضمانات الضرورية حتى لا تكون تحت رحمة الرجل يتصرّف فيها كما يشاء.

والى جانب ذلك دعا الحداد إلى تحرير المرأة من الحجاب . وذلك تماشيا مع التطور والعصر وحتى تكون المرأة طرفا كاملا في بناء المجتمع والنهوض به. ويعتبر الحداد أن كل هذه الأوضاع هي وليدة تقاليد ناجمة عن عقلية أبوية وعشائرية قديمة. من المفروض تجاوزها وإصلاح وضع المرأة طبقا لمقتضيات العصر خصوصا أنّ كل هذه المعاملات تجاه الأنثى تعود في حقيقة الأمر إلى ممارسات اجتماعية تتناقض مع روح الإسلام وجوهره [١].

كما ندد بتعدد الزوجات ورد أسباب انتشاره إلى عوامل تاريخيّة وليس إلي الإسلام بالإضافة إلي انه اجتهد في تفسير الآية القرآنية التي تسمح بالزواج من أربع. ورأى أن روح التشريع الجديد قد قطع مع ظاهرة الزواج من أربعة ثم شرع في إعداد الرّجال للاكتفاء بزوجة واحدة. وعلى هذا المبدأ الجديد سلك "قاسم أمين" و"عبد العزيز الثعالبي" والطّاهر الحدّاد مسلك التجديد والقطع مع جوانب كثيرة من الذهنية الفقهيّة التقليديّة(٢)، إيمانا بأن يكون النظر إلى الشريعة لا على كونها جملة من النصوص فقط وإنما على أساس المقصد والمآل من وراء النص(٣)،ويمكن القول إن هذا التحول الذي وقع في الذهنية الفقهية يعد أبرز تجديد في تونس عرفته التشريعات العائلية وخصوصا قضيّة المرأة.

** ** **

---

(١) علي المحجوبي: م س ذ .

(٢) منصف المحواشى، م س ذ .

(٣) عائدة بنكريم – المسلّمي، م س ذ .

المطلب الثاني : التوجهات العلمانية فــي قــوانين الأحــوال الشخصية:-

تنظم العلاقات الخاصة بالأسرة والعائلة بتونس من خلال مجموعة مــن التشريعات ضمن مجلة للأحوال الشخصية صدرت في عام ١٩٥٦ بعــد عــدة أشهر فقط من الاستقلال وأشار الحبيب بورقيبة آنذاك أنها أداة للتحديث للتحسين من وضع المرأة. ويعتبرها العديد من الباحثين بأنهــا الأكثــر حداثــة مقارنــة بنظائرها من بالدول العربية الأخرى[١]. وقد جرى العمل بها بالمحاكم التونسية منذ يناير ١٩٥٧م[٢]، وتتضمن مجموعة من المتغيرات الجوهرية من أهمها منع تعدد الزوجات وجعل الطلاق بيد المحكمة بدلاً من الزوج[٣]. ويؤكــد مضــمون مجلة الأحوال الشخصية أنها جاءت بقرار سياسي اتخذه النظام والنخبة التحديثية بالبلاد و لم يكن رد من الدولة لمطالبات المرأة [٤].

---

(١)Ann Elizabeth Mayer : "Reform of personal status laws in North Africa: a problem of Islamic or Mediterranean laws" ,**Meddle East Journal**, (Washington : Meddle East Journal, vol. 49, No. 3 ,summer 1995) PP 432 - 434

(٢) "**النص الكامل لمجلة الأحوال الشخصية التونسية**، ١٣ أغسطس ١٩٥٦، في:-
http://www.thara-sy.com/thara/modules/news/article.php?storyid=1659

(٣) ويكيبيديا الموسوعة الحرة: "**مجلة الأحوال الشخصية**"، في :-
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%A9.

(٤)Emanuela Dalmasso and Francesco Cavatorta: Reforming the Family Code in Tunisia and Morocco – the Struggle between Religion, Globalisation and Democracy, **Totalitarian Movements and Political Religions**(Vol. 11, No. 2, 213–228, June 2010)p.221

منذ صدور هذه المجلة وقد تباينت الآراء حولها فهناك من يرى أنها علمانية وأنها تحتوي علي أهم القوانين التي تصطدم بالشريعة الإسلامية خاصة لأنها تعمل على إعادة تشكيل وإنشاء العلاقات بين الجنسين وفق القيم الحديثة التي عمل الاستعمار علي تأصيلها في المجتمع التونسي دون مراعاة للثوابت الدينية، في حين يري فريق أنها فقهية شرعية مستمدة من الشريعة الإسلامية وأن قانون أحكام الأسرة في الإسلام قد أصبح بعد استقلال تونس غير ملائم للبنى الاقتصادية والاجتماعية و ذلك خلافًا لبقية القوانين التونسية الأخرى وان غلق باب الاجتهاد منع الفقه الإسلامي من مسايرة التطورات فلا يمكن الرجوع إلى قواعد لا علاقة لها بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع التونسي(١)، ولمعرفة أي من التحليلات والدراسات اقرب إلي الواقع سوف نقوم بتحليل مجلة الأحوال الشخصية التونسية من خلال بحث مدى ارتباطها بالشريعة الإسلامية أو مدي تقاربها مع الأفكار العلمانية بتونس بعد الاستقلال .

دار الخلاف والجدل حول مجموعة من القوانين ضمن مجلـــة الأحـــوال الشخصية كقانون تعدد الزوجات والتبني والميراث. وقد وضعت هذه القـــوانين تحت مظلة المشروع التحديثي لقانون الأحوال الشخصية الذي بـــدأه بورقيبـــة وسار علي نهجه زين العابدين بن علي . وقد دافع بورقيبة عن رؤيته تجاه تلك القوانين بشرحها للمجتمع التونسي مستندًا بالنصوص الدينية و مواقف عدد مـــن الفقهاء لإضفاء الصبغة الشرعية عليها وذلك لأنه يعلم جيدا مكانة الـــدين فـــي المجتمع التونسي وأهمية البعد الديني في مشروعه التحديثي فكان يـــرد علـــي معارضيه بأن الأهداف الكامنة وراء إصدار مجلة الأحوال الشخصية هي السعي لتحقيق إصلاحات جوهرية تحدث انقلابا من شأنه أن يقضى على عادات خاطئة مسيطرة على البلاد منذ زمن طويل، و التي اتخذت شكل المقدس الديني وانـــه يستهدف من وراء هذه المجلة تحقيق التقدم المبنى على روح العدالة و الإنصاف و احترام كرامة الذات البشرية والتي هي مناط النص الشرعي هـــدفا وغايـــة،

---

(١) محمد بوزغيبة: **"هل مجلة الأحوال الشخصية التونسية شرعية أو علمانية لائكيه"**، في : http://www.metransparent.com/old/texts/mohamed_buzghuiba_civil_code_in_tunisia_islamic_or_secular.htm

وإبراز أهمية الدين الإسلامي و عدالته في تشريعاته المتعلقة بالمرأة (١) وذلك وفقًا لقوله "في الواقع أن كل ما أقدمت على تغييره لفائدة المرأة التونسية كان من قبيل الاجتهاد الذي أرجو من الله الثواب عليه، و أملى أن أنال على هذا رضي الله و رسوله، لاسيما إذا علمنا أن الرسول ما أنفك قبل انتقاله إلى الرفيق الأعلى يوصى بالمرأة خيرًا و يحض على الإحسان إليها و البر بها"[٢]، أيضا أعرب بورقيبة عن محاولته للتوفيق بين قداسة النص الشرعي و مصلحة الأمة التي تختلف باختلاف العصور بمعنى أن قدسية النص لا جدال فيها ولكن التأويل أو قراءة النص هو جهد بشرى تاريخي خاضع لظروف الزمان و المكان و المصلحة المعتبرة شرعا في تأويل النصوص[٣].

ومن أهم القوانين التي يدور الخلاف حولها قانون تعدد الزوجات خاصة الأتي :-

- يمنع قانون الأحوال الشخصية بتونس تعدد الزوجات ويعاقب الخارج عنه بالسجن لمدة عام و بغرامة قدرها مائتان و أربعون ألف فرانك أو بإحدى العقوبتين(٤)، وقد حرص بورقيبة في أكثر من خطاب له عند تفسير الموقف من تعدد الزوجات على التأكيد أنه لم يخالف آية صريحة من آيات الكتاب المجيد و إنما يحترم روح آيات كريمة ويسايرها ويبرر ويشرح بورقيبة في خطاب له دواعي منع تعدد الزوجات انه قد اتصل بالكثير من الفقهاء الذين لهم قدم راسخة علي حد قوله في مثل هذه الشئون قصد إعلامهم بالموضوع و استشارتهم، فلاحظ انقسامهم إلى فريقين مختلفين:-

فريق أيده و اعتبر القانون الجديد جزءا من الاجتهاد الشرعي الذي لا يتناقض مع النصوص الشرعية والظروف العامة للبلاد وتطورات العصر،

---

(١) لطفي حجي : **م س ذ**، ص ٥٧.
(٢) تونس : **خطاب الحبيب بورقيبة** في ١٤أغسطس ١٩٧٢.
(٣) لطفي حجي : **م س ذ**، ص ٥٦.
(٤) النص الكامل لمجلة الأحوال الشخصية، الفصل ١٨، **م س ذ** .

وفريق آخر أبدي نوعًا من التردد والاحتراز[١] ويعتبر بورقيبة أن التشريع الإسلامي يرمى إلى تفضيل الزوجة الواحدة حسبما تشير إلى ذلك الآية الكريمة: "**فإن خفتم آلا تعدلوا فواحدة**[٢]" و كذلك الآية الأخرى" **ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم**[٣]" التي تجعل من تعدد الزوجات هو الافتراض الأقل احتمالا و الأقل محبة عند الله تعالى، فهنا تأكيد على الاستحالة في العدل و هما متكاملان[٤] فمن سيجزم بعدها أنه قادر على العدل و الإنصاف بين زوجاته، لذا فقد اعتمد بورقيبة على الإقناع بهذا القانون أسلوبا يبرز دوافع منع التعدد و فضائله على الفرد و المجتمع، و أن المنع هو الاحتمال الأقرب لروح العدل القرآنية فإنه أيضا مطلب اجتماعي طالما أن ظاهرة التعدد صارت أمرًا مثيرًا للاشمئزاز نظرًا لغلبة النزعة الإنسانية في الحضارة المعاصرة و التي تتطلب جهدًا لملائمة النظرة إلى النص القرآني مع فتوحات العصر. إن السبيل إلى ذلك حسب الرؤية البورقيبية هو ممارسة الاجتهاد الواجب و استعادة إسلام الأصول أي النص، كشفًا لمنطقه الخاص. دون جعل التغيرات التاريخية نصا أخر مقدسًا.[٥] .

وسار بن علي أيضا على هذا النهج حيث عبرت الحكومة التونسية ذلك عام ١٩٩٣ قائلة " و يمثل إلغاء تعدد الزوجات بمقتضى قانون الأحوال الشخصية وإقامة نظام الزوجة الواحدة تعبيرًا آخر عن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. و قد أصبح تعدد الزوجات – الذي كان هو المظهر الأكثر فجاجة و ظلمًا لعدم المساواة بين الزوجين – جنحة يعاقب عليها القانون الجنائي، و فضلاً عن ذلك فإن الزواج الجديد باطل" و ذلك بما جاء في تقرير الحكومة التونسية

---

(١) لطفي حجي: **م س ذ**، ص٥٥.
(٢) القرآن الكريم، **سورة النساء**، آية ٣ .
(٣) **نفسه**، الآية ١٢٩.
(4) لطفي حجي، **م س ذ**، ص ٥٧ .
(٥) **المرجع السابق**، ص ٥٩.

المقدم للأمم المتحدة و المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية[١]، يخالف هذا القانون الشريعة الإسلامية و يصطدم مع أحكامها حيث خالف ما جاء بكتاب الله تعالى والذي أباح التعدد بشرطه **{ فانكحو ما طاب لكم من النساء مثنى و ثلاث و رباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة}**[٢] وهو ما حرمه القانون التونسي و لم يبحه لأي سبب من الأسباب و جعله جنحه يعاقب عليها القانون، في حين أنها أيضا مخالفة للسنة النبوية و لإجماع المذاهب و الطوائف الإسلامية كلها وهو أمر من المعلوم من الدين بالضرورة .

- يحرم قانون الأحوال الشخصية زواج الرجل من مطلقته ثلاثا بعد طلاقها من زوج غيره بدعوي سد ذريعة المحلل[٣] وهذا مخالف لنص القرآن الكريم في قوله **{فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجًا غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله وتلك حدود الله}**[٤] وهو ما يخالف النص القرآني الصريح بحق الزوج في رد مطلقته بعد زواجها من آخر فالأصل أن توضع الضوابط بدلاً من أن يبطل حكم الله نهائيًا.

** ** **

المطلب الثالث: التوجه العلماني في قوانين التبني والميراث والحريات العامة:-

أولاً: التبني :-

تبيح التشريعات التونسية التبني بشرط أن يكون المتبني شخصًا رشيدًا ذكرًا أو أنثي، متزوجًا، متمتعًا بحقوقه المدنية، ذا أخلاق حميدة، سليم العقل

---

(١) يوسف القرضاوى: **التطرف العلماني في مواجهة الإسلام (نموذج تركيا و تونس)** (القاهرة، دار الشروق، ط٥،٢٠٠٦) ص ١٢٤ .

(٢) القران الكريم: سورة النساء، آية ٣.

(٣) يوسف القرضاوي، **م س ذ** .

(٤) القرآن الكريم، **سورة البقرة**، آية ٢٣٠.

والجسم، وقادرًا علي القيام بشئون المتبني . ويمكن للمحاكم إعفاء طالب التبني الذي فقد زوجه بالموت أو بالطلاق من شرط التزوج إذا اقتضت مصلحة الطفل ذلك، وفي هذه الصورة للحاكم سماع كل من يري فائدة في سماعه لتحقيق الشروط والأسباب التي تضمن المصلحة المذكورة علي أن يحمل المتبنى لقب المُتبني، ويجوز أن يبدل اسمه علي أن يتمتع المتبنى بنفس حقوق وواجبات الابن الشرعي، وللمتبني إزاء المتبنى نفس الحقوق التي يقرها القانون للأبوين الشرعيين، وعليه ما يفرضه القانون من الواجبات عليهما إلا في الصورة التي يكون فيها أقارب المتبنى معروفين[1].

مما تقدم يتضح أن النظام السياسي بتونس قد أباح التبني وهو ما يصطدم بالشريعة الإسلامية لمخالفته لصريح القرآن الكريم والذي حرم التبني في سورة الأحزاب : { **وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل* ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم**[2] } .

وتجمع أيضا المذاهب الإسلامية وفقهاء الإسلام في شتي القرون علي تحريم التبني، بمعني إدخال الأجنبي عمدًا في الأسرة، فيصبح واحدًا منها، يرث ما لا يستحق، ويحجب المستحقين، وكذلك ذريته من بعده . ويطلع من العورات علي ما لا يحل له، بصفتهم محارم، ولا توجد محرومية [3] في حين يبرر بعض أنصار الفكر العلماني بتونس أن التبني ليس قانونا إلزاميا يفرض وجوب العمل به وحده دون سواه، لأن التبني كممارسة اجتماعية في شكل تشريعي يبقى مجرد اختيار متاح أمام من يرغب في ممارسته من التونسيين والتونسيات، تماما مثل بقاء واستمرار العمل بمؤسسة الكفالة الموروثة عن أحكام الفقه الإسلامي، والتي

---

(١) تونس : **قانون التبني** عدد ٢٧ الصادر في ٤ مارس عام ١٩٥٨، في :
http://wrcati.cawtar.org/preview.php?type=law&ID=49#Top

(٢) القرآن الكريم: **سورة الأحزاب**، آية ٤ : ٥ .

(٣)يوسف القرضاوى، م س ذ، ص ١٢٦ -١٢٧ .

لم يصدر قانون التبني ليلغيها، وإنما يفتح قانون التبني إمكانيـة الخيـار بـين المؤسستين، مؤسسة الكفالة ومؤسسة التبني[1].

ثانيًا: الميراث : -

عزم بورقيبة علي سن قانون يقضي بتسوية الإناث بالذكور في الميراث مستندًا إلي توافر المساواة التي بين المرأة والرجل في المدرسة والعمل والنشاط الفلاحي، وأيضا في الشرطة لذا فقد رأي أنه من الضروري أن تتوافر هذه المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث أيضا خاصة وبعد أن أصبحت المرأة في وضع اجتماعي يسمح لها بإقرار المساواة بينها وبين الرجل دون أن يكون قوامًا عليها[2] وتختلف هذه الرؤية عما جاء به القرآن الكريم بان للذكر مثل حظ الأنثتين[3] وبان الرجال قوامون علي النساء [4]وأيضا أن الرجال تمتلك درجة عن النساء[5] وهي درجة القوامة والمسئولية عن الأسرة .

ويعلق الكثير من الباحثين علي الجزء الخاص بتطوير الأحكام التشريعية وبتطوير المجتمع وتطوير مفهوم العدل و نمط الحياة بأنه لا يقوم بهذا الإطلاق أي مسلم، ولو كان رئيس دولة أو أمير المؤمنين كما سمي بورقيبة نفسه، فأمير المؤمنين أو الخليفة أو السلطان مهمته تطبيق الأحكام التشـريعية، لا تغييرهـا وتطويرها وهو حين يبايع تكون بيعته علي إتباع كتاب الله وسـنة رسـول الله صلي الله عليه وسلم فهو متبع لا مبتدع ومنفذ لا مشرع[6].

ثالثا: ممارسة الحقوق الدينية:-

يتضمن قانون المساجد مجموعة من القيود التي تحد من حرية الفرد في ممارسة حقوقه الدينية، حيث تضمن منع وتجريم مباشرة أي نشاط في المساجد

---

(١) رضا الأجهوري: **"بورقيبة السياسي العلماني.. أم بورقيبة الفقيه المحافظ"؟**، في :
http://www.assabah.com.tn/article-65607.html

(٢) تونس :**خطاب الحبيب بورقيبة**، "الإسلام دين عمل واجتهاد" عام ١٩٧٤.

(٣) القرآن الكريم : **سورة النساء**، آية ١١.

(٤) **المرجع السابق** ، الآية ٣٤.

(٥) **المرجع السابق** ، **سورة البقرة** ٢٨٨.

(٦) يوسف القرضاوي : **م س ذ** ، ص ١٣١.

من غير الهيئة المكلفة بتسييرها سواء كان بالخطبة أو الاجتماع أو بالكتابة إلا بعد ترخيص من الوزير الأول، ومن يقوم بنشاط في المساجد دون الحصول علي هذا الترخيص يُعاقب بالسجن مدة ستة أشهر وبغرامة قدرها خمسمائة دينار أو بإحدى العقوبتين(١) بالإضافة إلي ذلك تم تعميم المنشور رقم ٢٩ والذي يقضي بإلغاء جميع المصليات والمساجد القائمة بالدوائر الخاصة والعمومية بما في ذلك مساجد الجامعات والمعاهد والسجون والمستشفيات والمواني والمصانع والإدارات، وحظر الصلاة علي العمال والموظفين في أثناء الدوام . وتحويل الكثير من المساجد إلي قاعات تمارس فيها أنشطة مختلفة(٢) .

بموجب هذا القانون قُيدت حرية المواطن التونسي في عقد الدروس القرآنية والاجتماعات في المساجد مما يؤدي إلي ضعف التواصل بين المسلمين بعضهم البعض بالإضافة إلي وجود حاجز قانوني بين المواطن وبين الطرق التقليدية لنقل الثقافة الدينية لديه .

رابعًا: قضايا المرأة في التشريعات الدولية :-

صدقت الحكومة التونسية علي مجموعة من المعاهدات الدولية والتي نتج عنها الالتزام بتطبيق أحكام تشريعية مخالفة للشريعة الإسلامية مثل معاهدة نيويورك المتعلقة بحرية الزواج بغض النظر عن الموانع الشرعية واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مما يسمح لغير المسلم الزواج من التونسية المسلمة، وقد صادق مجلس النواب علي هذه المعاهدة وأصبح زواج التونسيات من غير المسلمين ظاهرة ملحوظة بتونس(٣).

---

(١) تونس : **قانون المساجد** عدد ٣٤ لسنة ١٩٨٨م المنشور بالرائد الرسمي بتاريخ ٦ مايو ١٩٨٨، في : -

http://wrcati.cawtar.org/preview.php?type=law&ID=158

(٢) عبد الرحمن سعود الشويعر :" **الأنظمة الكفرية في تونس قبل هروب زين العابدين، ونشر الفجور بمباركته ومباركة زوجته!** "، في : -

http://www.alsaha.com/sahat/4/topics/284140

(٣) حفيظة شقير :" **دراسة مقارنة للقوانين الخاصة بالمرأة والأسرة في المغرب العربي: تونس والمغرب والجزائر**"، في :-

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22036

خامسًا: قضية الحجاب :-

مُنع النظام السياسي في تونس الطالبات والمدرّسات وموظفـات القطـاع العام من ارتداء الحجاب داخل المؤسسات التابعة للدولة كالمدارس والجامعـات والمستشفيات والإدارات العمومية(١) ويري بعض الباحثين أن بورقيبة اسـتهدف تحجيم المد الشيعي بتونس بعد الثورة الإيرانية لذا أصدر هذا المنشور، في حين يري البعض الأخر أن بورقيبة استهدف محاصرة إسلاميي حركة النهضة الذين كانت نساؤهم يرتدين الحجاب الأسود نتيجة تأثّرهم بالتشـيّع الـذي اعتبـره بورقيبة مشروعا أصوليا خطيرا يتعارض مع مشروعه التحديثي الغربي(٢) . وقد جدّد بورقيبة المنشور ١٠٨ بالمنشور عدد ١٠٢ الصادر عام ١٩٨٦ كما جدده خلفه زين العابدين بن علي بالمنشور عدد ٣٥ الصادر في ٢٠٠١(٣).

في مقابل ما سبق ذلك لم تصدر الحكومة التونسية أي من القوانين التي تقضي بتقييد أنشطة الملاهي أو الزنا وغيرها من الممارسات التي نهت عنها الشريعة الإسلامية والأديان السماوية الأخرى لذا تري الباحثة بان المشروع التحديثي للنظام السياسي التونسي سواء في فترة حكم الحبيب بورقيبة أو زين العابدين بن علي عمل علي سن القوانين والقرارات الصارمة التي تعمل علي

---

(١) محسن الندوي : " **الشعب التونسي يريد دولة إسلامية**"، في :-

http://www.elaphblog.com/posts.aspx?u=4642&A=95660

(٢) منير السويسي:" **الحجاب يعود بقوة إلى تونس رغم حظر قانوني مفروض منذ عهد الحبيب بورقيبة**"، في :-

http://arabic.rt.com/forum/showthread.php/81687-%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D9%80%D8%B3

(٣) محسن الندوي :"**آن الأوان لتطبيق شريعة العدل في العالم العربي – تونس نموذج**"، في :-

http://www.marrakechpress.com/?p=466

دعم وتعزيز سير المجتمع التونسي نحو التوجه العلماني وفقا لرؤيتهم ورؤية النخبة العلمانية التونسية المؤيدة لهم.

** ** **

المبحث الثالث

الممارسات العلمانية للنظام السياسي في تونس

تتضمن دساتير النظم العربية والأفريقية الكثير من النصوص التي تـدعم حرية المعتقد وتضمن الحريات الأساسية للأفراد، ولكن تكشف الممارسة العملية مدي الالتزام الفعلي لتلك النظم وطبيعة التوجهات الفكرية والأيدلوجية الحقيقية لها، وطبيعة العلاقة بين الدين والدولة ومدي الالتزام بالحفاظ علي الهوية الحضارية للبلاد، لذا سوف نقوم بدراسة الممارسات العلمانية التي قام بها النظام السياسي التونسي بعد الاستقلال في عهدي بورقيبة وبن علي من خلال الآتي:-

المطلب الأول: الممارسات العلمانية للنظام السياسي في عهد الحبيب بورقيبة:-

يجعل النظام الرئاسي في معظم الدول العربية والأفريقية معظم أطرافه تسير وفقا لاتجاهات واختيارات رئيس الدولة، لذلك سوف نركز علي اختيارات واتجاهات الحبيب بورقيبة وعلاقته بالدين وليس المقصود علاقته الشخصية ولكن العلاقة التي عمل علي تكريسها بالمجتمع التونسي وفقا لرؤيته ومرجعيته الأيديولوجية، وذلك من خلال التركيز علي المحطات الرئيسية لعلاقة الدين والدولة في فترة الحبيب بورقيبة[1]، حيث تميزت توجهات بورقيبة الفكرية

---

(١) ينتمي "الحبيب بورقيبة " إلى عائلة بورقيبة ذات الأصول الطرابلسية، وولد الحبيب بن علي بن الحاج محمد بورقيبة بحي الطرابلسية بمدينة المنستير سنة ١٩٠٣،وكان بورقيبة أحد تلاميذ المعهد ألصادقي قبل أن ينتقل للدراسة بالجامعات الفرنسية حيث تلقى تعليماً قانونيا أهله للالتحاق بمهنة المحاماة بتونس، وتأثر بورقيبة أثناء فترة دراسته بفرنسا بالمدرسة الوضعية ومؤسسيها، ويتميز بورقيبة بسعة إطلاعه على تاريخ فرنسا وآدابها وحضارتها وكان شديد الإعجاب والتأثر بعالم مدينة باريس لفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى فقد عاش أحداثها السياسية والفكرية والأيديولوجية،وشارك في التظاهرات السياسية

واختياراته الأيديولوجية إلي الميل والارتباط بكل ما هو ليبرإلي غربي وينعكس ذلك **في** عدائه للعروبة والقومية العربية ويبرر ذلك بقوله "**إن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية وأن مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة خاصة وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد ودمشق و القاهرة وأن اجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية**(١)" أما عن موقفة من الدين الإسلامي فتباينت ممارسات ومواقف بورقيبة تجاهه أثناء قيادته للدولة التونسية عن ما كانت عليه أثناء فترة الاحتلال الفرنسي فتميزت مواقفه قبل الاستقلال خاصة أثناء قيادته للحزب الحر الدستوري الجديد والحركة الوطنية بين سنتي ١٩٣٤ و ١٩٥٦م بعدم وجود تصريح واحد منه أو قولاً أو تحرك ظاهر يعارض قاعدة إسلامية أو قانونا شرعيًا . بل نجده بجعل من الآية القرآنية "وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين شعارًا للحزب التابع له. والملاحظ أن كل خطابات بورقيبة الشفوية والمكتوبة أثناء هذه المرحلة تبدأ بالبسملة وتتسم بالتأثير الشديد علي الشعور الديني وذلك عند تحريضه لقادة الحزب المحليين والقبائل على الكفاح ضد الاستعمار(٢).

أما الفترة الثانية والتي بدأت مع استقلال تونس ومنذ أن تولي الحبيـــب بورقيبة الحكم وعمل علي تبني مشروع حداثي يستهدف بناء الدول التونسية وفقًا للنمط السياسي الفرنسي، ولكنه يعلم أن تونس كما باقي الدول في شمال أفريقيا،

والمحاضرات النفسية التي كانت تلقى آنذاك، كما عرف عنه حضوره مناقشات مجلسي النواب والشيوخ الفرنسيين، هذا علاوة على إطلاعه على تاريخ تونس منذ العصور القديمة . ويتميز بورقيبة بقدرته الملحوظة علي إدارة الأزمات التي كان يتعرض لها علي مستوي الحكم فالسياسة عنده لا تعرف غير المصالح أما الأخلاق و المبادئ فلا مكان لها في العمل السياسي، للمزيد من المعلومات انظر، سالم لبيض : **الدولة و أحزاب المعارضة القانونية... آية علاقة؟** حالة تونس،(المجلة العربية العلوم السياسية، عدد ٢٧ جويلية ٢٠١٠).

(١) عبد الله الطاهر: **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة** (بيروت: مكتبة الجماهير، ط١، ١٩٧٦) ص ١٥٥.

(٢) أبو المؤيد التونسي:" **جدل الهوية في تونس =هل يعيد التاريخ نفسه؟؟؟** "، في:-
http://www.houkamaa.com/vb/showthread.php?t=10101

وفي الكثير من أنحاء العالم الإسلامي، يعتبر الإسلام بها هو جوهر عنصر الهوية حتى بالنسبة لأولئك من ذوي النزعة العلمانية، لذا ناضل للظهور بدور المدافع الحقيقي للإسلام. فكان بورقيبة داهية بما فيه الكفاية لاستخدام الإسلام لصالحه في جميع مراحل قيادته. للقبول الشعبي بالتوجه العلماني[١]، ومن هنا فبدأت مواقفه تتسم بالازدواجية تجاه الدين الإسلامي، فنجده في المناسبات الرسمية وغير الرسمية يعتمد الإسلام كأداة بروتوكوليه تتصف بشيء من النفعية التي يتطلبها كسب الرأي العام على المستوى الوطني، وأيضا كسب تأييد النخب السياسية والدوائر الاقتصادية والمالية في الدول ذات التوجه الإسلامي ، فكان يحرص في خطبه علي استحضار النص الشرعي، وكان يستشهد بالآيات و الأحاديث النبوية و سيرة الرسول محمد (ص)[٢] .

ولكن بالتوازي مع تلك المواقف هناك من الممارسات والرؤى والمواقف التي تتسم بتصادمها الصريح مع الشريعة الإسلامية والثوابت الدينية والتي تم تقنينها بالدستور والقوانين، وفي إطار هذه الممارسات وصف بورقيبة نفسه بأنه "المجتهد الأكبر" و"المصلح الأكبر" و" المجدد الديني "[٣]، وتدخل في الفتوى الشرعية، بل في أدق القناعات والحياة الفردية للتونسيين. وكان حريصا طيلة وجوده في الحكم (من ١٩٥٦ إلى ١٩٨٧)، على أن يظهر بمظهر "المجدد الديني"، حيث لم يكن الخلاف - كما ظل يؤكد دائما- قائما بين الدين والدولة، ذلك أن الدولة برأيه يجب أن تكون في خدمة الدين، غير أن خلافه كان شديدا مع من اعتبرهم جامدين ومحافظين ومعوقين لنهضة الدنيا والدين. قد اعتمد في

---

(١)Alison Pargeter: **Localism and radicalization in North Africa:local factors and the development of political Islam in Morocco, Tunisia and Libya** (The Royal Institute of International Affairs, 2009) pp. 1038 - 1039

(٢) سالم لبيض: "**بورقيبة واشكالية الهوية في تونس**"، في :-
http://salemlabiadh.blogspot.com/2009/04/2003.html

(٣) فاتن العيادي:" **المنستير تحتفي بالزعيم الحبيب بورقيبة**"، في :-
http://www.aljarida.com.tn/ar/national/4644-habib-bourgiba.html

كافة القوانين والقرارات والممارسات، التي اعتبرت علمانية أو معادية للدين، على فتاوى دينية موثقة استصدرها علماء وفقهاء بارزين "، وبالتإلي فقد ظل ينظر إلى تلك القوانين المثيرة للجدل من قبيل قوانين إلغاء تعدد الزوجات وجعل الطلاق بيد القضاء، على أنها حق من حقوق ولي الأمر في التشريع، واجتهاد مطلوب من منطلق شرعي إسلامي محض، وإن خالف الآراء الشائعة في الفقه والشريعة[١]، وأيضا رغم علمانيته وتوجهاته التي ترى في الدين مشكلة وعقبة، فإنه قام بالاستحواذ على الدين والسيطرة على مؤسساته والقضاء علي حركة رموزه، وفيما يلي سوف نقوم بالتعرف علي أهم المواقف والممارسات العلمانية التي استحدثها بورقيبة في المجتمع التونسي : -

- في أوائل الستينيات من القرن العشرين قام الرئيس بورقيبة بـدعوة الشعب التونسي إلي الإفطار وفتح المطاعم في شهر رمضان.ووصف الصـيام بأنه مانع للعمل والإنتاج وقام بشرب الماء خلال ساعات الصـوم فـي شـهر رمضان وجهرا أمام العموم في بعض المناسبات وأمام أدوات الإعلام[٢]. وقـد ناشد الرئيس بورقيبة شيوخ وعلماء مؤسسة جامع الزيتونة لإصدار فتوى فـي ذلك الوقت تبرر وتعطي الشرعية لندائه بالإفطار في شهر رمضـان، ولكـنهم رفضوا فعمل علي تبرير ذلك بنفسه واعتمد على اجتهاد ديني مفاده أن العمـل أولى العبادات وهو الجهاد الأكبر الذي يتفوق على أنواع الجهاد الأخرى، فإذا ما كان الصوم سيقود برأيه إلى تقاعس الناس عن القيام بواجب الجهاد الأكبر، فمن باب أولى التنازل عنه [٣].

---

(١) خالد شوكات : **"تونس دولة دينية"**، في : -

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45720

(٢) الحبيب بورقيبة : الوزارة الأولى، نشريات كتابة الدولة للإعلام، تونس ١٩٦٠-١٩٦١، في :-

http://www.alawan.org/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D9%91%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B5%D9%84%D9%8A%D9%91.html

(٣) خالد شوكت، م س ذ .

- وعن موقفة من **الصلاة** فقد وصف بورقيبة الصلاة بأنها " **زقزقة مياه وإنزال الرأس للأرض ويكون المصلي "يكب ويقعد**"[١] ومنذ عام١٩٥٦ م أصدر الحبيب بورقيبة تعليمات تحظر نشر أي موضوع ديني عبر أجهزة الإعلام الرسمية ومن بينها نقل الصلوات والآذان عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، كما عمل علي تأجيل صلاة الجمعة إلي العصر والسبب وراء ذلك هو أن الجمعة في تونس يوم عمل عادي ويوم الأحد هو العطلة الأسبوعية منذ عهد الاحتلال وعندما تضرر المواطنون التونسيون من حرمانهم من صلاة الجمعة، لجأ بورقيبة لإصدار فتاوى من بعض المشايخ تقضي بجواز الجمع بين الجمعة والعصر معًا، بحيث يتم تقسيم المساجد يوم الجمعة لقسمين الأول يؤدي الصلاة في وقته بينما القسم الثاني يؤجلها إلى ما قبل صلاة العصر بنصف ساعة حتى تتاح للموظفين العموميين أن يؤدوها بعد انتهاء مواعيد دوامهم الرسمي[٢]،ويأتي موضوع الخطبة مكتوبا وموحد بجميع المساجد وعلى الخطباء الالتزام به وإلا التعرض للمساءلة القانونية[٣]
- أما الحج فدعا إلى التخلي عن الحج لما يؤدي إلـى نزيـف للعملـة وتعويضه بالحج إلى مقام ما يعرف بتونس بالصـحابي أبـي زمعـة البلـوي بالقيروان[٤].

---

(١) سالم لبيض: "**الهوية في الخطاب السياسي التونسي : محاولة فهم سوسيولوجي**"، في :
http://salemlabiadh.blogspot.com/2009/04/4-5-2007.html

(٢) إيمان إسماعيل وتسنيم نصر:" **ثورة تونس .. فشل الحرب على الهوية الإسلامية**"، في:
http://www.dakahliaikhwan.com/printarticle.php?id=6986

(3) اسحق الكنتي : " **شيخ الإسلام بورقيبة**"، في :-
http://www.alikhbari.net/articles/4065-2012-04-21-11-26-28.html

(٤) سلمان القصيمي : " **صفحاتٌ مسودّة كفرية من حياة الزنديق بورقيبة**"، في :-
http://www.muslm.net/vb/showthread.php?185045%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A7%D8%AA%D9%8C%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AF%D9%91%D8%A9-%D9%83%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B

• عمل بورقيبة عام ١٩٧٤ علي انتقاد القرآن علنا في مؤتمر عام للمعلمين ونشر نقده في العديد من وسائل الإعلام التونسية والعربية حيث قال **"إن في القرآن تناقضا لم يعد يقبله العقل بين " قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلاَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا "، و" إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ"** [١]" ومن أقواله أيضا **" الرسول محمد كان إنسانا بسيطا يسافر كثيرا عبر الصحراء العربية، ويستمع إلى الخرافات البسيطة السائدة في ذلك الوقت، وقد نقل تلك الخرافات إلى القرآن**، مثال ذلك : **عصا موسى وقصة أهل الكهف، وهذا شيء لا يقبله العقل، بعد اكتشاف باستور**،" وأضاف كذلك " **إن المسلمين وصلوا إلى تأليه الرسول محمد، فهم دائما يكررون محمد - صلى الله عليه وسلم - الله يصلي على محمد** " [٢]**بالإضافة إلي ذلك** اعتبر بورقيبة نفسه متفوقا عليه، هذا علاوة على السماح باقتران اسمه معه في أناشيد إسلامية وأيضا التطاول على الأنبياء والرسل مثل النبي إبراهيم بقوله "**طلعت البخارية في رأسه" فنام نوما رأى فيه أحلامه**"[٣]

• عمل بورقيبة أيضًا علي القضاء على كل المؤسسات ذات العلاقة بالدين الإسلامي مثل حل جمعية الأحباس (الأوقاف)[٤] وتهميش دور جامع الزيتونة منذ منتصف الستينيات كمؤسسة تربوية دينية ووضع حد للتدريس والتعليم في المرحلة الثانوية به، وبذلك تحول جامع الزيتونية إلي مؤسسة تعليم عال فقط متمثلة في إنشاء ما أصبح يسمي بكلية الشريعة وأصول الدين(٥).وفي

2%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%82%D8%A8%D9%88%D8%B
1%D9%82%D9%8A%D8%A8%D8%A9

(١) احمد القاضي:" **تونس....الدين والتنوير والحداثة**"، في:-

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=0&aid=246043

(٢) **نفسه.**

(٣) سالم لبيض، الهوية في الخطاب السياسي التونسي : محاولة فهم سوسيولوجي، **م س ذ**

(٤) إسماعيل حمودي :" **الاستبداد الحداثي والنموذج التونسي**"، في :-

http://www.maghress.com/attajdid/64026

(٥) محمود الذوادي: " **كيف استهدف العهد البورقيبي الهوية الإسلامية في تونس؟** "، في:

http://www.egypt-man.net/vb/showthread.php?t=53829

الواقع فإن النظام التونسي كان قادرا على خلق المؤسسات الحديثة لتعزيز التوجه العلماني، ولكنه لم يكن قادرًا على إنشاء القوى الاجتماعية المناصرة لهذا التوجه، خاصة بعد الهجوم علي المؤسسة الدينية الرسمية. والرموز التقليدية للهوية الإسلامية للبلاد(١).

- أما عن موقف بورقيبة من حركات الهوية العربية والإسلامية في تونس، فاتسم برفضه لإسناد الشرعية لأي من الحركات أو الأحزاب التي تستند إلى الهوية مثل التي تتخذ من القومية العربية أو الفكر الديني الإسلامي مرجعية لها، فقد وضع القيود التي تحد من نشأتها وذلك من خلال إصدار قانون الأحزاب الذي يرفض قيام أحزاب تستند إلى شرعية اللغة أو الدين باعتبار أن تلك قواسم مشتركة بين جميع التونسيين[٢].
- ينص الدستور التونسي على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد التونسية مما يتطلب ذلك اعتماد هذه اللغة في كافة المجالات التعليمية والإدارية بين التونسيين هذا علاوة على اعتمادها في الخطب والمراسلات الرسمية، ورغم ذلك فإن الواقع العملي يوضح أن بورقيبة أثناء فترة حكمه قد حافظ على سياسة الازدواجية اللغوية، مع وضع لغة القرآن في المرتبة الثانية بل في المرتبة الثالثة بعد كل من الفرنسية و العامية التونسية،وقام بالتصريح سنة ١٩٨٧ بأن تعريب التعليم في تونس أدى إلى تردي مستوى التلاميذ والطلبة محاولا بذلك تبرير إختياراته في إلغاء التعليم الزيتوني كمدعم للغة العربية وثقافتها،والحد من البعثات الطلابية للبلاد العربية[٣].

---

(١) Alison Pargeter: **Localism and radicalization in North Africa:local factors and the development of political Islam in Morocco, Tunisia and Libya** (London: The Royal Institute of International Affairs, 2009) p. 1039

(٢) إسلام محمد السيد :" **استراتيجيات النظام التونسي في مواجهة الحركة الإسلامية** "، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=310011

(٣) " **الخطاب السياسي والديني في تونس من خلال التجربة البورقيبية٧** "، في:- http://www.assabilonline.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1251&Itemid=27

- ترتبط أيام العطلة الأسبوعية بالهوية الدينية والثقافية للشعوب في العديد من المجتمعات والدول . فيوم الأحد هو يوم الراحة الأسبوعية للشعوب المتدينة بالديانة المسيحية، ويوم السبت فهو يوم الراحة الأسبوعية بالنسبة للشعب اليهودي، بينما يوم الجمعة هو يوم العطلة الأسبوعية للشعوب الإسلامية، وعلي عكس معظم الدول العربية ذات الهوية الإسلامية، فقد اختار نظام الحكم في عهد بورقيبة الإبقاء علي الكثير من الأوضاع الوظيفية التي كانت سارية وقت الاحتلال علي ما هي عليها ومنها عطلة الأحد، وجعل من الجمعة والسبت يومي عمل في الدوائر الحكومية وذلك حتي الساعة الواحدة ظهرًا بالنسبة ليوم الجمعة والواحدة والنصف بالنسبة ليوم السبت[١]، وهدف النظام السياسي التونسي من ذلك هو التقلد بحداثة المجتمعات الغربية العلمانية، و تعميق الشعور بالانتماء لنمط حياة الدول الغربية بصفه عامة وفرنسا بصفة خاصة
- بالإضافة إلي ما سبق فقد ألغى بورقيبة المحاكم الشرعية ووحد النظام القضائي على منوال النموذج الفرنسي، وحلّ الأوقاف الإسلامية، وفي سنة ١٩٥٨ ألغى بورقيبة مرة أخرى التعليم الأصيل في الزيتونة في سياق تعميم التعليم العصري القائم على ازدواجية اللغة العربية والفرنسية. كما منع بورقيبة الزي التقليدي للقضاة، وأصر على تهذيب اللقب العائلي، ومقاومة الأكواخ (البيوت الطينية) وإعادة تنظيم المدن على المنوال الفرنسي[٢].

** ** **

---

(١) محمود الذوادي: "**الانبهار بالغرب من قبل قيادات سياسية ولّد هجوماً غير محتشم علي العروبة** "، في :-

http://al7afe.ahlamontada.net/t3298p2-topic

(٢) "**الاستبداد الحداثي والنموذج التونسي**"، في :-

http://islahonline.net/2011-04-10-21-55-26/2009-10-07-11-51-16/item/17750-%D8%A7.html

المطلب الثاني: الممارسات العلمانية للنظام السياسي في عهد زين العابدين بن علي:-

ينتمي زين العابدين بن علي[1] لتكوين ثقافي وأيديولوجي مـزدوج بـين تونس وفرنسا ودول غربية أخرى، بالإضافة إلي انه كان احد أقطـاب النظـام السياسي التونسي في عهد الحبيب بورقيبة وكان يعمل علـي حمايـة وتنفيـذ

---

(١) ولد بن علي في مدينة حمام سوسة بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٣٦. وقد أكمل الدراسة الثانوية ثم حصل علي شهادة الدبلوم من مدرسة (École spéciale militaire de Saint-Cyr) في سان سير ثم من مدرسة المدفعية في شالون سور مارن بفرنسا، ثم أرسله حماه الجنرال كافي بدورة إلى المدرسة العسكرية العليا للاستخبارات والأمن في بلتيمور بالولايات المتحدة، ومدرسة المدفعية الميدانية تكساس بالولايات المتحدة .

للمزيد من المعلومات انظر : ويكبيديا الموسوعة الحرة : **زين العابدين بن علي**، في :-
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B2%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%86_%D8%A8%D9%86_%D8%B9%D9%84%D9%8A

وهناك من ينفي حصول زين العابدين على أي مؤهل علمي حيث أنه لم ينه دراسته، بل ترك الدراسة في الصف الخامس، أي قبل الحصول علي الباكلوريا بثلاث سنوات مما جعل المجلة الفرنسية الإكسبرس تطلق عليه لقب "بكالوريا ناقص٣ لمزيد من المعلومات انظر : نيكولا بو، جان و بيير توكوا، ترجمة زياد منى: **صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي** (دمشق : قدمس للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠٠٥)، في :-
www.aljazeera.net/NR/exeres/E...E8E1BD53AA.htm

تولي بن علي العديد من المناصب القيادية بتونس فقد تولي رئاسة الأمن العسكري التونسي لمدة ١٠ سنوات. ثم خدم لفترة قصيرة كملحق عسكري في المغرب واسبانيا ثم عين مديرا عاما للأمن الوطني في ١٩٧٧ ، وعين كسفير إلى وارسو، بولندا لمدة أربع سنوات. ثم عين بعدها كوزير دولة ثم وزير مفوض للشؤون الداخلية قبل أن يعين وزيرا للداخلية في ٢٨ أبريل ١٩٨٦ ثم رئيسا للوزراء في حكومة الرئيس الحبيب بورقيبة في أكتوبر ١٩٨٧، إلي أن قام في فجر اليوم السابع من نوفمبر ١٩٨٧، بإزاحة الرئيس الحبيب بورقيبة والاستيلاء علي الحكم والقي بيانه الأول، للمزيد من المعلومات انظر ويكبيديا الموسوعة الحرة، زين العابدين بن علي، م س ذ .

سياساته خاصة أنه تولي قيادة المؤسسات الأمنية والتي تتولي مهـام مواجهـة وتحجيم دور الأحزاب السياسية والحركات الإسلامية المعارضة للنظام . لذا فقد صار علي نهج نظام الحبيب بورقيبة وأبقي علي النظام الرئاسي للدولة وأخذ من السياسات والممارسات ما يميل نحو استكمال تطبيق وتطوير في مواقفـه مـن الدين من خلال النموذج العلماني الذي بدأه بورقيبة بتونس بعد الاستقلال، لكنـه في البداية عمل علي كسب الرأي العام التونسي وأكد أن "عهده الجديد قد افتـتح على بركة الله"، مختتما بيانه بالآية القرآنية " وقل اعملـوا فسـيرى الله عملـه ورسوله والمؤمنون"[(١)]، واعتمد لنفسه في الخطاب الرسمي أنه "حـامي حمـى الدين"[(٢)] و قائدا للتيار الإسلامي المتسامح والمعتدل الذي يواجه حركات إسلامية تحمل مشاريع متطرفة وعنيفة. بالإضافة إلي أنـه أظهـر قبولـه للحركـات الإسلامية ووعدهم بمنح ترخيص لحزبهم بعد أن يغيروا اسم حزبهم، كما وقـع أيضا الحزب الحاكم في تلك الفترة علي وثيقة الميثاق الوطني، التي وقعت عليها كافة القوى السياسية التونسية[(٣)]، لكنه بعد ذلك اظهر توجهه الحقيقي من خـلال الممارسة العملية. فقد عمل علي التمسك بتطبيق القوانين الخاصـة بـالأحوال الشخصية والمحافظة علي مجموعة من الممارسات العلمانيـة لنظـام السـابق واستحداث مجموعة أخرى استهدف فيها تقييد التوجه الديني للمجتمع التونسـي ومن أهم هذه الممارسات :

---

(١) خالد شوكات، م س ذ .

(٢) رشيد الكراي:" **الغنوشي ''رضي الله عنه'' وبن علي ''حامي الحمي والدين''**"، في : http://www.journalistesfaxien.tn/13619/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87%D8%B9%D9%86%D9%87-%D9%88%D8%A8%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85

(٣) خالد شوكات، م ي ذ .

١. منع الحجاب وطرد المحجبات من الدوائر الحكومية والمؤسسات التعليمية، فقد أجبرت عدّة جامعات تونسية الطالبات على توقيع تعهّد بعدم ارتداء الحجاب في الجامعة[١] .
٢. وضع مجموعة من القيود التي تعيق أداء التونسيين للصلاة بحرية فقد منع مكبرات الصوت والآذان وصلاة الجماعة في المساجد والصلاة بصفة عامة إلا بعد مراجعة مبنى المخابرات والحصول على بطاقة ممغنطة، ومنع المواطنين من دخول المساجد إذا لم تكن أسمائهم مدونة لدى أجهزة الأمن وفرض على أئمة المساجد أن يتأكدوا من أن جميع المصلين داخل قاعة الصلاة حاملين لبطاقاتهم الممغنطة كما منح الأئمة سلطة طرد كل مصل لا يحمل هذه البطاقة أو على بطاقته اسم مسجد آخر غير الذي يصلي فيه، وأعطي الحق لكل مصل أن يرتاد لأجل أداء صلواته الخمس مسجدا واحدا فقط وإذا كان المسجد لا يقيم صلاة الجمعة فإنه يمكنه الحصول على بطاقة خاصة بصلاة الجمعة بمسجد آخر [٢].
٣. الاستمرار في تطبيق يوم الأحد كعطلة أسبوعية وأيضا جمع صلاة الجمعة مع صلاة العصر حفاظا على دوام العمل لموظفي الدولة[٣].
٤. منع مدارس تحفيظ القرآن، ومنع تدريس التربية الإسلامية في المراحل التعليمية المختلفة أو التقليل من الساعات المعتمدة لها[٤]، وملاحقة ذوي اللحى والمتدينين بصفة عامة، بتهمة الانتماء إلى

---

(١) محسن الندوي:" **محاربة الإسلام في تونس في عهد زين العابدين**"، في :-
http://www.alarabnews.com/show.asp?NewId=27804&PageID=12&PartID=1

(٢) " منتديات حراس العقيدة : **:فشل وسقوط العلمانية في تونس ونجاح وصعود الإسلامية في تركيا**، في:-
http://hurras.org/vb/sholhad

(٣)سليمان الشواشي: الدين في عهدي بورقيبة وبن علي(2) ، في:-
http://www.tunipresse.com/article.php?id=51528

(٤) محسن الندوي:" محاربة الإسلام في تونس في عهد زين العابدين"، **م س ذ.**

النهضة أو السلفيين، أو بتهمة الإرهاب لاحقا انسياقا وراء الحملة الأمريكية على الإرهاب بعد أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١[١].

٥. غلق جميع الكتاتيب في الجمهورية التونسية بدعوى أن حركة طالبان الأفغانية قد تخرجت من الكتاتيب[٢].

٦. لم يضع نظام بن علي القيود علي الممارسات المجتمعية الخاطئة بقدر ما وضعها علي الممارسات الدينية ونتيجة لذلك أصبح الزنا ظاهرة بارزة بالمجتمع التونسي[٣].

٧. اتبع بن علي سياسة سمّيت بتجفيف منابع التدين، خاصة بعد الانتخابات التشريعية ليوم ٢ أبريل ١٩٨٩ التي أعطت لحركة النهضة الإسلامية نسبة ١٧% من الأصوات لذا فقد عملت هذه السياسة علي التصدي للحركة ومحاصرتها واستئصالها وتجفيف المنابع التي تمدها بالاستمرار، سواء في المسجد أو المدرسة أو الجامعة أو الإدارة(٤). فكانت القبضة الحديدية لنظام زين العابدين علي كل أجهزة الدولة جعلته يسخر كل الأجهزة الأمنية لبسط سيطرته عبر قمع كل الأصوات المعارضة والقضاء علي أي إمكانية لتواجد التيار الإسلامي الذي وضع كل أتباعه في السجون وتذكر الإحصائيات أن عدد المعتقلين وصل أقصاه سنتي ١٩٩٢و ١٩٩٣ حيث تجاوز عشرات الآلاف، كما ألقي الإسلاميين بالمئات سنة ١٩٩٩ من الذين اتهموا بالانتساب للسلفية الجهادية وكانت في

---

(١) حركة التوحيد والإصلاح : " **الاستبداد الحداثي والنموذج التونسي**"، في :-
http://islahonline.net/2011-04-10-21-55-26/2009-10-07-11-51-16/item/17750-%D8%A7.html

(٢) سليمان الشواشي، م س ذ .

(٣) السبيل اون لاين : "**مكون السلطة في الواقع التونسي-الجزء الثالث من الحلقة الثانية**"، في :-
http://www.assabilonline.net/index.php?option=com_content&task=view&id=1174&Itemid=27

(٤) منتديات حراس العقيدة : :م س ذ .

أغلب الأحوال اعتقالات استباقية من اجل حشـد الـدعم الغربـي لنظامه[١].

وفي ختام هذا الفصل تجدر الإشارة إلي أن النظام السياسي في تونس بعد الاستقلال اتجه نحو التوجه العلماني في نموذج يختلف كثيرًا عن النماذج الأخرى المتبعة إقليميا ودوليًا، فبرغم من أن التوجه العلماني منذ نشأته حتى الآن لم يشر أو يدعم أو يدعو في أي تطبيق له سواء بالدول الغربية أو الأفريقية أو العربية إلي الاصطدام بالديانات السماوية الموجودة بمجتمعه بل انه أستهدف في مضمونه فصل سطوة رجال الدين والمؤسسات الدينية علي الحياة السياسية، وعلي الرغم من عدم توافر سطوة المؤسسات الدينية علي المجتمع التونسي أو نفور المجتمع من ممارسات رجال الدين كما حدث في أوروبا بالقرون الوسطي إلا أن الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي عملا علي بناء وتعميق الحداثة والعلمانية بنموذج لم يراعي فيه الثوابت الدينية بل اصطدم بالشريعة الإسلامية في إطاره الدستوري والقانوني والممارسة العملية.

فيما يتعلق بالإطار الدستوري فقد استبعد الدستور التونسي بعد الاستقلال الشريعة الإسلامية كمصدر اساسى للتشريع وأعطي الأولوية لتطبيق الحرية دون قيود أو حدود استنادًا إلي القيمة العليا للنظرية الرأسمالية علي حساب القيمة العليا للمرجعية الإسلامية والديانات السماوية الأخرى وهي العدل، كما منع استناد أي حزب سياسي في مستوي مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه إلي دين معين، أما علي المستوي القانوني فقد شرع النظام السياسي في تونس مجموعة من القوانين يصفها الباحثين بأنها الأكثر تناقضًا مع الشريعة الإسلامية علي مستوي الدول العربية فقد استحدث النظام السياسي في تونس مجلة للأحوال الشخصية يحُرم بموجبها تعدد الزوجات وتجريم زواج الرجل من مطلقته ثلاثًا حتى بعد زواجها من غيره والمساواة بين الجنسين في الميراث. كما منع ارتداء الحجاب وأباح التبني وقيد أنشطة المساجد وممارسة الشعائر الدينية بالإضافة

---

(١) د/ بوحنية قوي: " كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير السياسي"، **الديمقراطية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ع ٤٢، ٢٠١١) ص ١٤٦.

إلي مصادقة الحكومة التونسية علي عدة معاهدات دولية نتج عنها إباحة زواج التونسيات المسلمات من غير المسلمين.

وعن الممارسة العملية فقد عكست طبيعة التوجه العلماني للنظام السياسي في تونس وطبيعة العلاقة بين الدين والدولة ومدي عدم التزام النظام بالحفاظ علي الهوية الحضارية للبلاد سواء في ظل حكم الحبيب بورقيبة أو زين العابدين بن علي، فقد قام الرئيس بورقيبة بالدعوة والمناصرة للممارسات التي تصطدم بالعبادات الإسلامية حيث قام بدعوة الشعب التونسي إلي الإفطار وفتح المطاعم في نهار شهر رمضان. ووصف الصيام بأنه مانع للعمل والإنتاج وقام بشرب الماء خلال ساعات الصوم في شهر رمضان جهرا أمام العموم في بعض المناسبات وأمام أدوات الإعلام.، وعن موقفة من الصلاة فقد سخر منها وصفها بأنها زقزقة مياه وإنزال الرأس للأرض ويكون المصلي يكب ويقعد، وحظر نشر أي موضوع ديني عبر أجهزة الإعلام الرسمية ومن بينها نقل الصلوات والأذان عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، كما عمل علي تأجيل صلاة الجمعة إلي العصر والسيطرة علي موضوعات الخطبة من جانب النظام، ودعا إلي التخلي عن الحج لما يؤدي إلي نزيف للعملة الوطنية وتعويضه بالحج إلى مقام ما يعرف بتونس بالصحابي أبي زمعة البلوي بالقيروان، وعمل بورقيبة علي انتقاد القرآن التطاول على الأنبياء والرسل مثل النبي إبراهيم وموسي ومحمد (ص)، وقضي على معظم المؤسسات ذات العلاقة بالدين الإسلامي أو بتعاليمه، ورفض إسناد الشرعية لأي من الحركات أو الأحزاب التي تستند إلى الهوية الدينية والثقافية، وأبقي علي الكثير من الأوضاع الوظيفية التي تعمق الشعور بالانتماء لنمط حياة الدول الغربية بصفه عامة وفرنسا بصفة خاصة و بالإضافة أنه ألغى المحاكم الشرعية ووحد النظام القضائي على منوال النموذج الفرنسي، وحلّ الأوقاف الإسلامية وغيراها .

أما بن علي فقد صار علي نفس مسار النظام السياسي في عهد الحبيب بورقيبة فاستمر في تطبيق يوم الأحد كعطلة أسبوعية وأيضا جمع صلاة الجمعة مع صلاة العصر حفاظا على دوام العمل لموظفي الدولة، وقيد جميع المساجد بتونس بنظام صارم يقضي بفتحها أمام المصلين في أوقات الصلاة وبعدها يتم

إغلاق أبوابها فورا، ومنع مدارس تحفيظ القرآن، ومنع تدريس التربية الإسلامية، ولاحق ذوي اللحى والمتدينين بصفة عامة، بتهمة الانتماء إلى النهضة أو السلفيين، أو بتهمة الإرهاب وسعي للقضاء علي المحاور الإسلامية بسياسات التعليم وغلق جميع الكتاتيب في الجمهورية التونسية، بالإضافة إلي انه تصدي بالأساليب القمعية للحركات الإسلامية بتونس خاصة حركة النهضة وطبق سياسة تجفيف المنابع التي تقضي علي كافة الموارد البشرية والمادية التي تساعد النهضة علي البقاء سواء في المسجد أو المدرسة أو الجامعة أو الإدارة.

()() ()() ()()

الفصل الثاني

حركات الإسلام السياسي في تونس

صاحب استقلال تونس مجموعة من الخلافات والصراعات الفكرية والأيديولوجية أبرزها الصراع الأيديولوجي والمنافسة السياسية بين بورقيبة وصالح بن يوسف حول زعامة وتوجه البلاد، فقد عارض بن يوسف الاتفاقيات التونسية – الفرنسية المتعلقة بالاستقلال في نهاية الخمسينات من القرن الماضي والتي أيدها وقادها بورقيبة، ولم يقتصر هذا الصراع علي القضايا السياسية فقط بل اتخذ طابعًا دينيًا وثقافيًا وحضاريًا أيضا، وذلك بسبب انتماء صالح بن يوسف إلي البرجوازية التجارية التقليدية ودفاعه عن الهوية العربية – الإسلامية لتونس، بالإضافة إلي ارتباطه بالحركة الناصرية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وكانت الحركة اليوسفية آنذاك متحالفة مع المؤسسة الدينية والتي قدمت إليها العون لتنظم أنشطتها لتعبئة الجماهير الشعبية من جامع الزيتونة مستغلين في ذلك القيمة التراثية له، ومن هنا بدأ بورقيبة صراعه مع المؤسسة الدينية لمساندتها للحركة اليوسفية في ذلك الوقت، وفي إطار القضاء علي صالح بن يوسف ورفاقه والوقاية من نشوء آي معارضة دينية فقد صادم بورقيبة المؤسسة الدينية والتوجه الديني للبلاد وأتخذ من القرارات والسياسات والتي اتسمت في مضمونها الأيديولوجي بالثورة البرجوازية والتي أسهمت إسهامًا جذريًا في تفكيك البنية التحتية والاقتصادية للمؤسسة الإسلامية وطمس الهوية العربية والإسلامية للشعب التونسي بنموذج مختلف كثيرًا تطبيقيًا عن باقي الدول العربية والأفريقية وذلك لكونه منبثق من قوي داخلية تونسية علي خلاف الدول الأخرى والتي تُطمس هويتها بيد خارجية، ومن أبرز القرارات والسياسات التي اتخذها أو صنعها بورقيبة منذ الخمسينات بالإضافة إلي ما ذكرناه بالفصل الأول هي تحويل جامعة الزيتونة إلي مجرد كلية دينية في شكل عصري وفي نفس الوقت إدماج سريع لطلبة هذه الجامعات في مختلف هياكل الدولة، وترقية العناصر الشابة الحيوية منها في مناصب سياسية عليا بهدف

احتواء المعارضة الدينية بإدماج قاعدتها في دواليب الدولة، بالإضافة إلي مجلة الأحوال الشخصية وحملته ضد الصيام واعتماد الحساب الفلكي بدلاً من رؤية الهلال، ويضاف إلي ذلك القرارات المتعلقة بتثبيت اللغة الفرنسية في مراحل التعليم الثلاث، والممارسات والقرارات التي تتعلق بمحاربة وقمع الحركات السياسية وتجميع كل المنظمات الشبابية تحت لواء الحزب الحاكم [(١)]، مما أدت إلي تحول مفهوم القدسية من الإطار الديني التقليدي إلي مفهوم قدسية الدولة وقدسية الجهاد ضد التخلف واللحاق بركب الحضارة ، وفقًا لرؤيته لها، حيث استبدل القيم التقليدية للدين الإسلامي بمعاني تحديثية وسياسية كالتصدي للتخلف والجهاد الأكبر وذلك بالتوازي مع استخدام سياسة تستهدف نزع القداسة عن الرموز الإسلامية بأبعادها التقليدية مع توظيفها في إطار النظام السياسي للدولة باعتبار أن المؤسسة الدينية هي جهاز إداري تابع تبعية مطلقة لسلطة النظام الحاكم وهو ما يوحي بأن للسلطة الحاكمة توجه فكري مخالف للتدين التقليدي المتمثل في مؤسسة الزوايا والمساجد والجوامع، كما ركز هذا النموذج التحديثي أيضا علي محور مركزي آخر وهو التعليم بجميع مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية، وعلي المستوي المجتمعي كان التعليم هو المدخل الرئيسي نحو الحصول علي وظيفة جيدة في مؤسسات الدولة والتعايش مع نموذج الحياة الجديدة ذات الأيديولوجية الغربية، كل هذه السياسات بالإضافة إلي مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أدت إلي رفض وغضب العديد من المثقفين ورجال الدين الذين وجدوا البديل في الاتجاه نحو استرجاع الهوية الإسلامية للبلاد ومن هنا نشأت الحركات الإسلامية بتونس،والتي تعرف بصفة عامة بأنها تلك التي تتبني نهج الإسلام السياسي في ممارساتها، أو أنها الحركات التي تنشط علي الساحة السياسية وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة علي حد سواء، وتناوئ في سبيل هذا المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى التي تري أنها قصرت في الامتثال لتعاليم الإسلام أو

---

(١) اعليه علاني : **الحركات الإسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة بالحالة التونسية** (القاهرة : دار مصر المحروسة، ط١، ٢٠٠٨) ص ٣٧، ٣٩

خالفتها[1]، ومن هنا سوف نناقش في هذا الفصل الإطار التنظيمي والفكري والحركي لهذه الحركات بتونس

** ** **

---

(١) مروة حمودة أحمد وصفي، **تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر علي الرؤى والسياسات الأمريكية تجاه الحركات السياسية الإسلامية** (رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢) ص ص ٩، ١٠

المبحث الأول

الإطار التنظيمي لحركات الإسلام السياسي في تونس

نشأت أولي الحركات الإسلامية في تونس برغم من نشأتها عمليًا في ١٩٧٢ فقد نشأت علانية عام١٩٨١ م عندما أعلنت الجماعة الإسلامية بيانها الرسمي الأول مُطلقة على نفسها اسم "حركة الاتجاه الإسلامي"، مقاومة للخيار الأيديولوجي التحديثي للنظام السياسي في تونس، وعملت على إقناع أكبر عدد ممكن من النخب المثقفة في المساجد والمعاهد التعليمية بأنّ الإسلام هو البديل الحضاري الحيّ لمتطلبات المجتمع التونسي واستطاعت بالفعل استقطاب عدة طبقات اجتماعية ومهنية أهلتها لأن تحتل مكانة سياسية مؤثرة بالبلاد، وتمتلك الحركة العديد من الأدوات والمقومات التي ساعدتها علي الانتشار والتطور أهمها وجود قيادات قادرة علي تطوير البنية الفكرية والتنظيمية للحركة، وهو ما سوف نناقشه في هذا المبحث لدراسة السياق التاريخي والسياسي الذي أدي إلي نشأة تلك الحركات، والتعرف علي عضويتها من خلال الطبقات المناصرة لها، كما سوف نتعرف علي الأفراد المؤثرين علي مسار تلك الحركات وكيف استطاعت بناء وتطوير هياكلها التنظيمية، وذلك من خلال أربعة مطالب رئيسية (السياق التاريخي والسياسي لنشأتها، العضوية، الزعامة، الهيكل التنظيمي) .

المطلب الأول: السياق التاريخي والسياسي لنشأة حركات الإسلام السياسي :-

لم يتمكن النظام السياسي في تونس بعد الاستقلال من تحقيق آمال وطموحات الكثير من الشعب التونسي من خلال إستراتيجيته التحديثية بل سرعان ما شهدت البلاد التونسية في نهاية الستينات سقوطًا عنيفًا لتجربة الاشتراكية الدستورية للنظام في تونس، وفقدت الدولة مصداقيتها الكاملة كمؤسسات وكخيارات اقتصادية واجتماعية تستطيع تأمين مستقبل الشعب،

بالإضافة إلي فقد التعليم بريقه اللامع مما أدي إلي خيبة أمل شريحة كبيرة من الشباب في التعليم إذ رفع طلاب ثانوية تونس "**طلابًا أو غير طلاب المستقبل ليس لنا** "وبناءً علي ما سبق دخل المجتمع التونسي في أزمة بنيوية اجتماعية وأيديولوجية عميقة شملت المدينة والريف معًا وطرحت في الوقت نفسه قضيتين رئيسيتين:-

- الصراع بين الخيار الأيديولوجي التغريبي الذي يتبع الفرانكفونية وشعار اللحاق بالغرب الرأسمالي باعتبار أن كل ما هو مستورد من الغرب يمثل الرقي والتطور والمدنية وبين الموروث الثقافي العربي الإسلامي الذي قوامه النزعة السلفية المحافظة والعودة إلي التراث بدلاً من تعميق التبعية الثقافية للغرب الرأسمالي الذي أدي إلي خلق معضلة الهوية الثقافية للمجتمع والشباب التونسي.
- احتداد التناقضات الطبقية علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وتنامي عملية استقطاب الشباب في حركة الصراع الطبقي[١] .

ولم يعمل النظام السياسي خلال هذه الفترة علي تلبية احتياجات المجتمع بل استمر في التوجه نحو الانفتاح علي الخارج مما أدي إلي ازدياد علاقات التبعية المالية والتجارية والصناعية للسوق الرأسمالية العالمية والاحتكارات العالمية بالإضافة إلي تركيز خيارات النظام نحو تلبية حاجات السوق العالمية وإهمال السوق المحلية وتدمير الزراعة في الريف مما ساهم في زيادة الهجرة العشوائية من الريف إلي المدن وارتفاع معدلات الفقر بسبب التفاوت الكبير في توزيع الدخول وتعميق الفوارق بين الطبقات الاجتماعية والاستمرار في إقرار و تطبيق سياسة علمانية التعليم ومجانيته في المدارس العصرية .

والجدير بالذكر هو أن كل هذه القرارات الممارسات والقوانين العلمانية بالإضافة إلي تسلطية جهاز الدولة ونظام الحزب الواحد قد دفع باتجاه ظهور تيارات وتنظيمات المعارضة المرتكزة على أسس دينية(٢)، فلم تحقق ما تطلع

---

(١) توفيق المديني: **المعارضة التونسية نشأتها وتطورها** (دمشق :اتحاد الكتاب العرب،٢٠٠١) ص ٢٣٨، ٢٣٩

(٢) حمدي عبد الرحمن حسن : "**الحركات الإسلامية في إفريقيا.. ولادة من رحم العدو**"، في:

إليه بورقيبة ومؤيدوه من النخبة التحديثية من تحجيم إنشاء أي كيانات دينية بل كانت كلها عوامل خصبه لنشوء تلك المعارضة الدينيـــة الملائمـــة للتطـــورات الجذرية التي شهدها المجتمع

وبالفعل نشأت الكيانات الدينية والثقافية ردًا علي هذا التوجه فكما يـــري الإسلاميون أنفسهم أن السبب الرئيسي في ظهور الحركة الإسلامية يتمثل فـــي طمس الهوية الإسلامية للمجتمع ونقل المثال الغربـــي بحـــذافيره دون مراعـــاة خصوصيات وتقاليد البلاد [١] فجاء رد الفعل الأول في شكل انتفاضة شـــعبية قادها رجال الدين في مدينة القيروان في ١٧ يناير ١٩٦١ وفي مقـــدمتهم إمـــام الجامع الأكبر عبد الرحمن خليف، الذي صار فيما بعد من أبرز الرموز المعتدلة للتيار الديني، ولكن سرعان ما أجهضت سلطات النظام السياسي هذه المحاولـــة باعتقال كل من شارك فيها لترهيبهم من معارضة الخيارات العلمانية للنظام مرة أخرى، وساعد علي ذلك فقدان هذه المجموعة لأي جهـــاز حزبـــي أو تنظـــيم سياسي ديني علي غرار الإخوان المسلمين في مصر يؤمن لهـــا الاســـتمرار . ولكن استمرار تلك السياســـات والممارســـات أدي إلـــي تـــوالي الاهتـــزازات الاجتماعية الداخلية والخارجية لتجتمع بعد ذلك مجموعة من العوامل الداخليـــة والخارجية لتساهم بشكل كبير في ظهـــور الصـــحوة الإســـلامية واســـتمرارها وتطورها بتونس، وتأتي علي قمة تلك العوامل ثلاث عوامل رئيسية وهي :-

أولاً- الأفكار الواردة من الشرق:-

عندما أغلق بورقيبة مدرسة الزيتونة أدي ذلك إلي حدوث قصـــور فـــي الأفاق العلمية لعدد ضخم من الشباب التونسي وإجبار بعضهم علي الهجرة إلي المشرق العربي خاصة مصر وذلك لاستكمال دراساتهم ولكنهم عانوا من تهميشا مضاعفا ثقافيًا واجتماعيا، ثقافيًا لأنهم لا يحسنون غير لغة واحدة، واجتماعيًـــا لان معظمهم ينتمون إلي أوساط فلاحيه واقتصادية متواضعة[٢] . وكان هـــؤلاء

---

http://www.afran.ir/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=25

(١) اعليه علاني : الحركات الإسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة بالحالة التونسية، م س ذ، ص ٣٧ : ٣٩ .

(٢) **المرجع السابق**، ص ٤٠.

الشباب ناقمًا علي بورقيبة، بدعوى أنه السبب الرئيسي وراء معاناتهم وتـركهم لبلادهم. ولذلك انضموا لفترة ما إلي جماعات مُناصرة لفكرة الوحـدة العربيـة وخاصة المفاهيم الناصرية، إلي أن حدثت هزيمة بعض الدول العربيـة عـام ١٩٦٧م أمام إسرائيل، فنظروا إليها بأنها ليست فقط هزيمة للحضارة العربيـة وإنما هي خيبة أمل الكثير من الشعوب في شعارات الوحدة العربية مما سـاهم في تقلص تأثير الفكر القومي في البلدان العربية ومنها تونس وهو ما نتج عنه فراغ إيديولوجي واضح استفادت منه جماعة الإخوان المسلمين والتي وجـدت البيئة المناسبة لتدعيم أفكارها وارتكزت علي أن الله عز وجل لم يكن ليقود إلي النصر حكومات تخلت عن الشريعة ولم تدرك المغـزى الحضـاري الكامـل للصراع بين العرب والصهاينة .فاستقطبت الكثير من هؤلاء الشباب ليصـبحوا فيما بعد الركيزة الأساسية لنقل أفكارها إلي الـدول الأخـرى وبالفعـل عـاد مجموعة من الشباب لتونس وكان أبرزهم الشيخ راشد الغنوشي الذي عاد حاملاً معه فكرة الإصلاح الديني وأصبح بعد ذلك من أهم قيادات حركـات الإسـلام السياسي بتونس[١] .

ثانيًا -حلقات الدروس الدينية والذكر : -

نتيجة للتدني الذي لحق بالتعليم الزيتوني أثناء الاستعمار وبعد الاسـتقلال من وراء السياسة التقيدية لبورقيبة بمشاركة النخبة التحديثية المعاونة لـه، فقـد عاني شيوخ الزيتونة منذ الاستقلال وحتى منتصف الستينيات من هجر الشـباب والأفراد لأنشطة المساجد والجوامع مما أدي إلي محاولة بعض الشيوخ بـدعوة وإقناع بعض طلبة المدارس الثانوية إلي المشاركة في هذه الأنشطة ولكن كـان دون جدوى[٢]، إلي أن شهد النصف الثاني من الستينيات ميلاد أول حلقة ذكـر في جامع الزيتونة حول الشيخ بن ميلاد، والتي كانت تستهدف إحيـاء الحـس الديني لدي هؤلاء الشباب بتوعيتهم بالجوانب والواجبات الدينية، وكـان مـن

---

(١) زيد كريشن، صبحي قنصوه (مترجم) :"الحركة الأصولية في تونس ١٩٧٠ – ١٩٩٠ التاريخ واللغة"، في أكوديبا نولي (محرر)، **الحكم والسياسة في أفريقيا**، (القاهرة :المجلس الأعلى للثقافة، م٢، ع ٥٩٥، ط١، ٢٠٠٣) ص ١٩ -٢١.

(2) **نفسه.**

أفضل المشاركين حضورًا وحماسًا طالب من كلية صاداقي (وهي أول مؤسسة أكاديمية حديثة في تونس تستند إلي الثنائية اللغوية) وكان ذلك الطالب هو عبد الفتاح مورو الذي تميز بقدرته الخطابية ونشاطه الملحوظ داخل المجموعة والذي تتلمذ علي يد الشيخ بن ميلاد و ساهم بشكل كبير في تكوين الحركة الإسلامية فيما بعد [(١)].

وأيضا من العوامل الهامة في تأثير وتقويم واستمرار تلك الحلقات عودة الشيخ راشد الغنوشي من المشرق حاملاً معه فكرة الإصلاح الديني وانضمامه لتلك الحلقات والتوافق مع أهدافها ورؤيتها ودعم انتشارها، وكان الغنوشي مدرسًا مما ساعد علي اتصاله بالشباب التونسي وتوعيتهم بتفوق الإسلام علي المفاهيم الغربية وتمثلت أولي تلك الحلقات في جامع سيدي يوسف بالعاصمة سنة ١٩٧٠ م لمناقشة وتحليل ونقد المفاهيم الغربية وتقديم البديل الإسلامي لها

ثالثًا -الشيوخ النشطاء :

في إطار سياسة استقطاب الرموز الدينية كان أغلب شيوخ الزيتونة أعضاء في الحزب الدستوري الحاكم، ولكن أغلبهم حافظ على توجهه الإسلامي وحارب علي استحياء الخيارات الفكرية للرئيس بورقيبة، إلا أن تحفظاتهم لم تتطور حتى تصبح حزبًا معارضًا لتوجهات الرئيس، ولكنهم استفادوا من مناورات بورقيبة في خلافه مع جمال عبد الناصر وتأكيده علي الطبيعة الإسلامية الخاصة لتونس مما أدي إلي إتاحة المجال للإسلام الرسمي الذي يعمل تحت رعاية الحزب الحاكم، ومن هنا سارع هؤلاء الشيوخ بتأسيس جمعية وطنية للحفاظ علي القرآن .

كما أنشأت مجموعة من المعممين في يونيو ١٩٦٨ جريدة سُميت بجوهر الإسلام والتي قامت باستضافة مكاتب جمعية الحفاظ علي القرآن في المدن في أواخر الستينيات وقدمت لها التيسيرات اللازمة لعقد مؤتمرات متعددة حول سمو الإسلام وتفوقه علي الأديان والأيدلوجيات الأخرى، لذا فإن هؤلاء الشيوخ كان لهم الفضل في تمهيد الطريق لانتشار الصحوة الإسلامية بما تيسّرت لهم من إمكانيات. ومن بينهم على سبيل المثال: الشيخ الفاضل بن عاشور، الشيخ

---

(١) نفسه .

الطاهر بن عاشور، الشيخ محمد صالح النيفر، الشيخ عبد القادر سلامة، الشيخ الحبيب المستاوي، الشيخ الصادق بسيّس، الشيخ عبد الرحمان خليف... وغيرهم كثيرًا[١]، وجاء التأكيد الأيديولوجي لهذه المحاولات سواء الحلقات أو المؤتمرات أو الوسائل الإعلامية من قبل راشد الغنوشي والذي كان له خبرة في التوجيه والإرشاد نظرًا لانغماسه في ينابيع فكر الإخوان المسلمين في مصر وسوريا بالإضافة إلي التابعون الأوائل للحلقة التي تشكلت حول مورو كما منحتهم جمعية الحفاظ علي القرآن إطارًا للعمل بالتوازي مع المساجد[٢] .

بالإضافة إلي هذه العوامل الثلاث هناك مجموعة أخرى من العوامل ساهمت بشكل كبير في بناء توجه ديني مناهض لتوجه النظام الحاكم أهمها فشل تجربة التعاضد بتونس في ١٩٦٩ والتي كانت تقوم على اشتراكية قهرية، علاوة علي نمو التيار الماركسي في مرحلة الستينات في أوساط شباب الخرّجين. وبدء سيطرة هذا التيّار على الجامعة في بداية السبعينات، وتجاوز شعار »التبشير بالاشتراكيّة والعدالة الاجتماعيّة » إلى الدعوة للإلحاد والتطرف في محاربة الدين والتقاليد المحافظة داخل المجتمع؛ كان حافزا لبعض الشباب للانخراط في الصحوة الإسلامية [٣] .

كل هذا أدي إلي ظهور موجه دافعة نحو التدين في البلاد، ساهمت في تكوين ونشأة تجمعات أو كيانات ثقافية صغيرة ذات توجه ديني يعتمد علي الدعوة والتبليغ ولم يكن لهم في ذلك الوقت أنشطة ذات توجه سياسي وذلك في الفترة من ١٩٦٠ م وحتى ١٩٧٢م، فخلال هذه الفترة كانت الجلسات أو الحلقات تعقد بحضور مجموعات من المثقفين للنقاش حول واقعهم الاجتماعي والثقافي والديني في ظل السياسة التغريبية للنظام الحاكم، وكانت البداية الحقيقية مع اجتماع مجموعة من الشباب في بداية عام ١٩٧٠ حول مجلة تسمي "المعرفة"

---

(١) محمد العماري : "قراءة هادئة في كتاب: »الحركات الإسلامية في الوطن العربي : دراسة مقارنة بالحالة التونسيّة"، م س ذ.

(٢) زيد كريشن، صبحي قنصوه (مترجم) :"الحركة الأصولية في تونس ١٩٧٠ – ١٩٩٠ التاريخ واللغة"،م س ذ، .

(٣) محمد العماري، م.س.ذ .

لكي يتبادلوا الآراء حول غربتهم وغربة دينهم وفي عام ١٩٧١ أنضم كُلاً من عبد الفتاح مورو وراشد الغنوشي إلي جمعية المحافظة علي القرآن ونشطا داخلها، إلا أن الحزب الحاكم قد هاجمها فعادوا إلي عقد الحلقات التثقيفية والدينية وقاموا بإنشاء حلقة أخرى في جامعٍ " صاحب الطابع " بالعاصمة التونسية وبدأت هذه الحلقات تتسع شيئا فشيئا إلي أن استمرت تقريبًا نحو سبع سنوات حتى انتقل هؤلاء الشباب الذين كانوا يحضرون الحلقات إلي الجامعة حاملين معهم الفكرة الإسلامية وهناك بدأ صراعهم مع الاتجاهات اليسارية، أما الذين تخرجوا من الجامعة فانتشروا في البلاد ونقلوا فكرتهم وأنشئوا حلقات لتوعية الشباب وتربيته تربية إسلامية ومن هنا انتشرت الحركة الإسلامية داخل وسط شباب الوسط المدرسي والجامعي، وكان هذا الوسط مركز دعاية ودعم لها(١).

وأثناء هذه الفترة شهدت البلاد التونسية موجه من التدين لعدد كبير من الأوساط الاجتماعية فاستفادت الحركة الإسلامية في ذلك الوقت من الفراغ الأيديولوجي الناتج من ضرب الحزب الحاكم لليساريين وإنهاء تجربة التعاضد وتزايد الاختلال في التوازن الطبقي وتوزيع الثروة فاستفادت الحركة بالانتشار بين الأوساط الاجتماعية المختلفة وظهرت موجه واضحة نحو التدين وتمثلت مؤشرات تلك الموجة في حملات بناء المساجد التي ارتفع عددها من ٧٩٣ مسجد سنة ١٩٦٠ إلي ١٤٩٨ مسجد سنة ١٩٧٨م، وفي إقبال الناس وخاصة الشباب منهم علي المساجد ليسمعون الخطب ويحضرون دروس وحلقات التوعية الدينية، ومن هنا انتشرت الظاهرة شيئًا فشيئًا علي المستوي الاجتماعي فكثر عدد المتدينين في البلاد والتزم الكثير منهم بتقاليد وآداب الإسلام في المظهر والسلوك وارتدت الكثير من الفتيات التونسيات الخمار .

واستمر هذا المسار إلي أن دخلت الحركة مرحلة جديدة في تاريخها الأيديولوجي وهي مرحلة التحول من الإطار الديني إلي الإطار السياسي فبعد

---

(١) محمد عبد الباقي الهرماسي :**"الإسلام الاحتجاجي في تونس"،في،الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط٥، ٢٠٠٤) ص ٢٥٠: ٢٥١ .

سنوات من النشاط المتواصل انعقد اجتماع سرّي عام ١٩٧٩ بضاحية منوبة في تونس قررّ إثرها راشد الغنوشي وعبد الفتّاح مورو تأسيس تنظيم إسلامي على غرار تنظيم الإخوان المسلمين، أطلقوا عليه اسم: الجماعة الإسلامية، وعمل الغنوشي ومورو علي بناء التنظيم الإسلامي واستمروا في التمهيد له إلي أن أعلن الحزب الدستوري الحاكم في تونس عن مشروع التعددية السياسية سنة ١٩٨١، مما أدي إلي مبادرة أعضاء الجماعة الإسلامية التي كان يتزعمها راشد الغنوشي إلى عقد مؤتمر عام أعلنوا في ختامه عن حلّ الجماعة الإسلامية وتأسيس حركة جديدة باسم حركة الاتجاه الإسلامي، وأنتخب راشد الغنوشي رئيسًا لها وعبد الفتّاح مورو أمينًا عامًا لها، وتمّ الإعلان رسميًا عن هذه الحركة في ٠٦-٠٦-١٩٨١، فمنذ هذا التاريخ ولدت علنيًا أولي حركات الإسلام السياسي بتونس والتي استمرت بمسمي حركة الاتجاه الإسلامي حتى عام ١٩٨٨ م إلي أن تحولت من حركة إسلامية إلي حركة سياسية مدنية تحت اسم حركة النهضة والتي تملك إستراتيجية وتكتيكًا مختلفًا عما كانت عليه حركة الاتجاه الإسلامي .

وهناك العديد من السياسيين والصحفيين والمراقبين والخبراء يربطون الحركة الإسلامية في تونس بحركة النهضة وذلك لأنها الأكثر تمثيلاً وظهورًا بشأن تحليل الواقع السياسي التونسي، علي الرغم من أن الساحة التونسية يوجد بها العديد من جماعات وتيارات تتسم بتأثيرات مختلفة علي الساحة السياسية وتمتلك رؤية وتصورات وخيارات أخرى بالإضافة إلي مجموعة أخرى من الأحزاب والحركات التي نشأت بفضل السياق المحلي والدولي للفترة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠١١ م[١] ونشأت هذه التيارات إما نتيجة الانشقاق عن الحركة أو نتيجة التفاعل مع الواقع التونسي واستغلال ضعف اليسار في تلبية طموحات الشعب التونسي مع الاستفادة من خلو الساحة الاجتماعية والسياسية من تواجد قيادات وكوادر حركة النهضة بعد أن أتجه الكثير منهم إلي الأحزاب السياسية

---

(١)Bin Said. Ali: "**Future of Political Islam in Tunisia** " (Egypt, Ikhwanweb .2006) , at:
http://www.ikhwanweb.com/Article.asp?ID=3502&SectionID=92

الأخرى، وقضى السجن على بعضهم الآخر، وتشتت يبعضهم الثالث بالمهجر خاصة بالدول الأوروبية، وهو ما سوف نناقشه بالتفصيل في مطلب أخر .

** ** **

المطلب الثاني: طبيعة العضوية:-

تتسم طبيعة التنظيمات والجماعات الإسلامية في الدول العربية والأفريقية بالسرية لما تعانيه من قمع من قبل النظام الحاكم، فغالبًا ما تخفي هذه التنظيمات أو الجماعات بمعلومات أعضائها أو حتى الإفصاح بهم، لذلك تبقي المعلومات المتاحة من خلال بحث وتحليل المحاكمات التي تتعرض لها هذه التنظيمات هي المصدر الرئيسي لمعرفة طبيعة العضوية الخاصة بتلك الحركات، ولما كان حركة النهضة من أكثر الحركات التي تعرضت للمحاكمات سواء أثناء نظام بورقيبة أو بن علي نظرًا لان النهضة هي أولي الحركات التي بادرت بالعمل السياسي من منظور إسلامي لذا سوف نقوم بالتعرف علي طبيعة العضوية من خلال المحاكمات التي تعرض لها أعضاء النهضة، والتي تشترك في جانب كبير منها مع طبيعة العضوية للحركات الأخرى نظرًا لان الحركات الإسلامية بتونس تتفق جميعها نحو الاتجاه الإسلامي في معارضة النظام الحاكم .

في البدايات الأولي لنشأة الحركة كان معظم رموزها مجهولين للرأي العام التونسي باستثناء عبد الفتاح مورو لما له من شعبية كبيرة لدي جمهور المصليين، ولكن اكتسبت هذه الرموز شهرة كبيرة خلال فترة الثمانينات خاصة من خلال المحاكمات التي تعرضوا إليها، ونجد أن أغلب هؤلاء الرموز لا ينتمون لعائلات ذات وجاهة أو منشأ ارستقراطي، بل أن معظمهم من أوساط ريفية أو حضرية مغمورة وأكثرهم من الطلبة والأساتذة أو بعض الموظفين والحرفيين الصغار، أما الأفراد الذين التحقوا بالحركة بعد ذلك فهم يرون فيها الأداة المثلي للتغيير خاصة الشباب الجامعي والمدرسي، أو أنهم يرون فيها السبيل لاسترجاع القيم الإسلامية للمجتمع التونسي، وسوف نناقش في هذا المطلب الطبقات الاجتماعية والاقتصادية التي اجتذبت لعضوية الحركة، و الانتشار الجغرافي لتلك الطبقات ووضع تمثيل المرأة داخل تلك الحركات ومدي انتشار الحركة داخل مؤسسات الدولة ومتوسط عمر الأعضاء بها .

أولاً: الطبقات الاجتماعية والاقتصادية المنخرطة بالحركة :-

بالنظر إلي مؤسسي الحركة نجد أنهم مجموعة من المعلمين والشيوخ وهو ما أدي بطبيعة الحال أن تكون الأوساط المدرسية والجامعية هي المنطلق الأساسي لظهور ونمو الحركة كما أن الفئات الشبه حضرية هي التي تمثل النسبة المرتفعة في المنشأ الطبقي لأعضائها، مقارنة بأحزاب سياسية أخرى سواء في السلطة أو في المعارضة وذلك أثناء فترة التأسيس والمنشأ، فقد ركزت الحركة خلال فترة الستينات والسبعينات علي إقناع هؤلاء الشباب بأن العمل الإسلامي هو البديل الأنسب لاسترجاع الهوية الإسلامية لتونس وهو أيضا البديل لتحقيق العدالة في مواجهة السخط والفقر الذي حققه النظام السياسي .

وبالفعل استجابت معظم التلاميذ والطلبة المنحدرين من أوساط ريفية مع أفكار الحركة في فترة السبعينات، فكانت هذه الفئات تمثل ٧٠% من عناصر الحركة[1] وتعتبر الطبقات الاجتماعية الوسطي هي أكثر الطبقات التي ينتمي إليها أنصار ومؤسسي الحركة، ووفقا لأحد الدراسات الميدانية التي أجريت حول هذا الشأن فإن ٤٨% من آباء الأعضاء المطبق عليهم الدراسة أميون بينما ٢٧% منهم ذو مستوي تعليمي ابتدائي،في حين أن ١٩ % قد تلقوا تعليماً زيتونيًا، وعن المستوي المهني، فإن النتائج أظهرت أن ٢١% من عينة الدراسة كانوا أبناء كوادر متوسطة، و ٤٦% أبناء عمالة حضرية وريفية أو فلاحين، أما ٢٩ % فكانوا ينتمون إلي عائلات معدمة[2].

وهناك من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية التي اجتذبت للحركة بشكل كبير منذ بداية نشأتها، في حين ضعف مشاركة طبقات معينة وعدم مشاركة الأخرى، فبالنسبة للطبقات التي اجتذبت للحركة فتعتبر طبقة الإطار التعليمي في المرتبة الأولي والمسيطرة علي عضوية الحركة منذ نشأتها، وذلك لسهولة استقطاب وتعبئة الأفراد من داخل المؤسسة التعليمية خاصة بعد سماح النظام

---

(١) اعلية العلاني : الحركات الإسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة بالحالة التونسية، م س ذ، ص ٢٠٧ .

(٢) محمد عبد الباقي الهرماسي : الإسلام الاحتجاجي في تونس، م س ذ، ص ص ٢٥٤، ٢٥٥.

بتكثيف عدد المساجد بالمعاهد والكليات والمبيتات الجامعية خلال فترة السبعينات، ومع بداية الثمانينات وبالتحديد في النصف الثاني منها استطاعت الحركة جذب أعضاء من الأوساط الحضرية والطلابية وكذلك صغار الموظفين والعمال التقنيين والتجار وكذلك من الأوساط الأمنية في الجيش والشرطة، ورغم كل هذا ظل القطاع التربوي يحتل مركز الصدارة في أوساط الحركة وهي ظاهرة تشترك فيها الحركة مع مثيلتها من الحركات الأصولية بالوطن العربي، ويعود ذلك إلي أن الشرائح الاجتماعية الفقيرة التي ينتمي إليها الإسلاميين بتونس استفادت من مجانية التعليم الذي كان يمثل لها الوسيلة الوحيدة للوصول إلي وظائف ذات عائد مرتفع، لذا نجد أن أبناء هذه الطبقات أول الرافضين لسياسات وتوجه النظام الحاكم، بالإضافة إلي أنهم لا يجدون صعوبة في إقناع عائلاتهم بصحة التوجه الفكري الذي اختاروه لأن عائلاتهم ضعيفة الدخل وليس لها مصالح أو منافع عامة تخشي زوالها، وأن الحركة هي بمثابة صدي صوت لهم وللمستضعفين والمعدمين والمهمشين أمثالهم .

واستهدفت الحركة التركيز علي القطاع التربوي في البداية لعدة أسباب أهمها ارتباط قيادات وكوادر الحركة بهذا القطاع مما يسهل عملية الاستقطاب والتعبئة، بالإضافة إلي أن المؤسسة التعليمية يتخرج منها كل الإطارات في مختلف التخصصات العلمية والأدبية والتقنية، كما استفادت الحركة من سياسة السلطة في نهاية الثمانينات عندما وقعت تصفية اليسار إثر فشل تجربة التعاضد واستفادت أيضا من سياسة التعريب في السبعينات وهو ما سهل عليها نشر أطروحاتها الأصولية، بالإضافة إلي انتشار ظاهرة المساجد والتي استُعملت لإقامة النشاط الدعوي ونشر الأدبيات الإخوانية وإقامة بعض الأنشطة الرياضية، كل ذلك ساعد الحركة علي استقطاب العدد الأكبر من أعضائها من طبقات الأوساط التعليمية.

فكانت الحركة في بداية إنشائها تستهدف استقطاب كل أفراد الشعب ولكن الواقع العملي ساهم في تفاعل الشباب المثقف في تونس مع توجهات وأفكار الحركة فكانت نسبة مشاركة الطلبة مع بدايات الحركة تفوق السبعين في المائة، والتحق معظم هؤلاء الشباب بالحركة في ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ م خاصة بعد

أحداث يناير[١] ١٩٧٨ والثورة الإيرانية[٢] ١٩٧٩ م بالإضافة إلي استجابة قطاعات ريفية واسعة ومواصلة العمل والدعوة مع الحركة، ويري الغنوشي أن الانتشار الواسع الذي حققته الحركة حدث بفضل تركيزها علي قطاع الجامعات والمدارس، وذلك علي خلاف الجماعات الإسلامية الأخرى التي ركزت علي القطاعات كلها ففشلت، ويرجع ذلك لقناعته بأن جسد المجتمع كما هو الحال بالنسبة لجسد الإنسان به مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله، وأن القوميين حددوا هذه المضغة في الجيش حتى يبلغوا مراكز قيادية فيه للسيطرة علي المجتمع، أما الشيوعيين فحددوا هذه المضغة في النقابات ليجذبوا الطبقة العاملة حتى تقوم بإضعاف السلطة فينقضوا علي المجتمع كله، وتأتي في المرتبة الثانية من الطبقات المؤيدة للحركة بعد مرتبة القطاع التعليمي طبقة الكوادر السامية الذين تكاثر عددهم منذ النصف الثاني من الثمانينات من القرن العشرين ويعتبر هؤلاء من أبناء الحركة الذين انهوا دراستهم الجامعية بالكليات العلمية

- أما الطبقات التي كانت مشاركتها في الحركة ضعيفة فيعد تمثيل طبقة العمال والفلاحين ضعيفاً ضمن طبقات الحركة خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين، وذلك علي الرغم من أن الحركة تطرح نفسها كصدي صوت للمستضعفين والفقراء والمهمشين، بالإضافة إلي ضعف مشاركة المرأة ودورها في النشاط الحركي الإسلامي في صفوف القيادة خلال فترة الثمانينات فالنساء الأوائل اللاتي شهدن ميلاد الحركة بقين تقريباً الإطار التنظيمي الوحيد الذي لم

---

(١) تُعرف احداث ٢٦ يناير ١٩٧٨ ب«الخميس الأسود» والتي أعلن فيها الاتحاد العام التونسي عن الإضراب العام في البلاد للدفاع عن حرية العمل النقابي في وجه الحزب الحاكم، الأمر الذي أدى إلى مواجهات وصدامات في الشارع التونسي سقط خلالها العشرات من افراد الشعب التونسي وأُلقي القبض على القيادات النقابية، إلي أن أُطلق سراحهم عام ١٩٨٠.، لمزيد من التفاصيل انظر محمد عبده حسنين : " يناير.. شهر الانتفاضات في تونس "، **جريدة الشرق الأوسط** (لندن : الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ع 11749، 28 يناير ٢٠١١).

(٢) محمد عبد الباقي الهرماسي : الإسلام الاحتجاجي في تونس، **م س ذ**، ص ٢٦٦ .

يعرف قيادات عديدة من الصف الثاني والثالث، وقد يعود ذلك إلي الحذر من إطلاعهن علي خفايا التنظيم خوفًا من أن تتعرض إلي التعذيب فتكشفن أسرار الحركة أو لان طبيعة سلطة العائلة بتونس لا تسمح مثلاً ببقاء البنت طويلاً أو ليلاً خارج البيت، علي عكس الذكور، بالإضافة إلي تدني اهتمام المرأة في تونس بالسياسة وعدم إقبالها علي الانخراط إلي حركات سرية(١) .

ولكن اختلف هذا الوضع بعد الثورة التونسية خاصة بعد حصول حزب النهضة علي التأشيرة القانونية وتمكينه سياسيًا فقد أظهر حزب النهضة إيمانه بقضايا المرأة وحرصه علي عضويتها وتمثيلها داخل الحزب، حيث نجد ظهور الغنوشي بوسائل الإعلام عقب فوز حزبه بالانتخابات معززًا لدور المرأة وظهور المرأة نفسها كأحد زعماء النهضة فمثلا ظهرت احدي المرشحات وهي سعاد عبد الرحيم تتحدث إعلاميا باسم الحزب(٢)، وقد يرجع هذا السلوك إلي تجنب النقد من المنظمات الحقوقية المحلية والدولية أو التأكيد للرأي العام التونسي أن الحزب سوف يحافظ علي ما حققته المرأة التونسية من حريات سياسية واجتماعية أثناء النظامين السياسيين السابقين.

وعن طبقة رجال الأعمال والأثرياء فلم تتواجد داخل أوساط الحركة وذلك لارتباط مصالحها وثرواتها الخاصة بالاستقرار السياسي والأمني الذي لا يوفره لهم عادة غير الحزب الحاكم، بالإضافة إلي أن الحركات الإسلامية بصفة عامة والاتجاه الإسلامي بتونس بصفة خاصة لم يطرحوا توجهًا اقتصاديا مقنعًا فأحيانًا يكونوا مع المستضعفين ومع حقهم في اقتسام أموال الأغنياء وأحيانا أخرى يؤيدون أصحاب النفوذ المالي وحقهم المطلق في تراكم الثروة والأرباح دون تحديد لنسبة هذه الأرباح مادام هؤلاء يؤدون الزكاة، ورغم ذلك لم تتحرك هذه الفئة داخل عضوية الحركة إلا انه ثمة عدد محدود من التجار الأغنياء كانوا

---

(١) اعلية علاني، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة بالحالة التونسية، م س ذ، ص ٢١٥،٢١٦ .

(٢) محمد بن رجب: " **سعاد عبد الرحيم: رفضت وزارتي المرأة والصحة وفاء لمن انتخبني**"، في :-

http://www.elaph.com/Web/news/2011/12/704737.html

يمدون الحركة سراً بالإعانات المادية تحت غطاء الزكاة وذلك في إطار الخوف من أن يصل الإسلاميون يوماً إلي السلطة(١) .

أما أتباع الزيتونة الذين يعادون السلطة فلم يكن لهم تواجد واضح إلا من خلال محاكمة ١٩٨١م بوجود ثلاثة عناصر فقط وهم محمد الصالح النيفر، وعبد القادر سلامة ومبروك الزرق، وذلك علي المستوي التنظيمي أما المستوي الفكري فكانوا يدعمون الحركة بشكل واضح خلال السبعينات حيث شارك البعض منهم في نشاط دعوي مثل الشيخ الصادق بسيس الذي كانت له صلة وثيقة بمورو، ولكن بدأت مساندة الزيتونيين سواء العملية أو التحرك الميداني أو حتى الانخراط في التنظيم تتناقص في النصف الثاني من الثمانينات(٢) .

ثانيًا: التوزيع الجغرافي والمهني لأعضاء الحركة:-

تنتشر حركة الاتجاه الإسلامي ومنها حزب النهضة في كل أنحاء الجمهورية التونسية ولكن بنسب متفاوتة فهناك من الولايات التي تتضمن انتشارا واسعًا لأعضاء الحركة والتي تعتبر مركز الثقل للحركة(٣)، حيث ينبع معظم المنتمين للحركة الإسلامية من المناطق الأقل نموا مثل المناطق الجنوبية. والتي هي مسقط رأس العديد من القادة، بما في ذلك راشد الغنوشي(٤). وتعتبر ايضا مناطق الجنوب من اهم الدوائر الأساسية لموطن مختلف تيارات المعارضة قبل ظهور الحركة الإسلامية، بما في ذلك الماركسيين والقوميين العرب(٥).

واحتلت الجامعات التونسية الدور الأكبر في انتشار الحركة سواء داخل الحرم الجامعي أو خارجه لذا عملت الحركة في الثمانينات علي السيطرة علي مجالس الكليات والطلبة لأنها تعلم جيدًا أن الجامعة تمثل السبيل الذي يؤدي بها إلي الانتشار بالجمعيات والمنظمات والنقابات الأخرى بالبلاد وذلك لان الكوادر

---

(١) اعلية علاني، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة بالحالة التونسية، م س ذ، ص ٢١٧ .

(٢) نفسه .

(٣) نفسه، ص ٢١٧.

(٤) Alison Pargeter , **op.cit.**, p.p 1031 – 1032.

(٥)**Ibid** ,p.p 1033 – 1034.

التي تخرجت من الجامعة في مختلف التخصصات هي التي تحمل أفكار التنظيم وأطروحاته للمجتمع الخارجي عن الجامعة، ويكثر انتشار الحركة في المناطق الضعيفة اقتصاديا من حيث الاستثمارات والمشاريع مثل منطقة الجنوب بالإضافة إلي أنها مسقط رأس العديد من القيادات المركزية الهامة مثل راشد الغنوشي ومحمد شمام وعلي العريض .

وعن الانتشار المهني فقد استطاعت الحركة أن تنتشر في الثمانينات داخل النقابات والجمعيات بشكل مكثف وذلك لأنها تدرك جيدًا أن أهمية القطاع النقابي للتواصل مع الصراعات الاجتماعية الحقيقية ومطالب الفئات الشعبية، فتواصل الإسلاميون في نقابة التعليم التقني والبناء والكهرباء والغاز وغيرها ، علي الرغم أنها لم تهتم بهذا القطاع خلال فترة السبعينات وكانت تعتبره بدعة يسارية باعتبار أن النقابة أحد موروثات الفكر الاشتراكي،أيضا انتشرت الحركة داخل الجمعيات المهنية والإنسانية مثل جمعية المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وكان هدف الحركة من ذلك الانتشار هو الانغماس داخل كل أوساط المجتمع المدني، بالإضافة إلي الانتشار داخل المؤسسات الثقافية اهتمت الحركة منذ مطلع الثمانينات بنوادي السينما والمسرح وغيره .

أما الانتشار داخل المؤسسات الأمنية فتعتقد الحركة انطلاقًا من فكرها الشمولي أن دعوتها وأفكارها يجب أن تبلغ كل الفئات الاجتماعية بما في ذلك العاملون بالمؤسسة العسكرية والأمنية فمنذ عام ١٩٧٢ م كان توجه الحركة واضحًا نحو التواجد بالمؤسسة العسكرية وعملت علي حث الطلبة الإسلاميين علي الالتحاق بمدارس الشرطة والجندية واستغلال كل الإطارات القانونية الموجودة للتدريب علي السلاح، وتوصي الإخوان الذين بلغوا السن القانوني للالتحاق لأداء الخدمة العسكرية وحرصت أيضا علي حث أنصارها علي الإقبال بكثافة علي الاشتغال بالمؤسسة الأمنية وعمل الغنوشي وصالح كركر علي الإشراف علي هذا القطاع كجزء من خطة إعداد البلاد للبديل الإسلامي، وإيمانا من الحركة بإمكانية التغيير من خلال الانقلاب علي النظام الحاكم واستمر هذا التوجه حتى وصول بن علي إلي السلطة ونظرًا لأنه كان الوزير الأول وكان يتولي الحقيبة الأمنية فكان ملف الإسلاميين شائكًا بالنسبة له، فعمل علي

التفاوض مع الحركة لعدم التسرب إلي المؤسسات الأمنية خاصة أن الصــراع كان مع علاقة بورقيبة بالإسلام[١].

ويقل انتشار الحركة في المناطق التي يتواجد بها السلطة الروحية لبعض المشايخ الذين لا يقبلون زعامة موازية مثل الشيخ عبد الرحمان خليف في العاصمة التاريخية القديمة القيروان، كما يضعف انتشارها في المناطق التي لها ارتباط وثيق بالسلطة وحصولها علي امتيازات متعددة فهناك مناطق في فترة من الفترات أمتنع أفرادها عن الانضمام لعضوية الحركة إلا أنها بعد ذلك ونتيجة لمجموعة من العَوَامل أخذت التوجه الإسلامي بديلاً، مثل منطقة الساحل، ويمكن أن يرجع الضعف إلي كثرة الملاحقات الأمنية بها أو لعدم تركيز الحركة عليها لأنها ليست مراكز ثقل سياسي أو اقتصادي وكذلك إلي طبيعة المجتمع الريفي المنغلق مثل منطقة الشمال الغربي[٢].

ثالثًا : معدل عمر العناصر المناصرة للحركة :-

يستقر دائمًا معدل العناصر المناصرة للحركة بين الأوساط الشــبابية، أي أنها ذات طابع شبابي وتعتبر الحركة أن العضو النموذجي يمكن أن تشخصــه بكونه شابًا تخطي العشرين بقليل، ولد في احدي المدن الفقيرة وفي وسط شعبي تلقي درجة عالية من التعليم دون أن يتأثر بالحداثة التي تمحو أصــوله الدينيــة وفي المقابل لم يكن إقبال الكهول والشيوخ علي الانخراط بالحركة رغم أنها تعد من اقوي التيارات السياسية بالبلاد بعد النصف الثاني من الثمانينات، لــذا فــإن الحركة قبل كل شيء بدأت كحركة شباب مثقف حيث يشكل الوسط المدرســي والجامعي بصفة أهم مركز دعاية وقاعدة دعم بالنسبة إليها .ويعد متوسط عمر أعضاء الحركة خلال فترة الثمانينات ٢٥ سنة ويعتبر هذا أدني عمرًا من طلبة اليسار، وينفردون أيضا بوجود بعض الرجال المتقدمين في السن بين صــفوفهم وهؤلاء عادة من رجال الزيتونة[٣].

** ** **

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٢٣٣.

(٢) **نفسه**.

(٣) **نفسه**، ٢٣٥.

المطلب الثالث: الزعامة:-

علي الرغم من تعدد الحركات الإسلامية بتونس وتعدد قياداتها وزعمائها إلا أنه يمكن القول بأنّ الحركة الإسلامية التونسية تتمحور حول شخصية راشد الغنوشي، وذلك على غرار تنظيم الإخوان المسلمين في مصر حول حسن البنا ، وفي نفس السيّاق حول عباسي مدني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر وعبد السلام ياسين في جماعة العدل والإحسان بالمغرب[1] ، فيعد الغنوشي أبرز وجوه حركات الإسلام السياسي بصفه عامة وأبرز قيادات أو زعماء حركة النهضة بصفه خاصة كما يعد أيضا من نشطاء الإسلام السياسي الجدد في العالم العربي في العقدين الأخيرين، ويتميز الشيخ الغنوشي بانفتاح أفاقه وأفكاره واتساقها مع السياق السياسي المحلي والدولي، لذا سوف نتناول الخلفية الأيديولوجية له من خلال التعرف علي نشأته وخلفيته العلمية واهم المحطات أو المؤثرات الفكرية التي ساهمت في تكوينه الأيديولوجي والذي انعكس بفضل زعامته عليٍ مسار حركة النهضة بتونس.

أولا: النشأة والخلفية العلمية :-

ولد الشيخ راشد الغنوشي عام ١٩٤١ في قرية حامة قابس أو الحامة كما هو شائع في الجنوب التونسي، ودرس المرحلة الابتدائية في بلدته، ثم انتقل إلى بلدة مثيلبة حيث حصل علي الشهادة الأهلية المتوسطة، ومن ثم درس في المدرسة الخلدونية في العاصمة، وبعد ثلاث سنوات حصل على الثانوية العامة من المدرسة التابعة لجامعة الزيتونة، وعمل في بداية حياته معلما في مدينة قفصه حتى سنة ١٩٦٤، ثم انتقل إلى مصر لمواصلة دراسته، وكان يومئذ من المعجبين بالناصرية، لكنه لم يستقر بها طويلا بسبب تدخل السفارة التونسية، وانتقل إلى دمشق، حيث حصل على الإجازة في الفلسفة عام ١٩٦٨م.

ثانيًا : المرجعية الفكرية :-

بدأت تتبلور المعالم الأولى لفكره التوجه الإسلامي لدي الشيخ الغنوشي عندما كان بدمشق وتسنى له قراءة الأطروحات الفكرية للإخوان المسلمين،

---

(١) يحي أبو زكريا : **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي**، في:-
http://www.arabtimes.com/algeria%20book/doc11.html

وتحديدا ما كتبه سيد قطب وأبو الأعلى المودودي(١) أمير الجماعة الإسلامية في باكستان حول الحاكمية(٢) والدولة الإسلامية، وبعد إتمام دراسته في دمشق، سافر الغنوشي للدراسة في جامعة السوربون بفرنسا، وتعد مرحلة الانتقال من سوريا إلي فرنسا محطة هامة أثرت كثيرًا في مجري حياته الفكرية والسلوكية

---

(١) **أبو الأعلى المودودي** (١٩٠٣ – ١٩٧٩). هو أصولي باكستاني وأحد أكثر المفكّرين الإسلاميين تأثيراً في الحركات الإسلامية المتشددة وتيارات الإسلام في القرن العشرين. أثّر المودودي في مفكّرين كبار مثل سيد قطب (*)، خصوصاً في تطوير مبدأي الحاكمية والجاهلية (**) وأعداد كبيرة من المفكّرين المتشددين. أسّس الجماعة الإسلامية (١٩٤١) التي لعبت دوراً مهماً جداً في سياسة باكستان والهند، وأصبح نموذجاً للعديد من الحركات الإسلامية. ترجمت أعمال المودودي إلى العديد من اللغات، للمزيد من التفاصيل انظر : أحمد الموصللي: **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٤) ص ٤٣٦.

(٢) **الحاكمية** : ينتمي أنصار الحاكمية إلي الاتِّجاه الفكري صاحب الرفض المطلق للنظم السياسية الوضعية والذي نشأ في ظل مجموعة من الظروف المجتمعية والفكرية جعلته يعتقد اعتقاداً تاماً بمخالفة جميع النظم الأرضية ومن يمارسونها للإسلام عقيدة وشريعة، ومن ثم رفض ويرفض العمل من خلال القنوات والمؤسسات التي أقامتها الأمة.. فجميعها – بنظره– أدوات للجاهلية، قامت لتدعيم الجاهلية المهيمنة على هذه المجتمعات وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه في صورة جماعات أتبعت خط المواجهة مع النظم الوضعية، وكان فقهها السياسي متمثلاً في ضرورة إزالة المنكر الأكبر وهو (الحاكم أو الحكومة) حتى يهيمن المعروف الأكبر وهو (الحاكمية الإلهية). وهناك من يري أن الحاكمية فكرة غير إسلامية لم ترد بالقرآن الكريم ولا السنة النبوية بل أنها نشأت في مصر القديمة ثم انتشرت في مجتمعات مسيحية بالقرون الوسطي وأنها نشأت بمصر علي يد الفرعون أو الحاكم والذي كان يعتبرونه صورة لله علي الأرض أي أنه كان في الاعتقاد المصري القديم أن أحكامه لها صفة لاهوتية وكانت أحكامه القضائية والسياسية علي حد سواء تعد أحكام الله بالمعني الحرفي، وكانت الشرعية الدينية والقانونية أن تكون الحاكمية لله وحده دون سواه باعتبارها " حاكمية الله " لان حكمه هو حكم الله، بمعني أن الحاكم ظل الله علي الأرض أو أن لديه حقاً مقدساً في الحكم أو أن العناية الإلهية رتبت له ولايته كما ترتبت له أحكامه، لمزيد من التفاصيل انظر : محمد سعيد العشماوي : **الإسلام السياسي** (القاهرة : سينا، ط١، ١٩٨٧) ص ٣٢، ٣٣.

حيث تطورت به الأحداث ليتحول من المثقف الإسلامي إلي الداعية الإسلامي، ويرجع الفضل في هذا إلي تعرفه واندماجه بجماعة التبليغ الدينية والتي تأسس فرعها بباريس عام ١٩٦٨م بمجهود مجموعة صغيرة من بعض العمال المغربيين وبعض الباكستانيين ومن هنا بدأت تجربته الدعوية الأولي التي ركزت بالأساس علي الإسلام البسيط المتمركز في الجوانب الروحية والحث علي أداء الفروض الدينية، وساهم ذلك في اندماج الغنوشي مع الطبقات المسحوقة من العمال والفقراء وهو ما اكسبه خبرة بأهم احتياجات ومطالب الفقراء وباللغة التي يستطيع بها التأثير عليهم فكريًا واعتمد الغنوشي في تلك الفترة علي خلفيته الريفية الفقيرة مع إرث الفكر اليساري الناصري، وخلال تلك الفترة تعرف أيضا علي فكر" بارزكان" وفكر الإمام الخميني . لذا فتعد فترة التواجد بسوريا وفرنسا من أهم المحطات الفكرية والنفسية الهامة في حياة الغنوشي فقد أكسبته تلك الرحلة فكرًا سياسيًا إسلاميًا إخوانيًا مودوديًا وفلسفيًا ولكن بتجربة عملية تبليغية مستنده إلي منهج جماعة التبليغ(١) .

بعد ذلك عاد الغنوشي إلي تونس ومر علي الجزائر لتأتي مرحلة هامة في بناء خلفيته الفكرية والأيديولوجية وهي مرحلة التأثر بمالك بن نبي والذي انعكست أفكاره فيما بعد علي مسار الحركة الإسلامية، ثم عاد الغنوشي إلي تونس ومارس مهنته كمدرس للفلسفة لصف البكالوريا، وكانت الفلسفة في تلك الفترة ذات أهمية كبيرة، وكان المنهج مؤسسًا ليس علي الفلسفة الغربية في جملتها وإنما علي فرع منها وهو الفلسفة المادية في أبعادها الماركسية والفرويدية والدارونييه والدوركايمية والوجودية والبنيوية وكانت مادة الفلسفة تستهدف وضع اللمسات الأخيرة علي الطالب قبل أن يذهب إلي الجامعة حتى يصبح مناضلاً ماركسيًا مواليًا للنماذج الغربية، وفي البداية رفض الغنوشي تلك

---

(١) محمد نصار : **الشيخ راشد الغنوشي ..والنهضة الإسلامية**"، في : –
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A#.D9.85.D9.86_.D9.85.D8.A4.D9.84.D9.81.D8.A7.D8.AA.D9.87

الأيديولوجية باعتبارها مطلقات ولكنه قبلها بعد ذلك باعتبارها أدوات ونظريات جزئية مفيدة للتحليل، كقضية الحرية، الديمقراطية، وحقوق الإنسان ويري انه لا ينبغي رفض فكرة لمجرد أنها تأسست علي مرجعية فاسدة كالإلحاد، أو بسبب ما صاحبها من غلو في النسبية بل يجب وضع الأمور في ميزانها، ويرجع هذا التطور السلوكي والفكري إلي جذور الحركة الإصلاحية في القرن التاسع عشر كما نشأت مع خير الدين التونسي ورفاعة الطهطاوي وعبد العزيز الثعالبي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده[١].

ويؤكد الغنوشي دائمًا على تواصله مع تيار الإصلاح الإسلامي، الـــذي بدأه جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وأنه قد تأثر بخير الدين التونسي خاصة في فكرة الأخذ من الغرب مادة تفيد المسلمين، وكيفية استيعاب مكاسب التقـــدم الغربي دون التضحية بالإسلام، أما مالك بن نبي فقد اثر في الانتمـــاء الفكـــري لراشد الغنوشي بصفه خاصة والمجموعة الإسلامية التونسية بصفة عامة، والتي استفادت كثيرًا من "ملتقيات الفكر الإسلامي" التي كانت تنعقد مرةً أو أكثر كـــل سنة في الجزائر فخلال السبعينات كان الشيخ عبد الفتاح مورو والفاضل البلدي وصالح بن عبد الله وحميده النيفر وراشد الغنوشي - يذهبون في كل سنة فـــي الأعوام ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢ من تونس إلى الجزائر لحضور تلك الملتقيات حيث يلتقوا بمالك بن نبي، الذي كان يخصهم باللقـــاء والمحاضـــرة والحـــوار والتوجيه، وكان الغنوشي شديد الإعجاب به، ويعتقد أنه يمثـــل عنصـــرًا مـــن عناصر الثقافة الإسلامية المعاصرة لأنه لم يشغل نفسه بشرح مفاهيم الإسلام في

---

(١) :عبد التواب عبد الله، "**راشد الغنوشي سيرة شخصية وقراءة فكرية**"، في:-
http://www.almesbar.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=156:%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9&Itemid=64

المطلق وإنما سلط أدوات التحليل العلمي والمعرفة المعاصرة على واقع المسلمين والواقع الدولي عامة لتبصير المسلمين بحقائق هذا الواقع والقوى المتحكمة فيه وعوامل تطوره بما جعله في نظره من دون غيره الامتداد الطبيعي لمدرسة ابن خلدون.

وأضاف مالك بن نبي بعدًا هامًا[١] في تكوين الغنوشي وهو البعد التاريخي الاجتماعي، وهو البعد التحليلي النسبي للظاهرة الاجتماعية والسياسية والتاريخية،ويذكر الغنوشي انه لم يعد يتعامل مع نظريات إسلامية مثل المرأة في الإسلام أو الاقتصاد في الإسلام أو الحكومة في الإسلام كما هو سائد في الأدبيات الإسلامية، وإنما أصبح يتعامل مع واقع المسلمين سواء الواقع القائم الآن أم الواقع التاريخي، على ضوء مفهوم الحضارة والتخلف والعدل والظلم والديمقراطية والديكتاتورية وليس فقط على ضوء مفهوم الإيمان والكفر.ذلك أن معادلة السلوك الإنساني فردا وجماعة لا تتقوم بعنصر واحد على أهميته هو عنصر الإيمان.وهو ما يتسق مع منطق القرآن في تعامله مع الأمم الأخرى

(١) ويذكر الغنوشي أن أهم الأفكار التي تأثر بها من مالك بن نبي هي أفكاره حول الحضارة والإسلام وتعريفه للحضارة بأنها تحرك الإنسان بالفكرة في الواقع، حركة تفهم الواقع وتغيره وتوظفه لمصلحة الإنسان.أما الإسلام مجرداً فهو منهاج، هو هداية، هو مشروع للحضارة، خاصة عندما يفهم على حقيقته ويطبق التطبيق الجيد من خلال تحرك معتنقيه به في الحياة بالحركة المؤثرة في "الإنسان والتراب والزمن" التأثير الإيجابي الفاعل.وعليه يقول بأن المسلمين يمكن أن يكونوا متحضرين كما يمكن أن يكونوا متخلفين. وذلك علي خلاف سيد قطب والذي يري أن الإنسان متحضر إذا كان مسلماً ومتخلف إذا كان غير مسلم، وبالتالي فإن مجتمعاتنا جاهلية غير مسلمة لأنها غير متحضرة، . فتكون الحضارة – وفق مالك بن نبي- شيئا آخر غير الإسلام، وأن المسلم يمكن أن يكون متحضراً إذا أحسن فهم الإسلام وتفاعل به مع الواقع فغيره.وأما إذا لم يحسن الفهم والتطبيق حتى مع اعتقاده في الإسلام، فهو مسلم ولكنه مسلم متخلف أو ظالم. وبالتالي يمكن أن نتصور مسلماً متحضراً وآخر متخلفاً، ومسلماً عادلاً وآخر ظالماً، تماماً كما يمكن أن نتصور كافراً ظالماً وكافراً عادلاً، لمزيد من التفاصيل انظر: **المرجع السابق.**

حيث الأداة المستخدمة غالبا ليست أدوات التعميم مثل كل، وانما أدوات التبعيض "ليسوا سواء من أهل الكتاب...".

ويذكر أيضا أن بن نبي منحه أدوات أخرى للتحليل فوسّع مـــن آفاقـــه. وأصبح يرى أنه من الخطأ أن يظل المجتمع والسلوك البشري بمختلف تعقيداته يحلّل على ضوء مفهوم واحد مبسّط مثل مفهوم الإيمان والكفـــر، لأن الســـلوك البشري أكثر تعقيدًا من أن يستغرق في مفهومٍ واحد، ثم جاء بعد ذلك الخمينـــي ليضيف إلى تكوينه في نهاية السبعينات بعدًا آخر وأداة تحليلية أخـــرى وهـــي الاستكبار والاستضعاف، وهي أداة تحليلية مفيدة في فهـــم الســـلوك البشـــري، فالناس لا ينقسمون فقط إلى مؤمنين وكافرين، بل ينقسمون أيضًا إلى متحضرين ومتخلفين، وعادلين وظالمين، ومستكبرين ومستضعفين[1].

وتشير معظم الأبحاث أن الشيخ راشد الغنوشي يتميز بانفتاح عـــال فـــي كثير من المسائل، ولكنه انفتاح يظل محكوما في المقام الأول بضغوط الموقـــف السياسي والسياق الذي يتكلم فيه وإليه[2].

أما عن دوره في إنشاء ونمو الحركة الإسلامية في تونس فيبدأ بعودته إلى تونس سنة ١٩٦٩، عندما باشر التدريس في ثانويات تونس العاصـــمة وحمـــام الأنف والقيروان وكان صعود البورقيبية والتغريب كبيرًا في الشارع التونســـي. وهو ما كان الحافظ الأكبر وراء مشاركة الشيخ الغنوشي في التوجه نحو الـــرد علي محو الهوية التونسية لذا برز دوره كرد فعل لسياسة بورقيبة مـــن خـــلال الانخراط في الأنشطة الدينية بالمساجد ويعتبر لقائه بعبد الفتاح مورو البدايـــة الحقيقية التي انتهت بتأسيس الحركة الإسلامية التونسية فيما بعد، ممثلـــة فـــي الجماعة الإسلامية، خاصة حين قرر الغنوشي ومورو الشـــروع فـــي إعطـــاء دروس، وإقامة حلقات دينية تعليمية في المساجد عام ١٩٧٠ م.

---

(١) الغنوشي زعيم حركة النهضة في تونس : **من الفلسفة إلى النفي مرورا بالسوربون،** في :-

http://www.assakina.com/center/parties/6404.html#ixzz1aoUJXeUz

(٢) عبد التواب عبد الله، "راشد الغنوشي سيرة شخصية وقراءة فكرية، م س ذ .

وكانت كل هذه الدروس تتمحور حول حضارية الإسلام وخطورة الثقافة الغربية المادية.وانضم الرجلان إلى جمعية تقليدية دعوية في البداية هي جمعية "المحافظة على القرآن الكريم" في عام ١٩٧١، وأخذا يمارسان نشاطهما من جامع سيدي يوسف في العاصمة التونسية، ثم خرجت الفكرة الإسلامية من دائرة المسجد إلى دائرة الجامعة بقيادة كلا من الغنوشي ومورو، التي مثلت المجال الطبيعي لتفريخ أعضاء حركة النهضة فيما بعد.وفي هذه المرحلة شرع راشد الغنوشي في كتابة المقالات في جريدة الصباح اليومية، وفي مجلة جوهر الإسلام، من أجل نقل أفكاره إلى أكبر شريحة ممكنة من المثقفين، ثم في مجلة المجتمع ومجلة المعرفة، التي كانت المنبر الفعلي للحركة الإسلامية في تونس، والتي تخصصت في نقد الفكر اليساري والعلماني، والتركيز على موضوع المرأة في الإسلام.

وبالفعل بفضل إصراره ونضاله وتأصيلة الأيديولوجي لتوجه الحركة نشأت الحركة الإسلامية بتونس واستمرت من نهاية السبعينات إلي أن تحولت إلي حزب النهضة في عام ٢٠١١ م، ونتيجة لذلك فقد عاني الغنوشي كثيراً من اضطهاد ومحاربة النظام له فقد اعتقل مرات كثيرة وحكم عليه بالسجن لعشر سنوات عام ٨١ ثم بالمؤبد عام ٨٧ ثم بمؤبدات أخرى بدًا من عام ٩٢ ـ كما حوكم أمام محكمة ابتدائية ثم محكمة أمن الدولة ثم محكمة عسكرية... ولكنه غادر البلاد بعد تزييف نتائج انتخابات ١٩٨٩ وتشديد التضييق عليه، وأقام منذ عام ١٩٩١ في بريطانيا لاجئا بعدما حكم عليه غيابيًا بالسجن مدي الحياة كما حكم عليه غيابيا ايضا مرة أخرى عام ١٩٩٨ م بنفس الحكم السابق [١]،حتي عاد بعد الإطاحة بنظام بن علي ليقود الحركة علي الأراضي التونسية من جديد ويعيد لها تواجدها الشعبي وتعزيز موقفها القانوني باستخراج التأشيرة القانونية للعمل كحزب سياسي .

---

(1)" راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة: المفكر السمح والمجاهد " : في:-

http://www.egyptwindow.net/web_Details.aspx?Kind=15&News_ID=392

ويتميز الغنوشي باعتدال ووسطية افكاره بين المفكرين الإسلاميين ولــه العديد من المؤلفات الفكرية والتي من أهمها طريقنـــا إلـــى الحضـــارة، نحـــن والغرب، حق الاختلاف وواجب وحدة الصف، القضية الفلسطينية في مفتـــرق الطرق، المرأة بين القرآن وواقع المسلمين، حقـــوق المواطنـــة فـــي الدولـــة الإسلامية، من الفكر الإسلامي بتونس، الحريات العامة في الدولة الإســـلامية، القدر عند ابن تيمية، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني ، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير ، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، من تجربـــة الحركـــة الإسلامية في تونس، وتمرد على الصمت[١].

** ** **

المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي لحركات الإسلام السياسي في تونس:-

نتيجة للسياسات القمعية والملاحقات الأمنية التي مارسها النظام السياسي التونسي تجاه حركات الإسلام السياسي سواء في عهد الحبيب بورقيبة أو زين العابدين بن علي فإن معظم تلك الحركات إما أنها لم تتمكن من تحقيق النمو والتطور لتصل لمرحلة بناء الهيكل التنظيمي الخاص بها أو أنها تمتلك هيكلاً تنظيميًا سريًا بعيدًا عن أنظار النظام والإعلام، بالإضافة إلي عامل الملاحقات الأمنية هناك عامل اخر وهو طبيعة العقلية التنظيمية للحركات الأصولية والتي تنصح قياداتها بعدم الاقتراب من دائرة الضوء وذلك بما جاء بقول الغنوشي " وكما كان للخميني تنظيمه السري كان للبنا كذلك " ثم يستشهد بقول الإمام الخميني : " وأخيرًا لابد من التنبيه إلي نقطة هامة : يجب علي الأشخاص

---

(١) محمد نصار : الشيخ راشد الغنوشي ..والنهضة الإسلامية"، في :
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A#.D9.85.D9.86_.D9.85.D8.A4.D9.84.D9.81.D8.A7.D8.AA.D9.87

المهمين الذين بيدهم المبادرة والذين تعهدوا العمل وتحملوا المسؤوليات أن يتجنبوا الكشف عن أنفسهم والاقتراب من دائرة الضوء(١) " .

ولم يجد الباحث دراسات سابقة توضح الهيكل التنظيمي لتلك الحركات وذلك علي خلاف حزب النهضة والذي عمد علي تأسيس هيكله التنظيمي في سبعينات القرن الماضي وأستمر بالتمسك بهذا الهيكل حتى بعد صعوده سياسيًا عام ٢٠١١ م، لذا سوف نقوم في هذا المبحث بالتعرف علي واقع الهيكل التنظيمي لحزب النهضة من خلال ما توفر من دراسات وما نشر بالبيان التأسيسي للحزب منذ أن كان بمرحلة حركة الاتجاه الإسلامي، لأنه عندما كان بمرحلة الجماعة الإسلامية لم تكن له فروع في القرى والأرياف بل كانت هناك شخصيات تونسية إسلامية متعاطفة مع هذه الجماعة وكانت تستقبل الغنوشي بين من وقت لأخر في بعض الأقاليم التونسية .واستطاعت الجماعة الإسلامية أن تخرج من تونس العاصمة إلى العديد من المناطق التونسية.

وكانت حلقات التشاور والبحث في مستقبل الدعوة الإسلامية في تونس وكيفية تفعيلها تتمّ في البيوت و بعض المساجد ، ولأنّها لم تكن تنظيما كباقي التنظيمات فقد كانت الجماعة الإسلامية تعتمد على تبرعات من عناصرها وخصوصا عندما تقام معارض الكتاب الإسلامي ، وكان أغلب المنتمين إلى هذه الجماعة يعملون في حقل التربية و التعليم(٢) ، وقبل تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي انعقدت العديد من الاجتماعات بين قيادات الجماعة الإسلامية وتمّ وضع هيكلية للتنظيم حيث تقررّ أن يكون هناك مكتب سياسي له صلاحية اتخاذ القرار بالشورى على قاعدة " وأمرهم شورى بينهم " وتقررّ أن يتمّ تشكيل فروع في كافة المناطق التونسية ، وإجراء انتخابات داخلية لانتخاب الرئيس والأمين العام ورؤساء المكاتب التنفيذية في مختلف المناطق التونسية(٣) .

---

(١) اعلية علاني، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة بالحالة التونسية، م س ذ، ص ٦٦.

(٢) يحي ابو زكريا، م س ذ.

(٣) نفسه.

وبرزت بالفعل أول نواة بناء الهيكل التنظيمي لها خلال اجتماع الأربعين الذي عقده الغنوشي ورفاقه في ١٩٧٢ م بإحدى ضواحي العاصمة بمرناق والذي نوقشت فيه وضعية العمل الإسلامي علي الصعيد الفكري والتنظيمي وقد تبنت المجموعة المشاركة خلال هذا الاجتماع الاتفاق علي الهيكلة الهرمية وانتخب الحاضرون قيادة ثلاثية راشد الغنوشي أميرًا، واحميدة النيفر نائبًا له، وصالح كركر نائبًا لنائب الأمير، وعلي الرغم من أن هذا اللقاء لم يؤسس تنظيمًا مكتملاً من حيث التقنية والوسائل إلا أن التاسيس الواقعي لما يتمسك به حزب النهضة الان تم تقريبًا في هذا اللقاء[1] ثم بعد ذلك أُنشئت أول خلية تنظيمية للحركة بالجامعة وكان الغنوشي يشرف علي تكوين عناصرها من الناحية الفكرية وذلك في ١٩٧٧- ١٩٧٨م، وتعد فترة السبعينات وخاصة النصف الثاني منها الفترة الحاسمة لأنها وضعت القاعدة التنظيمية التي مكنت الحركة من انتشار واسع في نهاية السبعينات وخلال فترة الثمانينات وتؤكد معظم المصادر أن الشكل التنظيمي الذي ظهر في السبعينات هو الذي استمر حتى يومنا هذا مع إضافات طفيفة لذا سوف نقوم بالتعرف علي ملامح هذا التنظيم من خلال ثلاث مراحل رئيسية :-

المرحلة الأولي : الهيكل التنظيمي بين ١٩٧٠ – ١٩٧٢م:-

كان نشاط الجماعة في البداية علنيًا يقوم علي إلقاء الدروس العامة بالمساجد علي طريقة جماعة التبليغ وكانت تعقد حلقة عامة مساء كل جمعة بجامع صاحب الطابع بالعاصمة، ومحاضرة دينية بمقر جمعية المحافظة علي القرآن مساء كل سبت وفي هذه الفترة كان أتباع الجماعة حوالي ١٠٠ فرد وتكونت ٥ أو ٦ خلايا تضم كل واحده ٦ أشخاص، وتسمي هذه الخلايا بالحلقات الخاصة، وتتم الاجتماعات في المنازل وكان يشرف عليها صالح بن عبد الله وراشد الغنوشي وأحميده النيفر، وعقد أول لقاء تنظيمي في عطلة الربيع لسنة ١٩٧٢ م بدار سلامة بمرناق وهو ما أصبح يعرف بلقاء الأربعين وهو عبارة عن مؤتمر تأسيسي للحركة طرحت فيه البيعة للأمير راشد الغنوشي وقد

---

(١) أعلية علاني : اعلية علاني، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، دراسه مقارنة بالحالة التونسية، م س ذ، ص ٥٢.

أديت البيعة في هذا الاجتماع وفي هذا الاجتماع كذلك أُنتخب الحاضرون قيادة ثلاثية راشد الغنوشي أميرًا، واحميدة النيفر نائبًا له، وصالح كركر نائبًا لنائب الأمير.

ويلاحظ أن الجماعة الإسلامية بتونس تأسست في غياب إرث تنظيمي أو قيادة تاريخية حيث كان الرواد الأوائل للجماعة من ذوي الأعمار المتقاربة والمستويات العلمية المتماثلة تقريبًا ويشتركون جميعًا في حداثة تجربتهم التنظيمية . من خلال ما سبق يتضح أن الشكل التنظيمي لفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٢ م يتلخص في وجود حلقة عامة وحلقة خاصة بالإضافة إلي ما انبثق من قيادة إثر اجتماع الأربعين، ثم عرفت الجماعة شكلاً آخرًا نقله لهم صلاح الدين الجورشي عندما سافر إلي الجزائر وتعرف علي أحد أعضاء جماعة الإخوان في ١٩٧٢ وأمده بكتب تضمنت مقترحات وهياكل تنظيمية طبقتها الجماعة فيما بعد وتعرف بالدوائر والأسر الملتزمة وهي أشكال تنظيمية لم تعرفها الجماعة من قبل وهي أيضا نفس الهياكل الموجودة بحركة الإخوان المسلمين بمصر[1].

الجهاز التنظيمي بين ١٩٧٣– ١٩٨٠ م:-

تعتبر هذه الفترة أهم مرحلة في التنظيم وأدقها لأنها أعطت للحركة وزنًا سياسيًا ومكنتها من انتشار كبير في المدن والأرياف، فمنذ عام ١٩٧٤م أصبحت الحركة الإسلامية بتونس عضوًا بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين واتخذت نفس الأشكال التنظيمية للحركة الأم وقد كان التنظيم الدولي للإخوان المسلمين الذي أصبحت تنتمي إليه الحركة في ١٩٧٤ – ١٩٧٥م تدعم بالعديد من الكتب الفكرية والتنظيمية، وكان المسجد أساس التنظيم فمنه يتم الاستقطاب والتوجيه، فعلي سبيل المثال تعقد حلقة عامة للدروس ومكتبة عامة بها مراجع إخوانية بالإضافة إلي أنشطة المساجد كالمعلقات الداخلية والإملاءات القرآنية .... الخ، ومن الحلقة العامة يقع الاستقطاب كما تتم فيه مراقبة سلوكيات وعلاقات الشخص المستهدف استقطابه، وأثر الحلقة العامة يبدأ العمل الفعلي في تكوين الخلايا والتي تترتب كما يلي : الدوائر – الأسر المفتوحة – الأسر الملتزمة.

---

(١) **المرجع السابق** : ص ٦٧.

أ- **الدوائر:-**

تضم ما بين ٥ و ٨ أفراد ويشرف عليها عضو في أسرة مفتوحة وبرنامجها تثقيفي إسلامي عام مثل حفظ القرآن الكريم والأحاديث ثم دراسة بعض الكتب لسيد قطب وابو علي المودودي ويلاحظ أن المنتمين إلي الدائرة لا يتم إشعارهم بأن هناك تنظيمًا يل يقع التركيز علي ضرورة العمل الجماعي وأهمية الدعوة في سبيل الله، ويفضل أن تنعقد اجتماعات الدوائر بالمساجد وليس بالمنازل حتى لا يشعر الفرد أن هناك تنظيمًا سريًا ولان الدائرة نفسها هي مرحلة اختيارية . ويمكن أن يستمر البقاء في الدائرة عامًا أو عامين ويمكن للفرد أن يبقي طيلة حياته في الدائرة ويمنع آخذ مساهمة مالية من عضو بالدائرة.

ب -الأسر المفتوحة :

تضم ٥ أفراد ويشرف عليها عضو في أسرة ملتزمة ولا تجتمع في المساجد بل في المنازل، وبها نوع من إشعار الفرد أنه منتم لتنظيم دون إعطائه تفاصيل عن ملامح هذا التنظيم، كما انه لا يعرف إلا القيادة المحلية أي أنه لا يعرف القيادة الجهوية أو المركزية وتدرس في الأسرة المفتوحة كتب ذات صبغة تنظيمية، ويدفع كل فرد في هذا الهيكل مساهمة مالية شهرية متفاوتة وفقًا لحالته فتختلف من تلميذ لطالب لموظف ويتم إشعاره بأن هذه الأموال تصرف لصالح التنظيم، ويمكن أن يدوم البقاء في الأسرة المفتوحة بين عام أو عامين

ج- الأسرة الملتزمة:-

تضم عدد ٥ أفراد وبإمكان الفرد أن يعرف القيادة الجهوية لا المركزية وبالتالي لا يعرف تفاصيل التنظيم لأسباب أمنية ويستمر فيها لعامين، أما عن معدل الاجتماعات في الأسر المفتوحة أو الملتزمة فتعقد علي الأقل مرة واحدة في الأسبوع ويتم الإعلام عن تاريخها بالمسجد لأنه مركز حركية كل النشاطات، كما حرصت الحركة علي غرار تنظيم الإخوان المسلمين علي إنشاء جهاز أمني في نهاية السبعينات وكان يعمل لحماية الاجتماعات الكبرى ويتلقي العاملون به تدريبًا رياضيًا خاصًا .

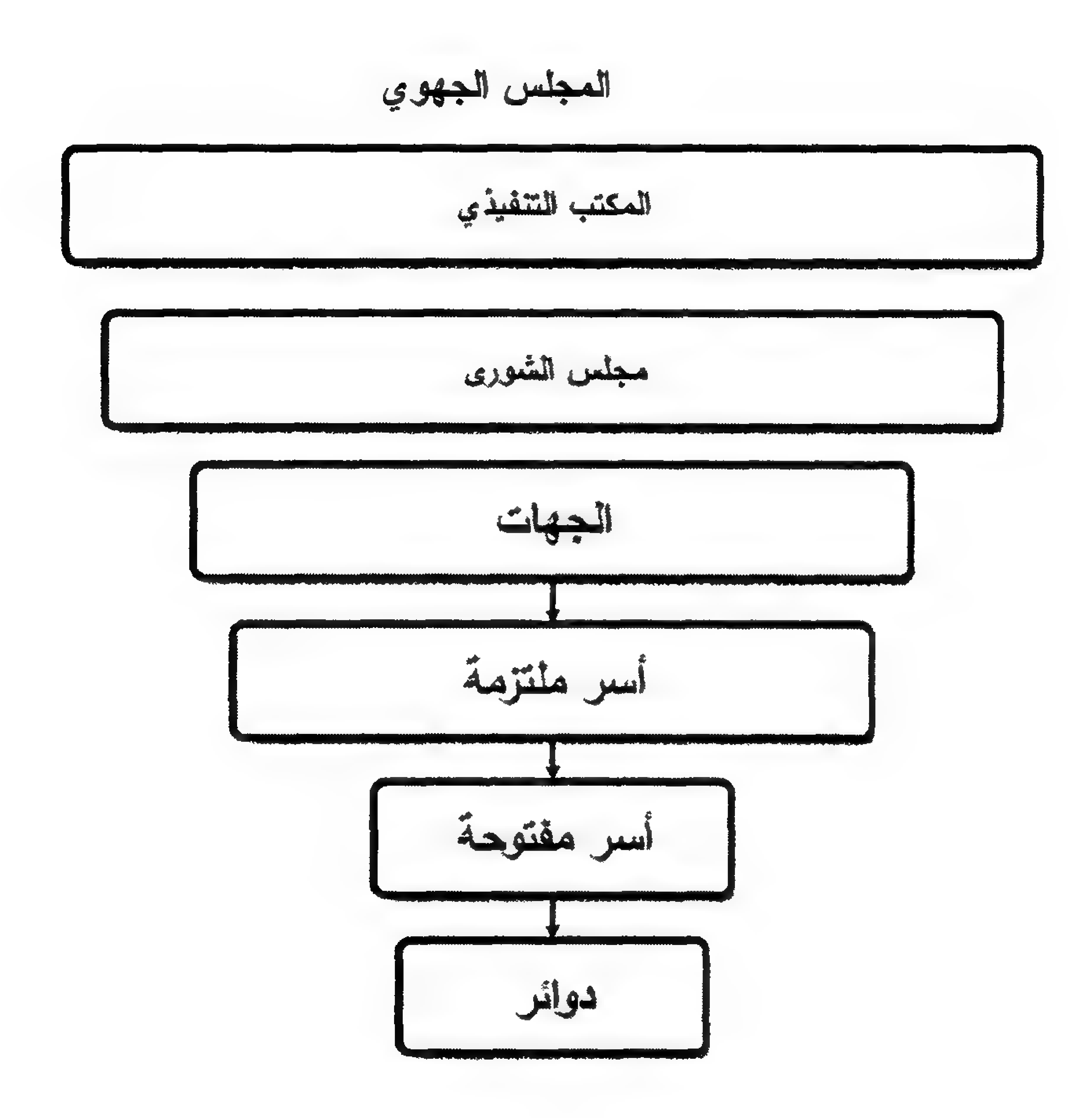
ثالثًا الهيكل التنظيمي داخل القطاع الطلابي:-

خلال النصف الأول من السبعينات كان التنظيم في الجامعة يدخل ضمن التنظيم الكلي ولكن عندما كثر عدد الطلبة وقع إعادة تركيب الدوائر والأسر وأصبحت للجامعة نواة تنظيمية مستقلة بداية من النصف الثاني من السبعينات، أما القطاع التلمذي فقد شرعت الحركة في تكوينه منذ ١٩٧٨م حيث أنه قبل هذه الفترة كان تلاميذ الحركة يتواجدون ضمن دوائر وأسر لذلك أنشأ أفرادهم نواة مستقلة، كما تم إنشاء خلايا مستقلة للعمال والموظفين والمعامل والمؤسسات، كل ما سبق كان علي المستوي الجهوي ووفقا لشهادة نجيب العياري وهو احد قيادات الحركة الذي كان يتولي منصبًا حساسًا في الجهاز التنظيمي بالحركة، ويمثل الشكل الأتي الهيكل التنظيمي علي المستوي المركزي والجهوي خلال تلك الفترة:

الشكل رقم (١)

الهيكل التنظيمي لحركة النهضة علي المستوي المركزي والجهوي(١)

وعملت حركة الاتجاه الإسلامي علي تطوير جهازها التنظيمـــي خـــلال الفترة من ١٩٨٥- ١٩٨٧ وذلك علي المستوي المركزي والمستوي الجهوي

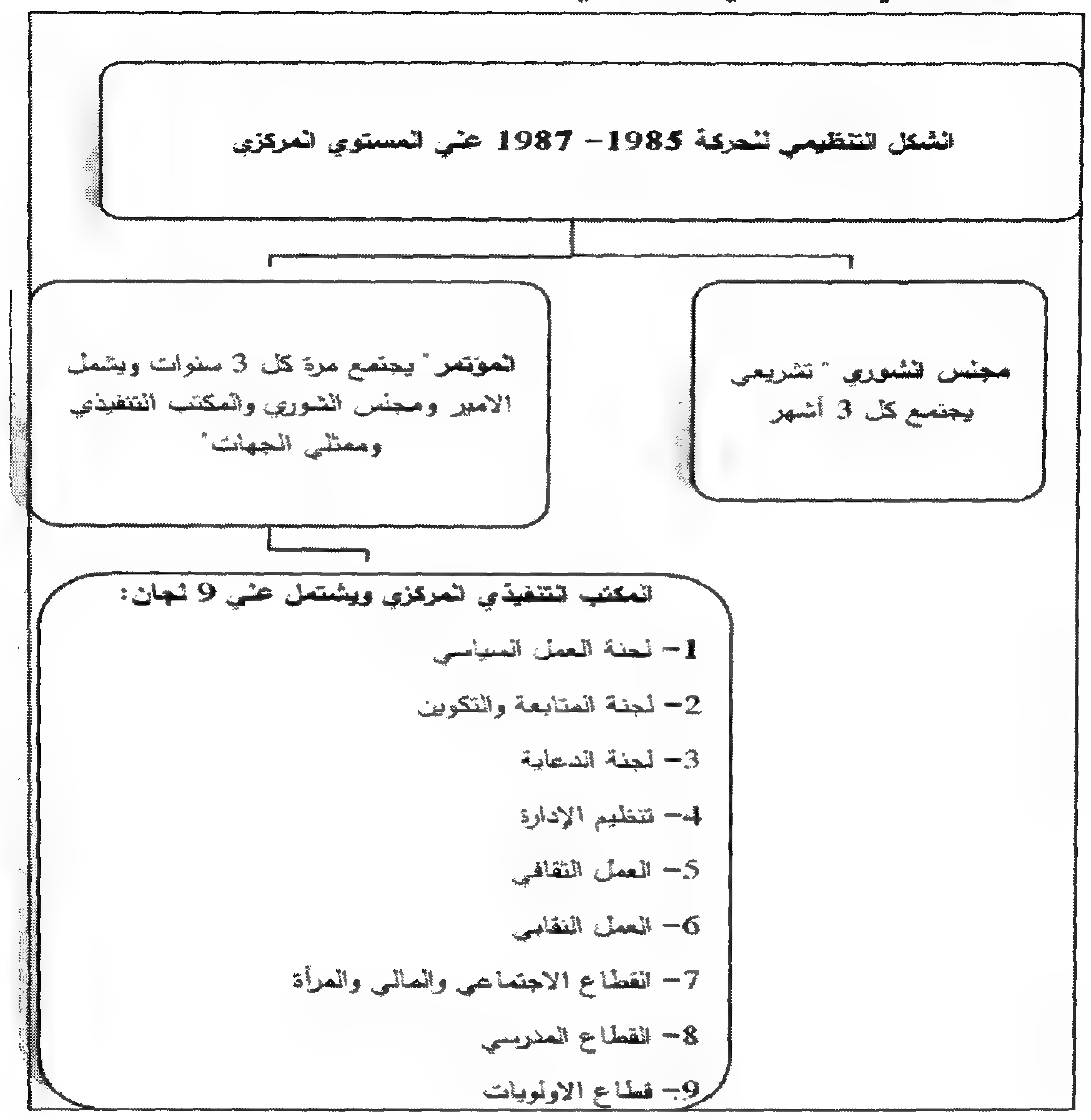


---

(١) أعلية علاني : الحركات الإسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة بالحالة التونسية، م س ذ، ص ١٧٨.

شكل رقم (٢): الهيكل التنظيمي لحركة النهضة علي المستوي المركزي

أولاً علي المستوي المركزي :-



شكل رقم (٣): الهيكل التنظيمي لحركة النهضة علي مستوي القاعدة

ثانيًا علي مستوي القاعدة[١]:-



يمثل ما سبق الجهاز التنظيمي لحركة الاتجاه الإسلامي، ولكن عندما تطلعت الحركة إلي التحول لحزب سياسي تحت اسم حزب حركة النهضة عملت علي تطوير هيكلها التنظيمي[٢] ليتناسب مع متطلبات المرحلة وفقًا للهيكل التالي:-

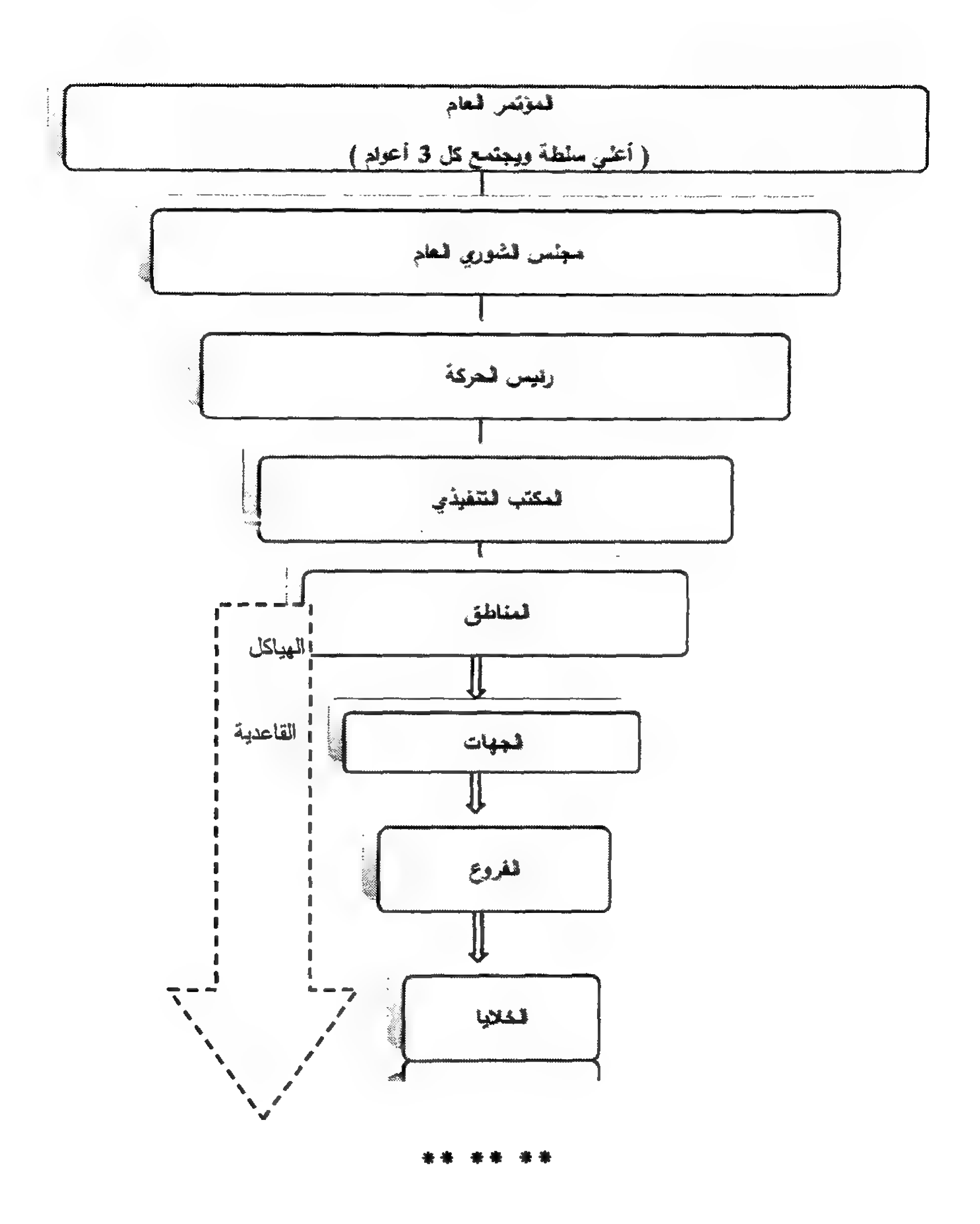
---

(1) أعلية علاني : الحركات الإسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة بالحالة التونسية، م س ذ، ص ١٧٨.

(٢) تونس :**القانون الأساسي لحركة النهضة ١٩٨٧.**

شكل رقم (٤):الهيكل التنظيمي لحركة النهضة في إطارها السياسي

تم إعداد هذا الشكل وفقًا لما جاء بالقانون الأساسي لحركة النهضة عام ١٩٨٧م



** ** **

المبحث الثاني

الإطار الفكري لحركات الإسلام السياسي بتونس

لم تتغير أحادية الأيديولوجية والسلطة في ظل الحكم الاستقلالي للحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي عما كانت عليه أثناء الاستعمار الفرنسي، بل جرت استعادتها بعنف أكبر. وأصبحت أجهزة الدولة الحديثة أكثر قدرة على استئصال قوة المجتمع واستتباع كل مقومات المجتمع الأهلي والمدني واستخدام المؤسسات الأيديولوجية الحديثة كالجامعة والجيش والمخابرات ووزارات السيادة والثقافة- التربية لخدمة مشروع التوحيد ألقسري لأيديولوجيا المجتمع وفقًا لنسق أيديولوجيا الحزب الحاكم في ظل اختصار الحزب نفسه بشخص زعيمه الذي أصبح مقدسًا، إلى حد إلغاء كل المقدسات الأخرى إذا تعارضت مع رأيه ، وكان بورقيبة يقمع كل من يحاول أن يعارض رأيه من الشيوخ والمفكرين التونسيين مثلما اتهم الشيخ الرحموني اتهامًا من قبل المدعي العام للشيخ المذكور بأنه "سمح لنفسه أن يفسر القرآن على خلاف ما فسره فخامة الرئيس، وأحدث من التشريعات والممارسات العلمانية التي لم تطرح بأي دولة عربية أخرى، كما سار خليفة بورقيبة الجنرال زين العابدين بن علي على المنوال نفسه، وقد أدت كل هذه الضغوط إلى حدوث فجوة بين الدولة والمجتمع وإلغاء كل القوى خارج إطار المركزة الرسمية خارج إطار الحزب الحاكم بالإضافة إلى تفكك مجتمعي أسري وعائلي وسياسي واقتصادي وتفشي ظاهرة الإجهاض والطلاق والممارسات الشاذة التي لا تتناسب مع الثقافة الأهلية(١).

من خلال هذا الوضع الفكري والاجتماعي نشأت عدة تيارات فكرية محلية وغيرها من التيارات الفكرية المستمدة أيديولوجيتها من تجارب مفكرين إسلاميين من خارج تونس، واستطاعت هذه التيارات الانتشار داخل المجتمع

---

(١) حسين رحال : " **الفكر الإسلامي السياسي في تونس التحولات الفكرية وإطارها الاجتماعي**" ، في:-

http://www.nosos.net/main/pages/news.php?nid=365

التونسي بمعظم طوائفه لما لها من تأثير كبير بما تمتلكه من لغة وأدوات عقائدية تخاطب الحس الديني للمواطنين، وعملت التيارات المحلية والتيارات الأخرى علي محاولة مواءمة الخطاب الإيديولوجي لها مع خصوصيات المجتمع التونسي، وبالفعل استطاعت هذه التيارات الفكرية فهم حاجات المجتمع التونسي والتجاوب معه فكريًا وسياسيًا و التوسع في استقطاب الخطاب الإسلامي لشرائح حديثة منها المثقفون والموظفون والتجار وقسم من الطبقة الوسطى في المدن وكذلك شرائح أخرى في الريف، ولكن سرعان ما عمل النظام السياسي علي استخدام السياسات القمعية لتجفيف ينابيع الفكر الإسلامي، ولكننا في هذا المبحث سوف نتعرف علي المكونات الفكرية للظاهرة الإسلامية بتونس ومرجعيتها الفكرية، وإلي أي مدي استطاعت هذه المكونات التكييف مع الواقع التونسي من خلال تطورها الفكري، بالإضافة إلي دراسة مواقف هذه الحركات تجاه القضايا العامة بتونس.

** ** **

المطلب الأول: المرجعية الفكرية لحركات الإسلام السياسي بتونس:-

تتكون الظاهرة الإسلامية بتونس وفقًا لتشخيص الغنوشي لها من ثلاثة عناصر رئيسية تتفاعل مع بعضها البعض لتكوين الظاهرة الإسلامية السياسية بتونس، وعلي الرغم من أنها تتباين باختلاف مصادرها وديناميتها إلا أنها تشترك جميعها في توجهها نحو المسار الإسلامي

العنصر الأول : التدين التقليدي التونسي:-

يتكون التدين التقليدي التونسي من ثلاثة عناصر متآلفة وهي المذهب المالكي فقهيًا ومذهب الأشعري عقائديًا والنزعة الصوفية سلوكيًا، ولقد تبلور وساد منذ وقت مبكر مذهب مالك كما صاغه علي بن زياد وسحنون وابن أبي زيد القيراوني مجتمعًا مع السلوك الصوفي والمذهب الأشعري:"في عقد الأشعري وفقه مالك وفي طريقة الجنيد السالك، وقبل أن يتم إضعاف التراث الإسلامي المحلي شهدت الزيتونة المدرسة الأهم لعلماء الدين التوانسة اختلالات

إصلاحية على خطى الشيخ محمد عبده (١٨٤٩- ١٩٠٥) / مفتي الديار المصرية،الذي زار تونس مرتين، عام ١٨٨٣م وعام ١٩٠٣م، في لحظة انتشار المدارس الفرنسية وظهور ضرورة إصلاح نظام التعليم في الزيتونة، من هذا التيار الإصلاحي ظهرت مجموعة من المثقفين ورجال الدين الداعين إلى إصلاح التعليم الديني وتحديثه وكان من نشاطاتهم عقد مؤتمر للدفاع عن اللغة العربية عام ١٩٣٢م. ومن رموز هذا التيار: البشير صفر، والإخوان باش حامبة وأبرزهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي زعيم الحركة الوطنية التونسية التي قادت المواجهة ضد الاستعمار وأدت إلى تحرير البلاد قبل أن ينقلب عليه التيار المتغرب بقيادة بورقيبة(١) .

العنصر الثاني : التدين السلفي الإخواني:-

وهو عبارة عن الفكر الوارد من المشرق والذي يتألف من العناصر التالية:-

أ- المنهجية السلفية التي تقوم علي التقلد المذهبي الفقهي والعقائدي، والعودة في كل ذلك إلي الأصل-أي الكتاب والسنة وتجربة الخلفاء والأصحاب والتابعين، ومحاربة الوسائط بين الخالق والمخلوق بتقديس الأضرحة والتقريب إليهم ومحاربة الطريقة الصوفية والبدع في الدين وتقوم هذه المنهجية علي أساس أولوية النص المطلقة علي العقل .

ب- الفكر السياسي والاجتماعي ألإخواني القائم علي تأكيد شمولية الإسلام، ومبدأ حاكميه الله سبحانه وتعالي، وتكفير الأنظمة القائمة والعمل علي إزالتها

ج- منهج تربوي والذي يركز علي التقوى والتوكل والذكر والجهاد والاستعلاء الإيماني والأخوة وتحري السنة حتى في الجزئيات

د- منهج فكري يضخم الجانب العقائدي الأخلاقي علي حساب الجوانب السياسية والاجتماعية، ويقيس الأوضاع والجماعات بمقياس عقيدي، بما ينتهي معه الأمر إلي تقسيم الناس إلي إخوة وأعداء ويغلب جانب

---

(١) نفسه .

الرفض في تعامله مع الواقع والثقافات الأخرى وحتى مع المدارس الإسلامية الأخرى، فهو آحادي النظرة، ويكاد يشكل منظومة مغلقة[1] .

العنصر الثالث هو التدين العقلاني:-

لم يعبر هذا العنصر عن نفسه في شيء من الوضوح إلا في مرحلة متأخرة نسبيًا في النصف من السبعينات ولكنه كان موجودًا منذ وقت مبكر من دون وعي كافٍ بنفسه، وقد ألتحق في النصف الأول من السبعينات بموجة التدين الإخواني السلفي من خلال الحركة الإسلامية ولكنه لم يكن راضيًا عن واقع الحركة أثناء تلك الفترة واكتشف نفسه علي مراحل اكتملت مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات نتيجة احتكاكه بالعديد من العناصر أهمها المصدر الغربي، ويتألف التدين العقلاني من الأجزاء التالية :-

أ- التراث العقلاني الإسلامي والذي عمل أنصاره بعد الوعي بأنفسهم علي إحيائه والدفاع عنه بإعادة الاعتبار إلي المنهج الاعتدالي في التعامل مع الإسلام حسب فهمهم لهذا المنهج وبالقدر المحقق لمصالحهم في التحرر من ظواهر النصوص، وفق منظومة فكرية محددة كالتوحيد والعدل والإنسانية، وكذلك إعادة الاعتبار للمعارضة السياسية في التاريخ الإسلامي، كالخوارج والشيعة والزنج وللتيارات المناوئة للسلفية وأهل السنة عمومًا .

ب-النقد الجذري الصارم للإخوان، ومن هم علي شاكلتهم وفي فهم الإسلام باعتبارهم ممثلين للسلفية في هذا العصر ويرون أيضا أن الإخوان اكبر عائق في طريق نهضة الإسلام .

ج- إعادة الاعتبار للمدرسة الإصلاحية التي اجتهد الإخوان أو أكثر كتابهم المقروء لهم في الحط من شأنها باعتبارها منهجًا حرفِ الإسلام وأوله، بما يناسب المدينة المعاصرة، مثل عبده والكواكبي والأفغاني والطهطاوي وقاسم أمين .

---

(1) راشد الغنوشي،" تحليل للعناصر المكونة للظاهرة الإسلامية بتونس، حركة الإتجاه الإسلامي "، في الحركات الإسلامية المعصرة في الوطن العربي، م س ذ، ص ٣٠١: ٣٠٢.

د- اعتماد الفهم ألمقاصدي للإسلام بدلاً من الفهم النصي، فالنصوص ينبغي أن تفهم وتؤول في ضوء المقاصد (العدل، التوحيد، الحرية، الإنسانية) ونصوص الحديث يحكم علي صحتها أو ضعفها لا حسب منهج المحدثين في تحقيق الروايات وإنما حسب موافقتها أو مخالفتها للمقاصد

ه- إعادة الاعتبار للغرب وللتيار اليساري فيه بالذات فخلافًا للفكر السلفي الإخواني الذي لا يري في الغرب إلا مدنية مادية منحلة متداعية إلي السقوط، لا مجال للاستفادة منها إلا في جوانبها العلمية والتقنية البحتة، نادي هذا التيار بضرورة الاستفادة من الغرب أيضا في تنظيماته وثقافته وعلومه الإنسانية

و- وفي مقابل اعتماد التدين الإخواني المقياس ألعقيدي في تقسيم الناس إلي مؤمن وكافر أعتبر التدين العقلاني ذلك تهميشًا للصراع الحقيقي، إذ أن التقسيم الحقيقي وفقًا لرؤيتهم ينبغي أن يكون علي أسس سياسية واجتماعية : وطني وخائن، ثوري ورجعي، فلاح وإقطاعي، إذ يمكن أن يكون مسلمًا عميلاً وماركسيًا وطنيًا

ز- إعادة الاعتبار للمدرسة الإصلاحية في تونس (خير الدين - الحداد) ولمنجزاتها في امتدادها الحديث، من خلال ما أنجزته البورقيبية، مثل تحرير المرأة والعقلانية في التعليم[1] .

بالإضافة إلي المكونات الثلاثة المذكورة أعلاه فإن العديد من الباحثين يرون أن الظاهرة الإسلامية خضعت لعدة مؤثرات فكرية أخرى والتي من أهمها كتابات الجماعة الإسلامية الباكستانية ومؤسسها أبو الأعلى المودودي والتي مثلت حيزًا هامًا في تأسيس توجهات الحركة الإسلامية التونسية الحديثة والتي يظهر أثرها في كتابات العديد من رموزها وخصوصًا الغنوشي، كما قدم الكاتب الجزائري مالك بن نبي رؤى خاصة وجذابة للجيل الشاب حول الظاهرة القرآنية ومشكلات الحضارة منهج النظر التحليلي الاجتماعي للقضايا الدينية والثقافية وغيرها من الموضوعات الراهنة، ولعل الالتفاف حوله من قبل إسلاميي تونس كان أوضح من تأثيره بإسلاميي الجزائر نفسها، وأخيرا المفكر

---

(1) نفسه، ص، ٣٠١: ٣٠٢ .

السوداني الدكتور حسن الترابي فقد جاءت تأثيراته منذ منتصف السبعينات خصوصًا مع تميزه في سلوكه السياسي وفي أفكاره عن خط الإخوان المسلمين الرسمي وفي موضوعات ذات علاقة بفقه المرأة والدولة والعلاقة بالغرب[١].

** ** **

المطلب الثاني: التطور الفكري لحركات وتيارات الإسلام السياسي بتونس:-

اتفقت المكونات الرئيسية الثلاثة للظاهرة الإسلامية بتونس (التدين التقليدي، الاخواني السلفي، والتيار العقلاني) في توجهها نحو المسار الإسلامي ولكن اختلفوا حول منهج تطبيقه في الحياة العملية، ونتيجة لتفاعلهم مع بعضهم البعض بالإضافة إلي التأثر بالواقع الاجتماعي والسياسي بتونس تطورت هذه العناصر الثلاثة وأقامت العديد من التنازلات المتبادلة في مواقفها وأفكارها نحو متطلبات الواقع التونسي وذلك في محاولة للتعايش مع خصوصيات المجتمع التونسي، وسوف نقوم في هذا المطلب بمعرفة مدي التطور الفكري الذي طرأ علي هذه المكونات وموقف كلاً منهما تجاه القضايا العامة .

أولا: التطور الفكري للمكونات الثلاثة:-

فيما يتعلق بالتدين التقليدي التونسي أو ما يطلق علية التدين المحلي فقد تعرض للتدمير المؤسساتي علي يد النظام السياسي البورقيبي كما أوضحنا من قبل ثم تعرض بعد ذلك للهجوم السلفي الوارد من المشرق ولكن استطاع الحفاظ علي المذهبية المالكية والعقائد الأشعرية إلي حد ما، كما حافظ علي ما ترسب في المجتمع التونسي من عادات وأدبيات دينية كالاحتفال بالمولد النبوي والأناشيد الصوفية واستطاع أيضا أن يؤثر بهذه المكونات في صلب الجماعة الإسلامية كلها، وفي المقابل فقد تخلي أمام هجوم السلفية عن تقديس الأضرحة

---

(١) حسين رحال : الفكر الإسلامي السياسي في تونس التحولات الفكرية وإطارها الاجتماعي "، م س ذ .

ووساطة الأولياء وعن الالتزام بالطرق الصوفية كما قبل مبدأ الشمول والتسييس ومبدأ الحاكمية[1] .

أما التيار السلفي الإخواني ولئن حافظ علي هجومه العنيف علي عناصر الخرافة والتقليد الجامد في التدين التقليدي التونسي والدعوة إلـي العـودة إلـي الأصول، فإنه قد خفف من هذا الهجوم أمام ضغط الواقع وخشية العزلة، فخف من نقده للتقليد المذهبي المالكي وللمشايخ وللطرق الصـوفية، وتـرك جملـة التعرض لمسألة التوسل بالنبي (صلي الله عليه وسلم) ، وذلـك منـذ أوسـاط سبعينات القرن الماضي فما بعد، لدرجة تفكير القيادة في أواخر السبعينات فـي التبني الرسمي للمذهب المالكي كأسلوب في التعبد، واسـتمر التـدين السـلفي الإخواني كعنصر فعال أكثر من قوة العنصـرين الآخـرين، إلا أن دوره مـع اقتراب الثمانينات أخذ يتراجع لمصلحة وضغط الواقع وذلك لحساب العقلانيـة ضد التعامل المثالي أو التاريخي مع الإسلام، وقد ظهر وتطـور النقـد داخـل الحركة وكان للعقلانية دور مهم وتأثير كبير في ذلك بالإضافة إلـي ضـغوط الواقع والشعور بعزله الحركة نتيجة عنف المنهج الإخواني السلفي في تعاملـه وغربته عن الواقع التونسي .

وكان للتدين العقلاني وتنامي دور الجناح الطلابي وحجمه فـي قاعـدة ومؤسسات الحركة في نهاية السبعينات تأثير كبير في الجامعة بتقـديم الإسـلام كرؤية أيديولوجية عالمية بدلاً من تقديمه كدعوة حتى انتهي الأمر إلي أن التيار الإخواني السلفي هو تجربة وليس النموذج المتطلب تطبيقـه، وأنهـم اجتهـاد إسلامي وليسوا الإسلام، وأعيد النظر في الرؤية التي كانت سائدة عن الغـرب، كما اثر أيضا الحس السياسي والاجتماعي بشكل كبير في التعامل مع الواقع فقد بدل الرؤية العقيدية المسقطة من فوق علي المجتمع ونمـت الاتصـالات مـع المعارضة لدرجة التفكير في التحالف معها، مع أنها تتضـمن مـن علمـانيين وملحدين، وكذلك إعادة النظر في القضايا الاجتماعية كقضية الأسـرة والمـرأة

---

(١) راشد الغنوشي،" تحليل للعناصر المكونة للظاهرة الإسلامية بتونس، حركة الاتجاه الإسلامي "، **م س ذ**، ص ٣٠٠.

والملكية، ورفض أسلوب العنف في الصراع الفكري، وقد ساعد هــذا التطــور الداخلي في التيار السلفي الإخواني، إلي التهيئ للآتي :-

أ- التفاعل العميق مع الثورة الإيرانية في نهاية الســبعينات وكــان لهــذا التفاعل أثره الكبير في تجذير الفكر السياسي والحركي للجماعة .

ب-التفاعل مع التجربة السودانية وهي محاولة من داخل الحركة الإسلامية السنية لتجاوز الرؤية المعاصرة للسلفية، وإقامة نوع أخر من الســلفية الأصولية وبين الواقع الحضاري المعاصر، فقد كان للتجربة الســودانية تأثير فعال في تطوير الجماعة الإسلامية بتونس علي المستوي الأصولي والاجتماعي والطلابي .

ج- التفاعل الايجابي مع اختيار التعددية، فعندما أعلن النظام السياسي إقرار التعددية لم يمض شهرين حتى أعلنت الجماعة الإسلامية تكوين حركــة سياسية والتي سميت بحركة الاتجاه الإسلامي،وهذا يشير إلي أن الحركة قبلت منذ ذلك الحين الجلوس جنبًا إلي جنــب مــع أحــزاب شــيوعية وعلمانية والحوار معها فهي تراجعت عن التدين الســلفي الإخــواني – بالصيغة المعتادة وتحت تأثير ضغوط الواقع وحركة النقد الذاتي التــي دفع إليها التدين العقلاني .

كل هذا التطور سواء الفكري أو الاجتماعي أو السياسي إنما هــو نتــاج التفاعل مع التيار العقلاني وضغوط واحتياجات وتيارات الواقع التونسي وهو ما ساهم في نمو القراءات الاجتماعية في صفوف الحركة خاصة الجناح الطلابي، وذلك كمحاولة للاستفادة من كل التجارب الثورية الاجتماعية لفهم التناقضــات والصراعات الدولية والمحلية بين فئات المجتمع مع الحرص علي عدم التجاور عن السلفية الأصولية ولكن في حدود ما تسمح به النصوص من إمكانيات حتى إن انتهي الأمر إلي مخالفة اجتهادات سادت قديمًا أو حديثًا .

وكان من مظاهر هذا التطور تحول النظرة إلي النظام من مجرد نظــرة عقيدية تركز علي تكفيره إلي نظرة اجتماعية سياســية عقيديــة شــاملة تــدين ديكتاتوريته وعمالته واغترابه واستغلاله، أيضا تحول الموقف من اتحاد الشغل من التصدي إلي للإضرابات بحجة أن الشيوعيين هم الذين يقودونها وكــأن الله

عز وجل خلق الحركة لمقاومة الشيوعية إلي الدعم القوي لقضية الشغيلة وعقد العديد من الأنشطة خاصة ي المساجد والقرى والمدن لدعم قضاياهم وتقديم حلول الإسلام للمشكلات العمالية وذلك منذ عام ١٩٧٨م[١] .

أما التيار العقلاني فكان في البداية ساخطًا علي الأفكار السائدة والرموز والهياكل والأساليب مما جعله ينفصل عن البنية التنظيمية للجماعة الإسلامية آنذاك، وكان يهاجم التيار الاخواني السلفي والتدين التقليدي دون تمييز بين ما ينبغي أن يهدم وما هو إيجابي يجب الاحتفاظ به وسرعان ما تطور الهجوم علي الإخوان إلي الهجوم علي السلفية دون تحديد دقيق للسلفية المراد هدمها، بالإضافة إلي الهجوم الشامل علي نقد مدرسة أهل السنة جملة وهو ما أدي به إلي الانفصال عن الجماعة وإنشاء تيار دعوي باسم اليسار الإسلامي واختيار صفة الإسلاميين التقدميين[٢] ولكن مع استمرار التفاعل مع الجماعة الإسلامية والتي كانت تضم القطاع الأوسع من الإسلاميين التونسيين حتى بعد أن عبرت الجماعة الإسلامية عن نفسها في إطار تنظيم سياسي عام ١٩٨١م، كما عمل التدين العقلاني علي الحد من غلوائه وخفف من حدة هجماته سواء كان ذلك بفعل ضغط الواقع أو بفعل التفاعل مع التيار السلفي والتدين التقليدي أو خشية أن تستغل مواقفه في التشهير به خاصة بعد أن أصبح خارج التنظيم، فلم يعد يطرح قضية التخلي عن الحدود، وتخلي عن مقولة اليسار الإسلامي واستبدلها باسم أقل إثارة لحافظة السلفية ولكنه ظل يحتفظ برؤيته الأساسية حول أولوية العقل علي النص، وظل محافظًا علي موقفة من تطوير الشريعة بما يتلاءم مع تطور الواقع من دون تمييز في مجال التطوير والثبات في الشريعة، حتى وإن أدت مقتضيات التطوير إلي تجاوز ظواهر النصوص القطعية وتعطيلها تحقيقاً للمقاصد، كما هو الشأن في مسألة تعدد الزوجات، فاعتبرت مجلة الأحوال الشخصية التي أصدرها النظام البورقيبي مكسبًا تحرريًا بالإضافة إلي اتخاذ العقل لا النص مقياسًا للرؤية، وعلي الرغم من أنهم خففوا بعد الشيء من هجومهم علي السلفية إلا أنهم عملوا علي بذل الجهد للتقرب من اليسار واليسار

---

(١) **نفسه**، ص ٣٠٦.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٢٠٣ .

الماركسي بالذات علي مستوي الفكر والممارسة سواء بتبني الموقف الماركسي من السلفية القديمة والحديثة أو في الموقف من الملكية، وفي المجال السياسي أعلنوا أنهم لو خيروا بين الحزب الشيوعي وبين حركة الاتجاه الإسلامي لاتجهوا نحو الأول لامتلاكه برنامجًا واضحًا[١] .

** ** **

المطلب الثالث: موقف الحركات الإسلامية من القضايا العامة:-

شهدت الآراء والمواقف الفكرية للحركات والتيارات الإسلامية بتونس مجموعة من التغيرات تستهدف التكيف مع متطلبات الواقع التونسي، وتتسم هذه المواقف بالحنكة تجاه مخاطبة المجتمع والنظام السياسي في أن واحد وذلك إما لأنها تدرك جيدًا أنها لو لم تأخذ في حسبانها التغيرات الجذرية الثقافية والاجتماعية التي استحدثت بالمجتمع فسوف تحكم علي نفسها بالعزلة عن المجتمع التونسي، أو لأنها تتجنب النقد الفكري محليًا ودوليًا، وفي إطار ذلك تجاهلت معظم الحركات طرح حتى الثوابت التي تؤمن بها من قبيل تطبيق الشريعة الإسلامية وتنفيذ الحدود وتعديل قانون الأحوال الشخصية ، بل انطلقت في عملها السياسي بشكل هادئ ومتزن. وبما أنّ الواقع الثقافي التونسي كان معقدًا ومليئًا بالكثير من الممارسات والقناعات التابعة للغرب عمومًا ولفرنسا تحديدًا فإنها عملت علي تغيير هذا الواقع بالدرجة الأولى وتصحيح المفاهيم حول الإسلام الحضاري، وبدأت الاتجاه نحو بلورة نشاط ذي طابع إسلامي حمل معه إشكاليتين جوهريتين بقيتا حاضرتين في السجال الفكري إلى عقود طويلة، وهما:-

١ - إشكالية العلاقة مع الغرب وثقافته ونموذجه الحضاري.

٢ - إشكالية البديل الاجتماعي، والنموذج الخاص القابل للحياة في العصر الحاضر.

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٣٠٦ .

وعلى خلفية هاتين الإشكاليتين جرت فعاليات داخل الحركـــة الإســـلامية نفسها فانشقت بعض التيارات وتفاعلت أفكار جديدة.

ومع بروز الجانب السياسي- النضالي لهذا الاتجاه حدثت تغييرات وتطورات فكرية في خطاب الإسلاميين التونسيين تجاه بعض القضايا لتؤكد إمكانية أن يتطور الخطاب الإسلامي المعاصر للتفاعل مع روح ومتطلبات العصر السائد معرفيًا ومجتمعيًا وما يتعلق بها من إشكاليات وتحديات زمانية ذات بعد فكري أو حضاري مجتمعي فكانت الأهداف الأساسية للحركة مماثلة لتلك التي لجماعة الإخوان المسلمين بمصر متمثلة في : تحرير الأرض من النفوذ الأجنبي، وإقامة أحكام الشريعة الإسلامية على أساس الدولة الإسلامية. ومع وتكييف الحركة مع السياقِ التونسي. تغيرت المواقف حول مختلف القضايا الجوهرية تغيرت آراء كلاً من راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو بما في ذلك النشاط الإسلامي، وتطبيق الشريعة والقانون وضع المرأة. والاعتراف بالتعددية والتسامح والحرية والديمقراطية، وليس فقط كجزء من الثقافة الأوروبية ولكن من التراث العالمي(١)، لذا سوف نتعرف علي هذا التطور من خلال مناقشة ممارسات وخطب وكتابات الشيخ راشد الغنوشي والذي يعد من أبرز زعماء الفكر الإسلامي بتونس، والتي أنتجت منذ سبعينات القرن الماضي حتى الأن ويمكن الإشارة إلى أبرز محطات هذا التطور من خلال مجموعة من القضايا من أهمها قضايا دور التنظيم السياسي الإسلامي وعلاقته بالمجتمع، والديمقراطية والتعددية السياسية والغرب ونموذجه المجتمعي والمرأة:-

أولاً : دور التنظيم السياسي الإسلامي في المجتمع:-

يرى الغنوشي أن الحركات الإسلامية يجب أن لا تكون وصية على الناس والمجتمع ومحتكرة لتمثيل الإسلام مخطئًا موقف حسن البنا الذي جعلها وصـــيًا

---

(١) The Meir Amit Intelligence and Terrorism Information Center: "**The Muslim Brotherhood in the Arab World and Islamic Communities in Western Europe**, at,
www.terrorism-info.org.il/...n/pdf/ipc_e252.pdf

على المجتمع ويصل الأمر بالغنوشي إلى القول منذ منتصف التسعينات أن الحركات الإسلامية يجب أن لا تكون شمولية وانه إذا كان الإسلام شاملاً فلا يعني تلقائيًا أن الدولة في الإسلام شمولية أو أن الحزب والحركة الإسلامية يجب أن يكونا شموليين[١].

ثانيا : الديمقراطية والتعددية السياسية:-

يري بعض الباحثين أن التيار الإسلامي التونسي يعدُّ من أوائل التيارات الإسلامية التي شرعت الباب العملي ثم الفكري والفقهي للديمقراطية والتعددية السياسية والحريات وقد وعد الشيخ راشد الغنوشي منذ العام ١٩٨١ باحترام اختيار الشعب حتى ولو أدى إلى وصول الشيوعيين إلى الحكم كما تبنى الديمقراطية باعتبارها أفضلية لتحقيق الشورى. وقد تبدلت الأولويات والمفاهيم السائدة في خطاب الحركة الأم (الإخوان المسلمين) حول "تطبيق الشريعة" و"الحاكمية" و"الجاهلية" (تيار القطبي الذي اجتاح شباب الإخوان أو المنشقين عنهم منذ السبعينات) ومواجهة الأنظمة الكافرة، حسب تيارات أخرى منشقة، إلى تقديم الموضوعات التي تعطي الإنسان كفرد له أهمية خاصة في إطار الجماعة، تأثرًا بالخطاب الغربي الذي ركز على هذا الجانب من جهة وبظروف تونس التي اشتد فيها القمع والاضطهاد إلى حد فقدان الإنسان أبسط حقوقه الإنسانية وبالتالي قدرته على الاختيار بما في ذلك اختيار أداء فروضه الدينية وخياراته العقائدية.

من هنا احتل موضوع الحرية أولوية بارزة في خطاب رموز الإسلام السياسي التونسي منذ الثمانينات، باعتبار انه عندما توجد حرية فعلية يمكن للإنسان أن يمارس حقوقه الدينية من جهة ويمكن للشعب أن يكون أقرب إلى الطرح الإسلامي من جهة أخرى، وبالتالي يصبح خيار تقرير الحريات والسلم الداخلي من أهم المقدمات التي تتيح للإسلام والإسلاميين أخذ المكان المناسب داخل المجتمع، ويمكن بناء لهذا التحول الفكري تصنيف هذا الخطاب على أنه خطاب جديد في إطار الجيل المنبثق عن الإخوان المسلمين يعاكس الموجة

---

(١) حسين رحال :الفكر الإسلامي السياسي في تونس التحولات الفكرية وإطارها الاجتماعي ، م س ذ .

القطبية. ويعتبر أن الأولوية الكبرى ومركز الثقل في المشروع الإسلامي الإصلاحي يجب أن تكون مواجهة ثقافة الاستبداد من خلال تأصيل وتأهيل ثقافة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في الذهنية الإسلامية، وبناء عليه يصبح الخيار الأول الذي يجب أن يسعوا إليه هو "تكريس التعدد والاحتكام إلى صناديق الاقتراع والوصول إلى الحلول المعتدلة والوسطى من خلال الحوار والتنازلات المتبادلة، ومن ذلك تنمية الفكر الديمقراطي في الثقافة الإسلامية"(١) .

ثالثًا : الغرب ونموذجه المجتمعي:-

من بين التحولات المعرفية التي شهدها الفكر الإسلامي التونسي المعاصر ما يتعلق بصورة الغرب وحضارته، فقد كانت ذات نظرة سلبية وعدائية بالنظر إلى اعتبارات سياسية- دولية من بينها صورة الاستعمار والدعم الغربي للمشروع الصهيوني في فلسطين وسبب آخر أيضا هو دور النخب العربية المتغربة في استخدام المقولات الغربية الحديثة لإقصاء المجتمع المحلي وفرض أيديولوجيا غربية عليه واستخدام الآليات التقنية الحديثة في فرض استبداد الدولة وجهاز الحكم بدل من الاستفادة من التجربة الغربية في بناء مجال سياسي مستقر ودولة مؤسسات فعلية ودعم مواطنة حقيقية(٢)، كما أنها فشلت أيضًا في تأمين تنمية حقيقية تفي باحتياجات المجتمع، ولكن يفسر البعض هذه النظرة بأنها سطحية لأنها تحتوي على ثلاثة عناصر: اختزال الفكر الغربي وتبسيطه، والعداء لكل ما يحمله من فلسفات وقيم، وللرؤية الكوارثية لأوضاعه . والغرب في هذا المفهوم ليس الغرب الجغرافي، بل هو نظرة إلى الحياة أي مفهوم للعالم يجعل الأولوية للمادة على الروح، وهو بهذا المعنى الحضاري لا يشمل الكتلة الغربية والكتلة الشرقية فحسب، بل أنه ليلقي بظلاله السوداء على مجموعة الدول المدعوة بدول العالم الثالث الذي لا يزال مبهورًا بما قدمه الغرب من أشياء(٣) ، ثم تطورت هذه النظره وهو ما عبر عنه الغنوشي بمقولة سابقة عليه لتبرير الأخذ من الحضارة الغربية ما ينفع مجتمعاتنا باعتبارها "بضاعتنا ردت

---

(١) نفسه.

(2) نفسه .

(٣) توفيق المديني، م س ذ، ص ٢٤٩ : ٢٥٣ .

إلينا" كما أنه ميّز مثل كثير من رفاقه العلمانية المحلية المستبدة عــن علمانيــة الغرب التي جاءت في سياق آخر خاص بــه واســتجابة لظــروف اجتماعيــة وشعبية، وفي موقف يعكس ظروف بلده يقارب الغنوشي العيش في ظل نظــام استبدادي قمعي علماني في العالم العربي والعيش في ظل نظام غربي علماني، فسيختار العيش في ظل علمانية وديمقراطية الثاني بحلوها ومرها[١].

رابعًا: قضية المرأة:-

إنطلق بدايات الخطاب الإيديولوجي الإسلامي في رؤيته للمرأة، من أنهــا صارت من جديد عرضة للاستغلال التجاري، تعــاني مــن الدونيــة والظلــم والاضطهاد، فهذا الوضع ليس وليد الإسلام بل نتاج للانحطاط والجاهلية الحديثة فثمة فوارق أقرها الإسلام بين المرأة والرجل سببها الحــرص علــى كرامتهــا وسلامة المجتمع، ويعتبر المرأة قاصرًا والوصاية عليها في كل الأحول واجبة. وكان هذا الخطاب يسعى لتبرير موقفه المتناقض باختلاف التكــوين الطبيعــي والاستعدادات الفطرية، كما ركز التيار الإسلامي السلفي فــي خطابــه علــى موضوع الإصلاحات التي شملت تحرير المرأة التونسية، بإعتبارها إصــلاحات تقود إلى مسار منحط وضائع للمرأة. وهو يعتبر أن تطور المجتمع فــي هــذا الاتجاه سلبي تمامًا ومنافٍ للإسلام. والنساء لدى التيار الإسلامي يقمن، مثلمــا يرد في السورة القرآنية بــ« التحجب [٢]» .

ولكن على غرار القضايا السابقة شهد الموقف من المرأة أيضًا تحولات واضحة تتعلق بدورها الاجتماعي ومشاركتها السياسية وإذا كانت تأثيرات الثورة الإيرانية ودور النساء فيها وأفكار حسن الترابي قد ساهمت في هذا الأمر، فإن آراء فقهاء ومفكرين آخرين كان لها الدور الكبير في تأمين التأسيس الفقهي الفكري لإعطاء المرأة صلاحية قيادة العمل الإداري والسياسي في الدولة، وطالت هذه التغييرات ولو جزئيًا الموقف من مجلة الأحوال الشخصية التونسية التي وجد في بعض بنودها أنصافا للمرأة وأن ٩٥% من بنودها مأخوذة من

---

(١) حسين رحال :الفكر الإسلامي السياسي في تونس التحولات الفكرية وإطارها الاجتماعي، م س ذ .

(٢) توفيق المديني : م س ذ، ص ٢٥٣ .

مجلة(١) الشيخ جعيط[٢]. ونلاحظ أن الإسلاميين في تونس في كثير من الاوقات استخدموا حقوق المرأة من أجل ترسيخ التحالف مع قطاعات واسعة من المناطق الحضرية الفرنكوفونية أو لتلميع صورتها الخارجية ، فقد أعربت حركة النهضة في وقت بن علي بن عن ضرورة الحاجة إلى الحفاظ على الحقوق المكتسبة للمرأة من جراء مجلة الأحوال الشخصية[٣].

** ** **

---

(١) حسين رحال: الفكر الإسلامي السياسي في تونس التحولات الفكرية وإطارها الاجتماعي، م س ذ .

(٢) ولد الشيخ جعيط عبد العزيز المعروف بمحمد العزيز بمدينة تونس في أوائل ماي ١٨٨٦. وهو ينتمي إلى أسرة عريقة اشتهرت بالعلم والسلطة. ودرس عبد العزيز جعيط في جامع الزيتونة وتخرج بشهادة التطويع في سنة ١٩٠٧، وانضم إلى هيئة التدريس فيها، وترقى إلى رتبة أستاذ في عام ١٩٣٥. تخرج على يديه أجيال من الطلاب تدين له بالفضل، وتعترف بسعة الإطلاع، وتقلد الشيخ جعيط كل المناصب التي تخوّل له ممارسة الإفتاء: أستاذ بجامع الزيتونة، مفتي المالكية، شيخ الإسلام، وزير العدل ومفتي الجمهورية التونسية بعد الاستقلال، وفي مجال التأليف، ألف مجموعة كتب منها: إرشاد الأمة ومنهاج الأئمة، الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية على مذهب المالكية، مجالس العرفان ومواهب الرحمان. وقدم الشيخ جعيط خلال عمره فتاوى كثيرة بالإضافة إلي العديد من الدراسات والمقالات التي نشرت في الجرائد التونسية والمجلة الزيتونية والصحافة والإذاعة التونسية، وذلك لانه تناول قضايا معاصرة مازال الجدال قائما حول بعضها إلى اليوم منها مجلة الاحوال الشخصية .ويصفه العديد من الباحثين بأنه من المجتهدين المجددين والمستنيرين، وبأنه قد "جمع بين سعة الفقه وحسن الاستدلال ودقة استخراج الحكم والإحاطة الشاملة بوجوه الرأي وبأصول المذاهب الإسلامية المختلفة...ويغلب عليها طابع التيسير وإستهداف المصلحة العامة. للمزيد من التفاصيل انظر : مولود عويمر: " **شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط وصلته بالجزائر(1970-1886)** "، في :-

http://www.odabasham.net/show.php?sid=54120

(٣)Emanuela Dalmasso and Francesco Cavatorta, **Op.cit**. p.224 .

المبحث الثالث

الإطار الحركي للحركات الإسلامية في تونس

يقصد بالإطار الحركي لحركات الإسلام السياسي بتونس مجموعة التغيرات التي طرأت علي تلك الحركات لتصل إلي وضعها فكريًا وتنظيميًا، فعادة ما تبدأ الحركات الإسلامية بالطابع الوعظي الديني ثم تتطور لتصل إلي حركة سياسية ذات توجه ديني إلي أن تصل إلي العمل بشكل قانوني في إطار حزبي، وتحتوي البيئة الاجتماعية والسياسية بتونس العديد من الجماعات والحركات والأحزاب والتي أكثرها تمثيلاً هو حزب النهضة ونتيجة لعدة اختلافات فكرية انبثقت منه مجموعة من إلي الأحزاب والجماعات الأخرى مثل مجموعة الإسلاميين التقدميين وحزب التحرير التونسي ومجموعة طلائع الفداء وتحتوي أيضا البيئة التونسية علي عدد اخر من القوي الإسلامية والتي نشأت نتيجة التفاعل مع الواقع التونسي في غياب النهضة خلال فترات زمنية معينة، لذا سوف نناقش في هذا المبحث الملامح العامة للتطور الذي مرت به تلك الحركات أو الجماعات وإلي أي مدي استطاعت النمو في إطار الواقع السياسي والاجتماعي بتونس، بالإضافة إلي الممارسة الاجتماعية والسياسية لها داخل المجتمع التونسي وأيضا معرفة العلاقات والروابط بين الحركات ذات المرجعيات المختلفة بتونس.

** ** **

المطلب الأول: الملامح العامة للإطار الحركي لحركات الإسلام السياسي بتونس:-

أولاً: حزب النهضة:-

مرت حركة النهضة بمجموعة من المراحل الفكرية والتاريخية حتى وصلت لهيكلها السياسي والاجتماعي والتنظيمي الحالي فتمثلت البداية في

الجماعة الإسلامية مرورًا بحركة الاتجاه الإسلامي ثم حركة النهضة وأخيرًا حزب النهضة،

المرحلة الأولي : الجماعة الإسلامية بين ١٩٧١- ١٩٨١ م:-

تمثلت البداية في أواخر الستينيات تحت مسمي الجماعة الإسلامية بعضوية العديد من شيوخ الزيتونة والعديد من المثقفين الذين أقتصر نشاطهم في تلك المرحلة على الجانب الفكري من خلال إقامة حلقات دينية في المساجد ومن خلال الانخراط بجمعية المحافظة على القرآن الكريم(١). وكانت مجرّد جماعة ثقافية وفكرية تتحرك من منطلق بعث الشخصية الإسلامية ووضع حدّ للضياع الثقافي والتبعية للغرب وتجديد الفكر الإسلامي ، وكانت المنطلقات الثقافية والفكرية وكانت تعتبر معركتها ثقافية بالدرجة الأولى بعيدًا عن العنف في صراعها مع التيارات العلمانية. وكانت الحلقات الداخلية للجماعة الإسلامية التونسية تركّز على أساليب تفعيل الدعوة الإسلامية وتكثيف التبليغ الإسلامي في مؤسسات التربية والتعليم وإيصال التبليغ الإسلامي إلى القرى والأرياف، وكان الغنوشي باستمرار يعلن أنّه ضدّ العنف والعنف المضاد، وكانت تركّز على:-

- الدروس الوعظية والحلقات الدراسية في المساجد .
- تكثيف المحاضرات في المعاهد الثانوية والجامعات .
- إقامة معارض للكتاب الإسلامي وما يتخلل ذلك من عقد ندوات وحلقات دراسية .
- المشاركة في مؤتمرات إسلامية داخلية وخارجية كملتقى الفكر الإسلامي الذي كان يعقد سنويًا في الجزائر .
- إقامة صلات مع شخصيات إسلامية خارج تونس على قاعدة التواصل الثقافي والفكري .
- تركيز الدعوة في أوساط النساء لإقناعهنّ بارتداء الحجاب وتبنّي الفكر الإسلامي على أساس أنّ المرأة نصف المجتمع وعلى أساس أنّ النظام التونسي عمل المستحيل من أجل تغريب المرأة التونسية .

---

(١) أعلية علاني : الحركات الإسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة بالحالة التونسية، م س ذ، ص ٦٣ : ٦٩.

- نشر المقالات الداعية للأطروحات الإسلامية في جرائد الصباح، المعرفة والجيب والفجر في وقت لاحق[1] .

المرحلة الثانية: من الجماعة الإسلامية إلي حركة الاتجاه الإسلامي :-

مع توسيع قواعد الحركة وتفاعلاتها مع الانتفاضات التي شهدتها البلاد خلال مرحلة السبعينات خاصة الإحداث العمالية لسنة ١٩٧٨ انتبهت الحركة إلي ضرورة مراجعة أطروحاتها باتجاه تعميق العناية بالجوانب الاجتماعية لفئات الشعب واعتبار العدالة الاجتماعية مطلبًا وهدفًا رئيسيًا لها، لذا تضاعف وعي الحركة بأهمية التركيز علي المسألة الفكرية وتأثيرها علي المسارات السياسية والاجتماعية بصفه عامة، فعملت علي الاستفادة من الفكر الإسلامي والأطروحات الحديثة آنذاك وقامت بعقد مؤتمر سري في عام ١٩٧٩ م أسست فيه الجماعة الإسلامية وتمت فيه أيضا المصادقة على قانونها الأساسي، وكانت الأدبيات الخاصة بها في تلك المرحلة ثقافية وفكرية وبعيدة عن المجال السياسي. ولكنها كانت تحدث إسقاطات على الواقع المعيشي. فالغنوشي مثلاً وعندما كان يلقي محاضرات عن العلمانية وضررها على المجتمعات الإسلامية كان البعض وخصوصًا في دوائر السلطة يفهمون ضمنًا أنّه يقصد الحالة التونسية والنظام تحديدًا لكنّ الغنوشي لم يكن يسمّي الأشياء بمسمياتها.

وكانت الحلقات الداخلية للجماعة تركّز على أساليب تفعيل الدعوة الإسلامية وتكثيف التبليغ الإسلامي في مؤسسات التربية والتعليم وإيصال التبليغ الإسلامي إلى القرى والأرياف. واستطاعت أن تخرج من تونس العاصمة إلى العديد من المناطق التونسية الأخرى . وكانت حلقات التشاور والبحث في مستقبل الدعوة الإسلامية في تونس وكيفية تفعيلها تتمّ في البيوت وبعض المساجد، وتمكّنت من استقطاب العديد من المثقفين والجامعيين والمعلمين حتى عرفت هذه الجماعة بجماعة النخبة، وربما هذا ما أدّى إلى عدم تحوّلها إلى مدّ جماهيري كما هو شأن جماعات إسلامية أخرى بدول عربية كالجزائر ومصر

---

(١) يحي أبو زكريا، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، م س ذ.

مثلاً. واستمرت الجماعة علي هذا المسار حتى نهاية السبعينات[1] لتدخل بعد ذلك الحركة مرحلة أخرى تعد بمثابة محطة هامة في تاريخها وهي مرحلة التحول علنيًا من الإطار الديني إلي الإطار السياسي :-

المرحلة الثالثة - التحول من الإطار الديني إلي السياسي (حركة الاتجاه الإسلامي ١٩٨١ - ١٩٨٩):-

عندما أعلن الحزب الدستوري الحاكم في تونس عن مشروع التعددية السياسية سنة ١٩٨١، فسرعان ما بادر أعضاء الجماعة الإسلامية التي كان يتزعمها راشد الغنوشي إلى عقد مؤتمر عام أعلنوا في ختامه عن حلّ الجماعة الإسلامية وتأسيس حركة جديدة باسم حركة الاتجاه الإسلامي، وأنتخب راشد الغنوشي رئيسًا لها وعبد الفتّاح مورو أمينًا عامًا لها، وتمّ الإعلان رسميًا عن هذه الحركة في ٦ يونيه ١٩٨١، وأعلنت أيضًا عن أهدافها كاملة .

ولم تكن فكرة تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي ذات الطابع السياسي محل إجماع بين كل عناصر الجماعة الإسلامية.فحول مستقبل الاتجاه الإسلامي برز اتجاهان الأول يمثله راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو وكانا يريان ضرورة المضيّ بالحركة نحو بلورة تنظيم على غرار تنظيم الإخوان المسلمين، والاتجاه الثاني ومن رموزه صلاح الدين الجورشي وأحميدة النيفر وزيّاد كريشان الذين رفضوا النموذج الإخواني واقترحوا إبقاء الحركة في بوتقتها الفكرية والثقافية، ومن رحم الاتجّاه الثاني تأسسّ ما عرف بالإسلاميين التقدميين. ولكن أصر راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو بمساندة مجموعة أخرى من الأعضاء علي إنشاء الحركة، وكانت هناك مبررات عدة جعلت الجماعة الإسلامية تخرج من الدائرة الفكرية إلى الدائرة السياسية، ومن هذه المبررات:

- نضوج الخطاب الإسلامي وبداية اقتناع كوادر الفكرة الإسلامية بضرورة لعب دور في الواقع السياسي التونسي.
- إغراق السلطة التونسية في حالة التبعية وضرورة التصدّي لها من خلال المساهمة في التغيير السياسي.

---

(١) مأمون كيوان : "الحركة الإسلامية التونسية وثورة الياسمين الشعبية، النشأة والمسار والدور المأمول"، **جريدة الوحدة الإسلامية** (لبنان: ع ١١٠، فبراير ٢٠١١).

- تحديّات التيارات والقوى العلمانية والتغريبية.
- التحديات التي عاشها العالم العربي والإسلامي مثل أحداث أفغانستان ولبنان وفلسطين وغيرها.
- انتصار الثورة الإسلامية في إيران بل إنّ الثورة الإسلامية جعلت الغنوشي يراجع بشكل واسع منطلقاته الفكرية وخططه وعن هذه الفترة وفقًا لما قاله: قامت الحركة الإسلامية في تونس بمراجعات في الفكر والمنهج أفضت إلى جملة من التوجهات تقوم على تأصيل الحرية والديمقراطية كمدخل لإصلاح المجتمع ، مدخل يرسي أساس المواطنة في الدولة كأساس للقبول بهذا الأساس الديمقراطي، ومشروع الحركة السياسية هو مشروع مجتمع مدني يقوم على التعددية السياسية والثقافية والانتصار للفئات الضعيفة والمحرومة(١).
- ويري بعض الباحثين أن الحركة الإسلامية كانت تعتبر خلال هذه الفترة هي القوة السياسية الوحيدة التي وسعت من دائرة استقطابها الاجتماعي و السياسي داخل شرائح البرجوازية التجارية وكبار الملاكين العقاريين والطبقة الوسطى، أي تلك الفئات الاجتماعية التي يرتكز عليها النظام(٢) .

كل هذه العوامل الداخلية والخارجية أدت بالفعل إلي تحول الجماعة الإسلامية إلى حزب سياسي تحت اسم الاتجاه الإسلامي برئاسة راشد الغنوشي، و عضوية عبد الفتاح مورو الذي أصبح أمينا عاما لحركة الاتجاه الإسلامي، وبن عيسى الدمني مسئولا عن الاتصالات وحبيب المكني عن بالإعلام. وتقدمت بطلب إلى وزارة الداخلية للحصول علي رخصة العمل القانوني، مؤكدة إيمانها بالتعددية والحرية والمشاركة السياسية في ظل النظام الجمهوري، و لكن لم تتلق أيّ جواب من وزارة الداخليّة، بل كان رد فعل السلطة علي هذه الخطوة عنيفًا فقامت بإيقاف أعضاء المكتب السياسي وكل القيادات المركزية والجهوية لتدخل

---

(١) يحي ابو زكريا، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، **م س ذ.**

(٢) توفيق المديني : المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، **م س ذ**، ص ٢٤٥.

الحركة منذ ذلك التاريخ المحن التي لم تنتهي إلا برحيل نظام زين العابدين بن علي في عام ٢٠١١ .

المرحلة الرابعة : التحول من حركة الاتجاه الإسلامي إلي حزب النهضة :-

نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية أهمها الانقلاب العسكري الذي قام به زين العابدين بن علي والإطاحة بنظام بورقيبة وتولي بن علي حكم البلاد دخلت الحركة مرحلة جديدة وهي مرحلة التحول من حركة الاتجاه الإسلامي إلي حركة النهضة، فمثل مجيء زين العابدين بن علي الانتفاضة من المحنة التي عاشتها الحركة وساهم في ازدياد أنشطة الحركة شعبيًا وسياسيًا، فسرعان ما سعت الحركة إلي وفاق مع الرئيس الجديد يتم بمقتضاه تمكين الحركة من رخصة قانونية، ورحبت الحركة بالإطاحة بالرئيس بورقيبة في ٧ نوفمبر ١٩٨٧، فيما قام النظام الجديد منذ الأشهر الأولى بالإفراج على أغلب أعضاء الحركة المسجونين. وفي ٧ نوفمبر ١٩٨٨ كانت الحركة من الموقعين على وثيقة الميثاق الوطني التي دعا إليها الرئيس بن علي كقاعدة لتنظيم العمل السياسي في البلاد.

والتزمت الحركة في تلك الفترة بالتدرج لتحقيق أهدافها وقامت بتزكية بن علي في انتخابات ١٩٨٩ م وشاركت في الانتخابات البرلمانية وتقدمت في الوقت نفسه بطلب رسمي لوزارة الداخلية للحصول علي التأشيرة القانونية وفي هذا الإطار جاء تغيير اسمها من حركة الاتجاه الإسلامي إلي حركة النهضة في ١٩٨٨ م حتى تتوافق مع قانون الأحزاب الجديد كحزب سياسي يملك إستراتيجية جديدة وتكتيكًا مختلفًا عما كانت عليه حركة الاتجاه الإسلامي، وأصدرت الحركة جريدة الفجر لتكون الناطق الإعلامي والسياسي باسمها. وعملت على تكييف نفسها مع الواقع السياسي الجديد، وشاركت في الانتخابات البلديّة بقوائم مستقلة حيث فازت في بعض المناطق التونسيّة. وحصلت على نحو ٢٠% من الأصوات حسب اعتراف السلطة، بما أهلها لتكون بمثابة خصم

سياسي جديد للنظام لذا فسرعان ما انقلب عليهم النظام مرة ثانية وعمل على محاولة التخلص منهم فلم يمنحهم الرخصة القانونية للعمل كحزب سياسي(١).

وفي سنة ١٩٨٩ أي بعد سنة واحدة من إطلاق سراح راشد الغنوشي عصفت الخلافات الداخليّة بحركة النهضة وأضطرّ العديد من قيادييها إلى تقديم استقالتهم، وقد نجحت السلطة التونسية في استقطاب العديد من القياديين في حركة النهضة. وبين ١٩٨٩ – ١٩٩٢ اندلعت في تونس أعمال عنف جرى على إثرها اعتقال العديد من القياديين في الحركة ومنهم حمّادي الجبالي رئيس تحرير جريدة الفجر الإسلامية وحكمت عليه المحكمة بالسجن لمدّة ١٥ سنة وكان الجبالي ــ بالإضافة إلى تولّيه رئاسة تحرير جريدة الفجر ــ عضوًا في المكتب السياسي لحركة النهضة. أمّا راشد الغنوشي فقد حكمت عليه محكمة أمن الدولة بالسجن المؤبّد في ٢٨ –٨–١٩٩٢.ويُذكر أن قياديين في حركة النهضة لم يتحمّلوا محنة الصدام بين الحركة والسلطة فغادر الحركة عبد الفتّاح مورو عقب خلاف كبير مع راشد الغنوشي كما استقال من الحركة كوادر قيادية منهم الهاشمي الحامدي وغيره واستطاعت السلطة بوسائلها وإغراءاتها أن تستميل عناصر قيادية من حركة النهضة إليها.

كما بدأت الحركة أيضًا التعرض لمجموعة من الاهتزازات التنظيمية والسياسية في أواخر الثمانينيات والتي كان للسلطة اليد الطولي في ذلك، وبدأت هذه الحركة من جهتها تستعدّ للاستقرار في المنفى وتحاول إعادة بناء نفسها. وبعد إطلاق سراح راشد الغنوشي بعفو رئاسي خاص غادر تونس وتوجّه إلى الجزائر وعندما تمّ اعتقال قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ٣٠ حزيران – يونيو ١٩٩١ طلبت السلطات الجزائرية منه أن يغادر الجزائر فتوجّه إلى السودان ومنها إلى بريطانيا حيث حصل على اللجوء السياسي وبات يقيم في العاصمة البريطانية لندن.

---

(١) **مجلة العرب القطرية**، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، نشأتها، تطورها، مستقبلها، (الدوحة :ع ٧٥٨٨ مارس ٢٠٠٩)، في :-

http://www.4shared.com/file/94370278/cc50d968/____.html

وفي بريطانيا عكف على إيصال صدى الحركة الإسلامية التونسية إلى مختلف المعنيين بهذا الشأن الإسلامي وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات التي تعقد في بعض المناطق العربية والإسلامية. وبسبب انتقال حركة النهضة إلى المنفى فقد فقدت الكثير من فعّاليتها السياسية وبات عملها يقتصر على إصدار البيانات، وحتى هذه البيانات الورقية راحت تقلق السلطات التونسية التي طالبت مرارًا وبشكل رسمي من السلطات البريطانية وضع حدّ لنشاطات الغنوشي، وكان ردّ الحكومة البريطانيّة أنّ الغنوشي لم يخرق القوانين المعمول بها في بريطانيا(١). واستمرت الحركة علي تلك الصراعات حتى قامت الثورة التونسية ورحل بن علي عن البلاد ودخلت تونس مرحلة جديدة أهلت لعودت العديد من القيادات الإسلامية والتي علي رأسهم الشيخ راشد الغنوشي لتدخل الحركة مرحلة جديدة من تاريخها وهي مرحلة حزب حركة النهضة الذي حصل فيها علي رخصة العمل القانوني في مارس ٢٠١١ بعد ٣٠ عاما(٢) والأكثر من ذلك فقد وصلت أيضا الحركة في هذه المرحلة إلي السلطة وأصبحت من أهم الفاعلين الرئيسيين في رسم مستقبل البلاد.

ومن رحم حركة النهضة انبثقت تيارات إسلامية بـرؤى وخيارات استراتيجيات أخرى ، ومن أهم هذه ما يلي:-

الإسلاميون التقدميون تونس: هو تيار إسلامي عقلاني الاتجاه ، أشتغل في أوساط الجماعة الإسلامية في تونس منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي في المساجد والجامعات والمعاهد التربوية ، وعندما قررّ راشد الغنوشي وعبد الفتّاح مورو تحويل الجماعة الإسلامية إلى حركة الاتجاه الإسلامي في بداية الثمانينيات ، عارض الإسلاميون التقدميون وعلى رأسهم أحميدة النيفر وصلاح الدين الجورشي وزيّاد كريشان وأصرّوا على الاستمرار في خطهم الإسلامي ضمن رؤيتهم الثقافية والفكرية والعقلانية، وقاموا بإعلان استقلالهم التام عندما

---

(١) **المرجع السابق.**

(٢) نزيهة بوسعيدي: "رسمي: **«النهضة» تحصل على التأشيرة، وامرأتان في المكتب التنفيذي**"، في :-

http://www.turess.com/alchourouk/183036

عقدوا مؤتمرهم التأسيسي في ٢٤ و٢٥ يوليو/ تموز ١٩٨٠، ولكنهم تعرضوا لضغوطات في عهد بن علي جعلهم يحلون الحركة لينضم معظم أعضائها السابقين في منتدى الجاحظ الذي يهدف إلى تنشيط الحركة الفكرية والثقافية في تونس ويستقطب أقطاب الفكر العربي والإسلامي(١)، وكان هذا التيار يحمل في بدايته ما يسمى بمذهب السلف الصالح وأقطاب السلفية القدامى والمعاصرين وأعتمد على مقولة اليسار الإسلامي، وكان يركّز على العقل أكثر من تركيزه على النص ، وحملوا على عاتقهم فكرة تجديد الإسلام وطرح كل الأطروحات التي تعلقت به الفقهية والعقائدية والأصولية وغيرها ، كما أنها تبدو أقرب إلى ما يسمى داخل الحركات الإسلامية عموما بالاتجاه التربوي أي القائلين بأسبقية تربية أفراد المجتمع الإسلامي على تجنيدهم وتجييشهم سياسيا لذا لم يكن هاجسه السياسة والوصول إلى الحكم، وكانوا يطالبون بثورة ثقافية لأنّها تمثّل عنصرا جوهريا في إعادة بناء وعي المجتمع و أن تتمّ بعد ذلك عملية إعادة هيكلة المجتمع كما أن هذه الحركة ترفض التعصب والانغلاق الفكري، وتتخذ موقفا عقلانيا مستنيرا من التراث الإسلامي وتنفتح على مختلف الاتجاه الفكرية التقدمية عند السنة والشيعة، وأيضا تنفتح على الاشتراكيين والليبراليين، حيث تأثروا بمدارس سنية يسارية مثل فتحي عثمان وحسن حنفي، ويسارية شيعية مثل مجاهدي خلق وعلى شريعتي، وتبنت الديمقراطية الممزوجة بنوع من الاشتراكية(٢).

ب-حزب التحرير الإسلامي:-

تأسس حزب التحرير عام ١٩٥٣ في مدينة القدس الشرقية (تحت الحكم الأردني)، على يد القاضي الفلسطيني، تقي الدين النبهاني، بعد تأثره بأحوال العالم الإسلامي آنذاك إثر سقوط الخلافة(٣) العثمانية في تركيا عام ١٩٢٤. فهو

---

(١) صبري محمد خليل :"**اليسار الإسلامي**"، في :-

http://sudanyiat.net/articles.php?action=show&id=1692

(٢) **المرجع السابق**.

(٣) **الخلافة الإسلامية** : من الاتجاهات المبكرة في تاريخ (الفقه السياسي) ذلك الذي ينادي بعودة الخلافة الإسلامية مرة أخري، وكان ذلك رداً على عاملين رئيسيين: الأول: سقوط

يرى أن نكبة فلسطين، ما كانت لتحصل لو كانت دولة الخلافة الإسلامية قائمة وشرع الله مطبق. وكان النبهاني -الذي توفي عام ١٩٧٩ في بيروت- على علاقة جيدة بعدد من قادة ومفكري حركة الإخوان المسلمين في مصر إلا أنه لم ينضم إليهم ، وينتشر حزب التحرير في مختلف بلدان العالم تقريبا، وينشط بين الأقليات المسلمة في الدول الأجنبية، ولكنه يعمل تحت حظر ومطاردة معظم أنظمة الحكم في البلدان العربية والإسلامية لسعيه لعودة الخلافة علي الرغم من عدم وجود لوائح واضحة حول الخلافة سواء في القرآن أو في الحديث النبوي، ولم يكن هناك أي توافق في الآراء بشأن هذه القضية، وعلاوة على

الخلافة الإسلامية على يد كمال أتاتورك والثاني: بروز ظاهرة تأييد إلغاء الخلافة وعدم اعتبارها من الفرائض الإسلامية والدعوة إلى علمانية الدولة، لمزيد من التفاصيل انظر حسان عبد الله:**الفقه السياسي الإسلامي المعاصر: اتِّجاهاته، قضاياه، مشكلاته** ، في : http://www.alwihdah.com/identity-and-citizenship/shura-and-democracy/principles-of-modern-islamic-political-jurisprudence-trends-issues-problems.htm

تتعدد التعريفات الخاصة بمفهوم الخلافة فيتحدث عنها الإمام الماوردي بأنها " الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، ويقصد بالإمامة الخلافة، ويقول إمام الحرمين أبو المعالي الجويني في شأنها " الإمامة رياسة تامة وزعامة عامة، تتعلق بالخاصة والعامة، وفي سياسة الدين والدنيا"، ويعرفها ابن خالدون " الخلافة هي حَمل الكافة علي مقتضي النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجية إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلي اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة علي صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به " للمزيد من التفاصيل انظر عبد الرحمن أحمد سالم : **الفكر السياسي الإسلامي، قراءة عصرية**، (القاهرة : دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٩) ص ٣٧، ٣٨ .

ويتضح من هذه التعريفات أن مسألة الخلافة لها جانب ديني يتمثل في مسئولية الخليفة أو الحاكم المسلم عن رعاية شئون الدين وصونه من كل ما يهدده داخلياً وخارجياً وتمكين المسلمين من ممارسة كافة شعائره دون شعور بالخوف أو التعرض للاذي أو الاضطهاد، والجانب الثاني يتمثل في إدارة شئون الرعية بما يحقق مصالحهم الدنيوية في ضوء المفاهيم الدينية الأساسية وهو ما يؤكد أن مفهوم الخلافة لا يفصل بين الدين والدنيا أو الشئون السياسية.

ذلك، لا تعتبر الخلافة شرط ضروري للعقيدة أو لتحقيق المصالح العامة.بالإضافة إلي أن النبي محمد عليه الصلاة والسلام لم يتم إرساله للوفاء بأي سلطة سياسية(١).

بدأت أدبياته وأفكاره تصل إلى المغرب العربي في أوائل الثمانينات، من خلال بعض الطلبة الدارسين في جامعات ومعاهد أوروبا فضلا عن بعض المغاربة الذين ذهبوا إلى أفغانستان وباكستان وهي نفس الطريقة التي نشأت بها الجماعة الإسلامية مع اختلاف المصدر الفكري . وتعد تونس من أوائل بلدان المغرب العربي التي وصل إليها حزب التحرير وبدأ نشاطه فيها ففي يناير ١٩٨٣ حيث عقد عدد من الإسلاميين المؤمنين بفكر الحزب ـ والذين كانوا على مدار سنوات منخرطين في نشاطاته ـ الاجتماع التأسيسي الأول لهم، وأعلنوا عن تأسيس الفرع التونسي للتحرير، وأصدروا في أعقاب ذلك دورية سرية أطلقوا عليها اسم "الخلافة" وقاموا بتوزيعها داخل المساجد للتعريف بأفكارهم .

وينسب إلى هذه النشرة دور كبير في بث أفكار الحزب ليس في تونس وحدها بل في كافة دول المغرب العربي تقريبا، وأضطر أنصاره للعمل السري طيلة عقود في ظل النظام السياسي، لذلك ما زال لا يعرف الحجم الحقيقي للحزب على ارض الواقع لان معظم أنصاره لا يرتدون الزى الإسلامي التقليدي، و يعتمد الحزب على شبكة الإنترنت في نشر دعوته وأفكاره، وتدور أفكاره حول فكرة الخلافة المركزية وتطبيق الأحكام الإسلامية(٢). وكانت إستراتيجيته تنصّ على غرس أكبر قدر ممكن من العناصر داخل الجيش التونسي أو استقطابهم، لتتمكنّ في نهاية المطاف مجموعة من الضبّاط

---

(١)Bingbing Wu: Secularism and Secularization in the Arab World, **Journal of Middle Eastern and Islamic Studies** (Asia,Vol. 1, No. 1, 2007) p.60

(٢) علي عبد العال، **"حزب التحرير الإسلامي في تونس.. أي مستقبل؟"**، في :-
http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=19722.

الإسلاميين من الانقضاض على السلطة من الداخل، وقد نجح الحزب في استقطاب عشرات العسكريين الذين كانوا يمدّون الحزب بالذخائر الحربية والأسلحة الخفيفة في تونس.

ب- طلائع الفداء:-

هي مجموعة إسلامية مسلحة يتزعمها محمد حبيب الأسود وقد جرى الكشف عنها في عام ١٩٨٧ عندما اتهمّتها السلطات التونسية بالتخطيط لقلب نظام الحكم وإقامة دولة إسلامية[١]، وبعد توليّ زين العابدين رئاسة الدولة التونسية صدرت قرارات بالعفو عن الأعضاء المعتقلين من طلائع الفداء[٢].

ج- الحركة السلفية :-

بدأت الحركة السلفية في تونس كحركة دعوية خالصة تستند إلي الفكر الوهابي وتستهدف وفقًا لرؤيتهم تنقية الدين الإسلامي من الشوائب والبدع التي أصابته طوال القرون الماضية، وتذكر مجموعة من التقارير أن الحركة السلفية قد أنشئت في أواخر الثمانينات تحت اسم "الجبهة الإسلامية التونسية"، ولكنها وئدت بعد أسابيع فقط من تأسيسها، وجرى اعتقال جميع قيادتها والمنتمين إليها.[٣]، ثم عادت في الظهور مره أخرى موجه من التدين وفقًا للمنهج السلفي في بداية التسعينات وساعد علي انتشارها كونها حركة دعوية تتميز بقوة خطابها الذي يجذب الجماهير المتدينة خاصة فئة الشباب، بالإضافة إلي رفضها العمل السياسي وتركيزها على العلوم الشرعية والمساجد، وبالتالي تجنب مؤيديها ومتبعيها من عناء الصدام مع السلطات.

ولم تتطور السلفية إلى حركة جهادية أو حركة سياسية في تونس إلا بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ م وذلك نظرا لانخراط تونس في الحرب ضد الإرهاب

---

(1) مأمون كيوان: مأمون كيوان : الحركة الإسلامية التونسية وثورة الياسمين الشعبية، النشأة والمسار والدور المأمول، **م س ذ** .

(٢) أحمد الموصللي: موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، **م س ذ**، ص ٣٦٤.

(٣) سفيان الشورابي: "**في الظاهرة السلفية** "، **في** :-

http://www.microsoft.com/isapi/redir.dll?prd=ie&pver=6&ar=msnhom

وسعي بن علي إلي مناصرة الغرب في هذه الحرب، وذلك بممارسة الاعتقال العشوائي لكل من يرتاد المساجد أو تظهر عليه علامات التدين،وفي سنة ٢٠٠٧ انشأ النظام فرقة مكافحة الإرهاب و تسمى فرقة التوقي من الإرهاب و ذلك بعد إقرار قانون مكافحة الإرهاب في مجلس النواب و قد استغل البوليس السياسي تلك القوانين للنيل بالمعارضة على اختلاف أنواعها فيكفي أن يصلي الفرد الفجر حاضرا حتى يلقى القبض عليه ويحاكم.(١)

وبالرغم من الحديث عن مد متصاعد للسلفية الجهادية وتواجد ملحوظ في بين الأوساط الاجتماعية إلا أنه لا يبدو أن السلفيين في تونس منظمون في صفوف ضمن تيار سلفي معروف له زعاماته، وناطقون باسمه، وهيكل حركي وتنظيمي، كما هو الشأن في عدد من البلدان، لكن الثابت أنّ آليات التفكير والروافد العلمية والنقاشات تجمّعهم تحت مظلة منهجية واحدة تقريبًا، وتتوزع السلفية التونسية بين رافدين أساسيين:-

الرافد الأول وهو السلفية العلمية، وهي سلمية ونشاطها دعوي بالأساس، ويركز دعاتها جهودهم على الجانب الفقهي والعقائدي وطلب العلم الشرعي، وهم يتقيّدون بالمراجع لشرعية وفتاوى كبار علماء السلف.

أما الرافد الثاني فهو تيار السلفية الجهادية، وهذا الأخير بدأ يحقق انتشارا متزايدا، وانخرط فيه تونسيون شاركوا في عمليات جهادية كان أكثرها خارج بلادهم، خاصة في أفغانستان والعراق والجزائر وموريتانيا وليبيا، وعدد من المناطق المليئة بالصراعات عبر العالم(٢).فقد أثبت محامون من خلال تحقيقات الشرطة التونسية مع المئات من الشباب السلفيين الذين جرى اعتقالهم خلال

---

(١) **"نظام بن علي ساعد على تطور السلفية في تونس"**، في:-
http://tunisiainfo-infonews.blogspot.com/2011/05/blog-post_1155.html

(٢) شكري الصيفي:**"السلفيون في تونس.. بين رفض التنظيم السياسي وتصاعد نزعات الهيمنة"**، في :-
http://www.taleea.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2628%3A2012-03-06-17-39-00&Itemid=1

السنوات الماضية، أن اهتماماتهم لم تكن محلية، بل كان كل همهم التطوع للجهاد في العراق، أو السعي للتدرب في الجزائر، بغرض الانتقال إما للعراق أو أفغانستان أو حتى الصومال، ولم يثبت من ملف أي معتقل أنه كان مهتما بشكل خاص بما يجري في الساحة التونسية ، ولكن هناك مجموعة تونسية وحيدة تقريبا نسب إليها القيام بأعمال في البلاد، وهي مجموعة "جند أسد بن الفرات"، التي اتهمت بالسعي لقلب نظام الحكم عام ٢٠٠٧ بالتعاون مع الجماعة السلفية للدعوة والجهاد في الجزائر، وقد دفع أكثر المتهمين فيها بأنهم لازموا الجماعة المسلحة في محاولة للتخلص من "مضايقات" الشرطة لهم لكونهم ملتزمين دينيا وملتحين ويترددون على الجوامع، حسب تقارير صحفية[١].

ويتزعم الحركة السلفية في تونس، الخطيب الإدريسي (٥٦ عاما) الذي سجنته السلطات التونسية لمدة عامين، وأطلقت سراحه أوائل يناير ٢٠٠٩ بعد إنهائه عقوبة بتهمة «الإفتاء بقيام عمليات جهادية وعدم الإرشاد عن وقوع جريمة»، وتشير الكتابات المتعلقة بتطورات الحركة السلفية في تونس، إن الجيل الجديد من الشباب السلفي هناك لم يسمع من الشيخ الإدريسي، بل تعلّق بمشايخ ودعاة من مصر والخليج بعضهم توفيّ منذ سنوات وبعضهم لازال حيا[٢].واستطاعت المجموعات السلفية في تونس بعد الثورة أن تنظم هيكلها التنظيمي وتجمع صفوفها لتصبح من أكثر الجماعات المؤثرة في تونس ولكنها تتخذ العنف سبيلاً لتحقيق الأفكار والروي الخاصة بها .

د –الشيعة:

ظهرت الشيعة في تونس نتاج مجموعة من العوامل كانت أهمها العوامل السياسية التي ارتبطت في البداية بالثورة الإيرانية والتي ساهمت شكل كبير في إعطاء الحافز لبناء الجماعة الإسلامية بتونس وتحول الكثير من المذهب السني المالكي إلي المذهب الشيعي وكان من ضمنهم مجموعة تحسب علي الجماعة

---

(١) علي عبد العال :" **الانتشار المتزايد للسلفية الجهادية في تونس... والمتغيرات الجديدة**"، في :–

http://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=117018&page=2

(٢) نظام بن علي ساعد على تطور السلفية في تونس: م س ذ

الإسلامية في ذلك الوقت واستطاع أنصار هذا التيار من تأسيس أول جمعية شيعية تونسية في أكتوبر ٢٠٠٣ وهي "جمعية أهل البيت الثقافية" التي تتبع المذهب الإثني عشري السائد في إيران، وتعلن أنها تستهدف "المساهمة في إحياء مدرسة آل البيت ونشر ثقافتهم". ويرأسها عماد الحمروني وتتباين مواقفهما تجاه العمل العام أو التدخل في الشئون السياسية للبلاد فتتباين مواقف قياداتها بين مؤيد ومعارض بالفريق الأول أنصار التيجاني يرون ضرورة عدم التدخل في الشأن الوطني و اقتصار دور الشيعة على الدعوة ل"مذهب آل البيت" بالحكمة و الموعظة الحسنة و تجنب التعرض للنظام أو التآمر عليه، في حين يري الفريق الأخر أن شيعة تونس يهمهم الشأن الوطني و يتدخلون فيه ويقولون أن التونسيين المنتمين إلى مدرسة أهل البيت و منذ الثمانينات من القرن الماضي متواجدون على الساحة الوطنية و شاركوا مشاركة فاعلة لإسقاط النظام البورقيبي، ولكنهم حتى الآن لا يمتلكون أية صحيفة ناطقة باسم مذهبهم كما لا يوجد أي مسجد أو حسينية [١].

ساهم أيضا في دخول التشيع إلي تونس في تلك الفترة انتصارات المقاومة في لبنان وعلى رأسها الانتصارات التي حققها حزب الله، لذا فنلاحظ أن المدخل الرئيسي لنشأة الشيعة في تونس أرتبط بالسياق السياسي المحلي والإقليمي، واستطاع أنصار التيار الشيعي الدخول إلى بعض هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم سابقا وبعض المنظمات الشبابية كالكشافة وغيرها، بما سمح لهم بالوصول إلى فئات اجتماعية واسعة. وإلى جانب ذلك نشط التبشير الشيعي خاصة على الشبكات الاجتماعية، ومنها الفيسبوك حيث فتحت العديد من الصفحات التي سرعان ما تحولت إلى ساحات للسجال والجدل حول المذهب الشيعي، ويشترك فيها المئات من الشيعة من تونسيين وغيرهم، ولكن حتى الآن لا تتوفر أرقام رسمية حول عدد الشيعة في تونس، غير أن الدكتور محمد التيجاني السماوي و هو أحد رموز التشيع يقدر عددهم ب"مئات الآلاف"، و يقول إنهم منتشرون في أغلب محافظات البلاد، و يمارسون شعائرهم و طقوسهم

---

(١) نور الدين المباركي : "**الشيعة في تونس**"، في :-

http://alrased.net/site/topics/view/663

بحرية و دون أن يتعرضوا إلى أي نوع من المضايقات و يقال أيضا إن عدد الشيعة (المذهب الجعفري) كان لا يتجاوز العشرات في أواخر الستينات و بداية السبعينات من القرن العشرين ، لكنهم بدأوا في التوسع و الانتشار بفضل الدعاة و توفر المراجع و الكتب الشيعية، إلى أن بلغوا هذه المرحلة، بالإضافة إلي هذا يرى شيعة تونس أن مذهب "آل البيت" ليس غريبا عن البلاد و أنما تعود جذوره إلى" آلاف السنين[1]"

** ** **

المطلب الثاني: الممارسات الاجتماعية والسياسية لحركات الإسلام السياسي:-

بدأت الحركات الإسلامية بتونس من واقع الفراغ السياسي والاجتماعي للأحزاب السياسية سواء المشاركة في السلطة أو المعارضة لهـا، واستفادت الحركات الإسلامية من هذا الوضع بتكريس جهودها ودعم انتشارها داخل المجتمع لتعبئة أكبر عدد وإقناعهم بأن الاتجاه الإسلامي هو البديل الأمثل لإحياء الهوية الإسلامية وتحقيق النمو وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمستضعفين وغيرهم، وللتغلغل في أي مجتمع بصفة عامة هناك من الفئات الاجتماعية التي تمكن أي طرف سياسي من التواجد علي الساحة السياسية للبلاد إذا أحسن الاهتمام بمناصرة قضاياهم وهي عادة الفئات التي لم تحصل علي حقوقها الشاملة في ظل سياسات النظام الحاكم ، وقد أدركت الحركة الإسلامية بتونس أنه ينبغي عليها التكييف مع واقع ومتطلبات المجتمع التونسي الذي تأثر بتقاليد وثقافات الغرب، لذا فقد ركزت الحركة علي مجموعة من الخيارات والاهتمامات تدور حول ثلاث قطاعات اجتماعية رئيسية، منها ما فرضته طبيعة عمل مؤسسيها ومنها ما هو محاولة للتكييف مع متطلبات المرحلة سواء داخليًا أو دوليًا، وتدور هذه الاهتمامات حول قطاع الشباب والعمالة والمرأة معتبرة جهودها معبرة عن المستضعفين وهو ما سوف نراه من خلال ممارستها الاجتماعية تجاه تلك القطاعات، أما الممارسة السياسية فقد تأثرت كثيرًا السياسات القمعية من قبل النظام الحاكم فيمكن أن تُختزل في محاولات أو

---

(١) نفسه .

مواقف ذات طابع سياسي أو من قبيل المشاركة السياسية اللهم ممارسة فعلية واحدة وهي المشاركة في الانتخابات التشريعية في أواخر الثمانينات ولكن سرعان ما قمعت من قبل نظام بن علي .

أولاً - الممارسة الاجتماعية: -

أ- الممارسة الاجتماعية تجاه الشباب:-

نشأ معظم الشباب الذين عاصروا ميلاد وتحركات الحركة في سياق مجتمعي متأثر بثقافة وأفاق اجتماعية ومهنية مختلفة عن أسلافهم وذلك بفضل التنشئة الاجتماعية التي مروا بها والتي أدت بهم إلي غربة الهوية والمعاناة من سلبيات النظام الرأسمالي بالإضافة إلي المعاناة من الازدواجية الثقافية ما بين هيكلة مؤسساتية إدارية علي النمط الأوروبي وبين ثقافة وذاكرة وروح إسلامية والتي انعكست بشدة في المجال التربوي والتي عمدت الحركة علي التركيز عليه اجتماعيا وحركيًا، فيعتبر الشباب بالنسبة للحركة أهم العناصر النافذة للسياسة الثقافية خاصة من خلال الانتفاضات الطلابية .

ويتضمن الخطاب الإسلامي للحركة بأن الشباب لم يعودوا منبهرين بالغرب ولا بالوعود التي جاءت عقب الاستقلال، فهم يدركون سواء عن طريق التجربة أو طريق الحس بأن ذلك لا يمكن أن يضيف شيئًا لخلاصهم الفردي كما أن المنظومة الفكرية السائدة آنذاك ليست في المستوي الذي يمكنها من تحقيق الخلاص الجماعي، لذا تعمل الحركة علي موائمة خطابها السياسي مع توجهات الأجيال الشابة، كما عملت علي فتح أبوابها للشباب بهدف المساهمة في تكوينه الأيديولوجي . واستخدمت في ذلك عدة وسائل والتي من أهمها المساجد والجلسات والحلقات التي كانت تعقد به ثم استخدمت الجامعة كوسيلة مُثلي لاستقطاب الشباب لأفكار الحركة(١) .

بً- الموقف من قضايا المرأة: -

أحدث بورقيبة مجموعة من التشريعات والممارسات التي أعطت للمرأة التونسية دورًا واهتماما كبيرًا داخل المجتمع التونسي بصفه خاصة والمجتمع العربي بصفة عامة، وفي المقابل تعد قضايا المرأة من المجالات الهامة التي

---

(١) محمد عبد الباقي الهرماسي :"الإسلام الاحتجاجي في تونس"، م س ذ، ص ٢٨٠ .

يصعب علي الإسلاميين بحكم ارثهم الثقافي أخذ المبادرة في عمليـة التجديـد تجاهه ولكنها عملت علي تلك التغيرات والاندماج في نطاق الوقائع الحاضـرة، ولكن اختلفت سياسية الحركة تجاه تلك المتغيرات من وقت لأخر، فقد عرفـت الحركة طوال فتراتها الأولي من نشاطها بمناهضتها المعلنة للإصلاحات المتعلقة بالمرأة خاصة المتمثلة في مجلة الأحوال الشخصية ولكنها حاولت بعـد ذلـك مواكبة الوضع الذي اعتاد عليه المجتمع التونسي، فلم تعد تطالب بعودة المـرأة إلي المنزل أو رفض الاختلاط أو الدفاع عن تعـدد الزوجـات حتـى قضـايا الحجاب، وذلك يرجع إلي أن أفراد الحركة أكثر وعيًا بأن مشاركة المرأة فـي المؤسسات وفي سوق العمل أصبحت حقيقة ملموسة بالإضافة إلي أن عددًا مهمًا من النساء التحق بالحركة الإسلامية وكانوا يعملـون علـي الضـغط لتقويـة الأطروحات الإسلامية في مجال وضعية المـرأة والبعـد عـن الأطروحـات الإسلامية في مجال وضعية المرأة والبعد عن الأطروحات التي تعتبـر المـرأة غير عامل لإعادة النوع وأداة للاستمتاع فقط [١].

ج- الموقف من قضايا العمال: -

كانت الحركة الإسلامية في بدايتها تركز بشكل كبير رئيسي علي مشاكل الشباب ولكنها فوجئت بالتحرك النقابي عام ١٩٧٨م، فأدركت أنها أخطأت عندما نظرت إلي نفسها علي أن العناية الربانية التي اختارتها لكي تلعب دور الطليعة لهذا الشعب، فرأت أن دورها يختزل إلي متفرج علي الجماهير التـي تتحـرك وتسير كأنها رجل واحد خلف النقابة الوطنية وقياداتها وشعاراتها، ومـن هنـا أدركت ضرورة مراجعة أطروحاتها وأن متطلبات المرحلـة تقتضـي إقامـة علاقات عضوية مع الشعب ومشاكله واهتماماته كما يحددها الشعب نفسـه أي التفكير انطلاقا من القاعدة وليس من القمة أي من أسـفل لأعلـي وضـرورة المناضلة من خلال المنظمة النقابية وعن طريق الإضرابات والمواجهة . ومـن هنا ساهمت أزمة ١٩٧٨م في تحول التوجه الاجتماعي للحركة بتونس وكانـت أيضا بداية التسيس المعلن واكتشفت الحركة أهمية القطاع النقابي كقطاع حيوي في النظام الاجتماعي يجب العمل فيه، ولكنها في ذات الوقت كانت لـم تمتلـك

---

(١) نفسه.

خبرة العمل داخل النقابات إما لأنها لم ترث من الفكر الإسلامي مشروعًا اقتصاديا ملائمًا أو أنها لا تمتلك إسهامًا فعليًا في الاقتصاد المعاصر، لذلك كان عليها أن تدعو أفرادها بواسطة الدروس الجماعية إلي الالتحاق بالاتحاد العام للشغل .

وكانت إستراتيجية الحركة آنذاك تقف علي تبني المطالب الشعبية والدفاع عنها وتعمل علي إلحاق المطالب برؤيتها الخاصة وتنشر هذه الرؤية في صفوف العمال كما دعت أيضا أعضائها إلي العمل داخل المؤسسات والتشبع بالعقلية التي تحترم المؤسسة، ولا تجعلها تخضع لضغط الذات أو الانتماء، وبالفعل عملت الحركة علي التغلغل داخل المجتمع النقابي في نهاية السبعينات وسارت علي نهج التناغم مع متطلبات المجتمع التونسي كما هو لا كما تراه أن يكون[1]

ثانيًا : الممارسات السياسية :-

حددت الحركة الإسلامية خلال العقود الأولي من نشأتها ككيان سياسي أن النقطة المركزية لها في التوجه الإسلامي هي تركيز الحريات العامة وليس بإقامة الدولة الإسلامية وذلك ليس تنازلاً عن طرحاتها التاريخية ولكنها خضعت لمبدأ الواقع وليس لمبدأ الرغبة، وتري أنها طرفًا من الأطراف السياسية الأخرى وأنها مؤمنة بذلك وان الطريق الصحيح هو خوضها للانتخابات مقدمة اختياراتها للنموذج الاجتماعي الذي تريده وأنها تسعي لوضع مواطن أقدام لها في البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني وتشارك في الحكم ولو جزئيًا لتدريب أفرادها علي إدارة المؤسسات وعلي قيادة الجماهير وتعبئتها وتوعيتها بأهداف الحركة الإسلامية، إذ أنها تؤمن بأن المجتمع الإسلامي لم ينزل من السماء مكتملاً ولا سقط في يوم إنما بني حجرًا حجرًا .

وتكرر الحركة دائمًا أنها ليس لديها أي تحفظ تجاه أي طرف سياسي آخر، كان هذا إسلاميًا أو غير إسلامي وأنها لم تقدم تنظيمها تمثيلاً للإسلام ولكنها لها رؤية للإسلام وأنها تقبل الصراع الديمقراطي ولا تنفي وجود غيرها، فهي تطرح نفسها ضمن إشكالية الديمقراطية وليس ضمن أفق بناء الدولة الإسلامية، وأن إرادتها بإلحاق الإسلام بالواقع المعايش يدفعهم بالضرورة إلي

---

(١) نفسه .

التأكيد علي الحاكمية ولكن ليست علي الطريقة المودودي أو سيد قطب بل علي الشعب وعلي حكم الشعب، ومنذ عام ١٩٨٠م غابت المفاهيم المتعلقة الحاكمية وعدم قدرة البشر علي أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم أو أن يصبغوا القوانين وذلك للتكيف مع الواقع المجتمعي التونسي ، فعملت الحركة علي إرساء ذلك ببيانها التأسيسي إذ حولت الثلاثي التقليدي من (الله – الحاكم – الشعب) إلي (الله – الشعب – الحاكم)علي أن تكون علاقة فيها الشعب هو المستوي المركزي لإضفاء الشرعية علي الحكم بل وعلي المشروع الإسلامي أيضا[1] .

وتتضمن الممارسة السياسية للحركة مجموعة من المحطات الرئيسية والتي أهلتها في أن تحتل مكانة مؤثرة في تونس بعد الثورة، منها ما هو في إطار المشاركة من خلال الرأي ومنها ما هو ممارسة فعلية والتي من أهمها الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٩ التي حصلت فيها القوائم المستقلة التي دعمتها على ١٧ % من الأصوات[2]، وهو ما أدي إلي قمع النظام لقيادات الحركة وإبعادهم عن الحياة السياسية بتونس .

** ** **

المطلب الثالث: العلاقات الداخلية والخارجية لحركات الإسلام السياسي التونسية:-

تتعدد العلاقات الداخلية والخارجية للحركات الإسلامية والحركات السياسية الأخرى وذلك بفضل وحدة المصالح أو بسبب التشابه في الفكر والتوجه لذا سوف نقوم بالتعرف علي طبيعة هذه العلاقات من خلال المحاور التالية : -

---

(١) محمد عبد الباقي الهرماسي :"الاسلام الاحتجاجي في تونس"، م س ذ، ص ص ٢٧٠، ٢٧٥ .

(٢) شهرزاد عكاشة: **أول انتخابات ديمقراطية في تونس.. الأحزاب التونسية بألوان الطيف**، في :-

http://www.majalla.com/arb/2011/10/article55228250

أولا : العلاقات الداخلية –

١. علاقة النهضة بالإسلاميين التقدميين:–

كان حميدة النيفر من بين أهم قادة حركة الاتجاه الإسلامي، كما انه أول من قام بربط الجماعة الإسلامية بتونس رسميًا بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وعلي الرغم من ذلك فإنه أول من انشق عنها في عام ١٩٧٨ م، وأسس تيار اليسار الإسلامي الذي عرف بعد ذلك بالتيار الإسلامي التقدمي، ثم تلاه بعد ذلك مجموعة أخرى والتي من أهمها صلاح الجورشي(١)، وترجع أسباب هذا الانشقاق إلي اختلاف فكري حول بعض القضايا مثل تطبيق الشريعة الإسلامية وتجربة الاخوان المسلمين، ويضم هذا التيار مجموعة من المثقفين ومن رجال التعليم وصنفت هذه المجموعة بأنها تيارًا ثقافيا أكثر منه سياسيًا وكانت متأثرة بكتابات حسن حنفي ومحمد الجابري وفتحي عثمان ورضا محرم الذي له مؤلفات خاصة في تحديد ملامح اليسار الإسلامي وغيرهم ويعتبر هذا التيار أن المسلم اليساري هو الذي يجاهد في سبيل الله والمستضعفين ويناصر الأيدي العاملة التي يحبها الله ورسوله ويسعي إلي الحلول الجذرية للقضايا السياسية والاجتماعية ويؤمن بأن الجذرية لابد وان تستوعب الأصول والأسس والجذور في واقع الكيان المادي الروحي معا، كما انه يتمسك بالديمقراطية إذ

---

(١) **صلاح الدين الجورشي** هو أحد أبرز الإعلاميين على الساحة التونسية، ويتسم نشاطه الحركي بعدة محطات أهمها انتمائه في السبعينات إلى الجماعة الإسلامية والتي خرج عنها في نهاية السبعينات، ليكون أحد مؤسسي تيار اليسار الإسلامي إلى جانب الجامعي أحميدة النيفر، ثم انتمى إلى الهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وهو يتولى فيها خطة نائب الرئيس. كما أسس عام ١٩٨٩ منتدى الجاحظ وما زال يتولى رئاسته، والمنتدى مفتوح أمام رجال الفكر من العرب وغيرهم للنقاش حول مختلف القضايا الفكرية، وللجورشي العديد من الكتابات المتعلقة بالإسلام السياسي في تونس .للمزيد من التفاصيل انظر، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: **صلاح الدين الجورشي**، في : –
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%B4%D9%8A

هي حكم الله في المصالح والعلاقات الإنسانية، حيث لا يكون النص الإلهي القاطع في وروده ودلالاته[1].

وانطلاقا من هذه الكتابات شرعت مجموعة الإسلاميين التقدميين في إعداد البرنامج أو الرؤيا الفكرية التي جذبت المعارضين للخط الإخواني من داخل حركة الاتجاه الإسلامي، ولكنها لم تتمكن من أن تكون منافسًا جديًا للحركة وأصبحت محل نقد شديد من طرف رفاق الأمس ولذلك لم تكن علاقة حركة الاتجاه الإسلامي بهذه المجموعة حسنة رغم أنهما ينتميان لنفس العائلة الفكرية، وقد صدرت عن الحركة دراسات في نوفمبر ١٩٨٣ تتهم فيها اليسار الإسلامي بمعاداة الدين والتغريب وبالكفر والإلحاد وربما ذلك بهدف تحذير بعض عناصر التنظيم من الانضمام لهذا التيار .

وردًا علي ذلك سارعت المجموعة بالرد علي هذه الاتهامات وأكدت أن العمل المركزي للمنظومة الإسلامية التقدمية هو إقامة خطاب مستقبلي ينبني علي أرضية دينية أي الارتقاء بقراءة الإسلام إلي المستوي الايدولوجيا المناهضة للجمود والاستغلال والتعسف في ضوء مكتسبات العصر بعيدًا عن المسحة التمجيدية للماضي وتقديس السلف، ورغم أن هذه المجموعة حاولت أن تقدم فهمًا عقلانيًا ومتسامحًا للإسلام فقد بقيت بلا جمهور عريض وهو شأن الحركات الثقافية عمومًا وانحصر نشاط الإسلاميين التقدميين في السنوات الأخيرة بعد أن توقفت المجلة الخاصة بهم من الصدور في عقد منتدى الجاحظ وهو عبارة عن جمعية حصل هذا التيار علي رخصة تأسيسها منذ ١٩٨٨ م[2].

٢. علاقة النهضة بحزب التحرير: -

بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ م أصبحت فكرة إقامة الدولة الإسلامية مطلبًا جوهريًا لكل الحركات الإسلامية، ولكن اختلفت الآليات من قبل تلك الحركات، فنجد أن حركة الاتجاه الإسلامي عندما أعلنت عن تأسيس حزبها عام ١٩٨١ م متحمسة لإقامة الدولة الإسلامية عن طريق الديمقراطية كشكل

---

(١) اعليه علاني : الحركات الإسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة بالحالة التونسية، م س ذ، ص ٢٤٥ :٢٥١ .

(٢) نفسه .

وحيد للوصول إلي قيام حكم إسلامي وليس الجهاد، ولكن أغضب ذلك مجموعة من أعضائها المنادين بحكم إسلامي فوري، فبادروا إلي تأسيس نواة تنظيمية تابعة لحزب التحرير الإسلامي الذي يوجد مقره في الأردن، وكما ذكرنا من قبل فإن هذا الحزب يقر إفتكاك السلطة عن طريق القوة وينادي بضرورة العودة إلي الخلافة، وكانت العلاقة التي تربط بين حركة الاتجاه الإسلامي بمجموعة حزب التحرير بتونس حسنة، فلم يعرف عن الحركة أن هاجمتها مثلما فعلت مع الإسلاميين التقدميين، وهي تعرف أن هذه الجماعة لا تستطيع إفتكاك الحكم ولكنها تُعيد بنضالاتها الطريق لفائدة الحركة والدليل علي ذلك أنها عندما حُوكمت ثلاث مرات أيدت الحركة صراحة حق هذه المجموعة في العمل السياسي ونددت بالاحكام الصادرة ضدها عام ١٩٨٣ م [١].

٣. العلاقة مع منظمة الجهاد الإسلامي بتونس :-

كان أفراد منظمة الجهاد من قدماء المنخرطين بحركة الاتجاه الإسلامي وقد ظهر هذا التيار كرد فعل علي قبول الحركة بالنشاط العلني بمناسبة العفو الرئاسي الذي صدر بشأن قادتها في عام ١٩٨٤م وقد قامت هذه المجموعة ببعض الاعتداءات العلي مراكز البوليس ومن ابرز عناصرها كيلاني لوشاشي (ضابط بالجيش) والحبيب الضاوي وأحمد الازرق وقد صدرت ضدهم أحكام بالإعدام في عام ١٩٨٦م ويدعي أفراد هذا التنظيم أن منظمتهم هي التي قامت بتفجير النزل السياحية بالساحل في عام ١٩٨٧م كرد فعل علي الإعدامات التي صدرت ضد قادتهم لكن الأبحاث في قضية محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٨٧م رجعت مسئولية حركة الاتجاه الإسلامي في هذه الاعتداءات، وردًا علي هذا فإن قادة الحركة تبرئوا من عمل هذه المجموعة ويؤكدون أن مواقف وتحركات هذه المجموعة لا تلزم الحركة في شئ ومع ذلك لم يتندوا صراحة بأعمالها التي تتخذ طابعًا انتقاميًا بحتًا.

٤. علاقة حركة النهضة بأحزاب المعارضة التونسية :-

لم يحظ تنظيم في تونس بمساندة قوية من أحزاب المجتمع المدني كالتي حظت بها حركة الاتجاه الإسلامي، فكل أحزاب المعارضة المعترف بها

---

(١) نفسه .

وغير المعترف بها نددت في بياناتها بالمحاكمات التي شهدتها الحركة منذ عام ١٩٨١ وحتى ١٩٨٧ م كما طالبت جميعها بمنح الحركة الترخيص القانوني، ويقول الغنوشي أن هناك اختلافات وتناقضات بين الحركة وقوي المعارضة المختلفة ولكن ذلك هو الذي يبرز وجود تنظيمات مختلفة في البلاد، وأن هذه الخلافات ليست مانعًا للتعاون معها علي المستوي السياسي بشرط ألا تنفي وجود غيرها في البلاد، وقد شاركت الحركة في عدة لقاءات مشتركة مع المعارضة مثل لقاء ٣٠ ابريل ١٩٨١ الذي جمع الحركة مع حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية والحزب الشيوعي التونسي وذلك بهدف تنسيق الموقف تجاه مجمل قضايا مطروحة آنذاك وطنيًا وعربيًا ودوليًا، ولم تطرح هذه التنظيمات مسألة فصل الدين عن السياسة كشرط في التعامل مع الحركة لان الغاية الرئيسية التي كانت تدفعهم ربما كانت عزل النظام البورقيبي جماهيريًا والاستفادة من الزخم الشعبي الكبير للحركة، أما الحركة فكانت تهدف إلي التقرب لهم لمنع حصول تقارب بين السلطة والمعارضة لان ذلك سوف يكون علي حساب الإسلاميين، واختلفت أهداف المعارضة تجاه التعاون مع الإسلاميين فنجد أن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين كانت تهدف من وراء مساندة الحركة الاستفادة من أصوات الإسلاميين في الانتخابات في أي انتخابات لا تخوضها الحركة بالإضافة إلي وجود شريحة داخلية في صلب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين تطالب بتحالف قوي مع الإسلاميين بالإضافة إلي أن عددًا كبيرًا منهم كان ينتمي تنظيميًا لحركة الاتجاه الإسلامي وخرج منها بسبب الملاحقات الأمنية، أما الحزب الشيوعي فكان تأييده مشروطًا بضرورة الفصل بين ما هو ديني وما هو سياسي، وعن الأحزاب الأخرى الديمقراطية والقومية فهي لا تبدي عداء للحركة وتُصف مواقفها ضمن المواقف المعتدلة [١]

ثانيًا: العلاقة مع الحركات الإسلامية الخارجية : -

تعتبر حركة الإخوان المسلمين بمصر هي المرجع الأول في نشأة الجماعة الإسلامية بتونس وذلك من خلال البيعة التي أداها الغنوشي ومن بعده أحميدة النيفر للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين في مطلع السبعينات، فكان أول

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٢٥٠.

اتصال رسمي عام ١٩٧٤م، ولكن مع بروز الثورة الإيرانية بدأ التأثير الإخواني يتقلص لصالح الأشكال والأساليب المستوحاة من الثورة الإيرانية، ولكن لم تنهي العلاقة مع تنظيم الاخوان وذلك وفقًا لرؤية الغنوشي أن حركة الاتجاه الإسلامي لها علاقات مع سائر الحركات الإسلامية في العالم العربي بحكم رباط العقيدة الإسلامية، وأيضا تأكيد عبد الفتاح مورو أن الصلة التنظيمية بالتنظيم الدولي للإخوان استمر حتى عام ١٩٨٥م[١]، علي الرغم من ذلك تصنف بعض المصادر حزب النهضة على أنه إخوان تونس، كما أن رئيس الحركة ومؤسسها راشد الغنوشي عضو مكتب الإرشاد العالمي لجماعة الإخوان المسلمين[٢].

- كما كان للحركة علاقة وثيقة بالجبهة القومية الإسلامية بالسودان التي يتزعمها حسن الترابي والتي انطلقت بمطلع الثمانينات ثم أخذت تتمتن أكثر فأكثر علي حساب العلاقة مع الإخوان بمصر وذلك لما للتجربة السودانية من فاعلية في التأثير والتعبئة من وجهة نظرهم خاصة في العمل الاجتماعي والنسائي والتنظيمي[٣]
- وعن العلاقة بالجزائر فيصفها الباحثين بأنها علاقة متميزة لأن التنظيم التونسي علي دراية عميقة بما يجري في الجزائر، فالصلة بين التيارات الأصولية في البلدين ليست من قبيل صلات التعاون والتضامن بقدر ما هي صلة اتحاد وتماثل في مستوي الفكر وترابط وتشابك في مستوي المصالح لذا فتمتلك حركة الاتجاه الإسلامي علاقة متينة بحركة حماس الجزائرية.
- أما علاقة الحركة بدول الخليج وخاصة السعودية فلم تتبلور إلا في الثمانينات خاصة في ١٩٨١م أثناء الاعتقالات المتعددة لقيادات الحركة، فكانت القيادات السعودية تتعاطف مع الحركة نكاية في

---

(١) **نفسه** .

(٢) براء الخطيب :"**والإخوان المسلمون في تونس دليل**"، في :-

http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=527005

(٣) اعلية علاني الحركات الإسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة بالحالة التونسية، **م س ذ**، ص ٢٤٨.

بورقيبة وتتمثل العلاقة مع السعودية في توفير فرص العمل لأفراد الحركة الفارين من تونس، ويعتبر عبد الفتاح مورو أن العلاقة مع الخليج مرت بمرحلتين : مرحلة توتر ومرحلة انفراج

أ- مرحلة التوتر وكانت بسبب موقفين أولهما موقف الحركة من حادث الحرم المالكي الذي لم يعجب السلطات السعودية وثانيهما مساندة الحركة لإيران خلال الحرب العراقية الإيرانية في حين أن السعودية كانت في جانب العراق

ب-وعن مرحلة الانفراج فجاءت نتيجة عاملين أيضا أولهما مبالغة بورقيبة في معاداته للدين، وثانيهما إعدام أحمد الأزرق الذي سلمته السلطات السعودية لتونس بعد أن وعدتها بعدم إعدامه مع العلم بأن احمد الأزرق كان مسئولاً عن تنظيم مجموعة الجهاد ومهتمًا بمكتب الأفغان في مكة، فغضب النظام السعودي وأصبح لا يعبأ بتحسين العلاقة مع بورقيبة، وفي هذه الفترة تحسنت علاقة الحركة بالسعودية وأصبحت الجرائد الخليجية تتحدث عن اخبار وتحركات وأنشطة الحركة[١] .

ونظرًا لأهمية الجالية التونسية بالخارج سعت الحركة إلي فتح مكتب لها في باريس كما تم فتح فروع بالمغرب والجزائر والسعودية وانطلاقًا من مبدأ التضامن الإسلامي العالمي ربطت الحركة علاقات مع الجمعية الإسلامية الطلابية الأمريكية والتي يرسل لها التنظيم كل عام قائمة بالطلاب المعنيين لمتابعة دراستهم في الولايات المتحدة الأمريكية[٢] .

وفي ختام هذا الفصل ونتيجة لانتهاج النظام السياسي في تونس منذ الاستقلال لهذه الأطر الدستورية والقانونية والتطبيقية، تفككت البنية التحتية والاقتصادية للمؤسسة الإسلامية في تونس و طمست الهوية العربية والإسلامية للشعب التونسي مما أدي إلي رفض وغضب العديد من المثقفين ورجال الدين لهذه السياسيات خاصة بعد فشل النظام السياسي في تحقيق أمال وطموحات

---

(١) نفسه، ص ٢٤٩.

(٢) نفسه.

الكثير من الشعب التونسي وظهور فجوة بين النظام والمجتمع عمقتها الاختلالات الاقتصادية التي أصابت قطاعات عديدة أهمها قطاع الزراعة والتعليم، بالإضافة إلي ارتفاع معدلات الفقر وعمق الفوارق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وتوالت هذه الإختلالات إلي أن اجتمعت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ساهمت بشكل كبير في ظهور الصحوة الإسلامية في تونس واستمرارها حتى وقتنا هذا، ومن ابرز هذه العوامل دخول أفكار الإسلام السياسي من الشرق علي يد عدد من الشباب التونسي الذين تلقوا التعليم بالخارج أبرزهم الشيخ راشد الغنوشي ومشاركتهم في حلقات الذكر التي اشرف عليها شيوخ الزيتونة والتي استهدفت إحياء الحس الديني لدي الشباب المشاركين فيها، أيضا التقاء الشيخ راشد بالشيخ عبد الفتاح مورو وعزمهم علي تأسيس تنظيم إسلامي علي غرار تنظيم الإخوان المسلمين بمصر أطلقوا عليه اسم الجماعة الإسلامية واستمروا في التمهيد له إلي أن أعلن الحزب الدستوري الحاكم في تونس آنذاك عن مشروع التعددية السياسية عام ١٩٨١ م مما أدي إلي مبادرة أعضاء الجماعة لتأسيس حركة جديدة باسم حركة الاتجاه الإسلامي وتم الإعلان عنها رسميًا في ٦-٦- ١٩٨١م، ومن هنا ولدت أولي حركات الإسلام السياسي بتونس وتحولت هذه الحركة فيما بعد لحركة سياسية مدنية تحت اسم حركة حزب النهضة .

وهناك العديد من الباحثين والسياسيين والخبراء يربطون الحركة الإسلامية في تونس بحركة النهضة وذلك لأنها أكثر تمثيلاً وتنظيمًا وظهورًا علي الساحة التونسية علي الرغم من أن الساحة التونسية بها العديد من الجماعات والتيارات والأحزاب ذات التوجه الإسلامي والتي تتسم بتأثيراتها مختلفة في الحياة السياسية في تونس، فقد نشأت هذه الكيانات إما نتيجة الانشقاق من حركة الاتجاه الإسلامي مثل الإسلاميين التقدميين وحزب التحرير ومجموعة طلائع الفداء، أو نتيجة التفاعل مع الواقع التونسي مثل السلفيين والمجموعات الشيعية وغيرها .

وعن عضوية هذه الحركات فمعظم المنضمين لها لا ينتمون لعائلات ذات وجاهة اجتماعية أو منشأ ارستقراطي، بل أن معظمهم من أوساط ريفية أو

حضرية مغمورة وأكثرهم من الطلبة والأساتذة أو بعد الموظفين والحرفيين الصغار، ويعتقد معظم المنتمين لتيار الإسلام السياسي بتونس بأنه الأداة المثلي للتغيير أو لاسترجاع القيم الإسلامية للمجتمع التونسي، وتنتشر حركات الإسلام السياسي بتونس خاصة حركة النهضة في كل أنحاء الجمهورية ولكن بنسب متفاوتة، كما أنها تنتشر داخل معظم القطاعات الاجتماعية كالجمعيات المهنية والإنسانية والمؤسسات الثقافية ونوادي السينما والمسرح والمؤسسات الأمنية وغيرها، وعلي الرغم من تعدد الحركات الإسلامية بتونس وتعدد قياداتها وزعمائها إلا أنه يمكن القول بأنّ الحركة الإسلامية التونسية تتمحور حول شخصية راشد الغنوشي، وذلك على غرار تنظيم الإخوان المسلمين في مصر حول حسن البنا ، وفي نفس السيّاق حول عباسي مدني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعبد السلام ياسين في جمعية العدل والإحسان يعد الغنوشي أبرز وجوه حركات الإسلام السياسي بصفة عامة وأبرز قيادات حركة النهضة بصفة خاصة.

وعن الإطار الفكري لهذه الحركات فيدور حول تيارات فكرية محلية وأخري خارجية مستمدة أيديولوجيًا من تجارب مفكرين إسلامية من خارج تونس، واستطاعت هذه التيارات الانتشار داخل المجتمع التونسي بمعظم طوائفه لما لها من تأثير كبير وما تملكه من لغة وأدوات عقائدية تخاطب الحس الديني للمواطنين، وتدور المرجعية الفكرية لهذه التيارات حول ثلاث مكونات رئيسية (التدين التقليدي التونسي، التدين السلفي الإخواني، التدين العقلاني)، واستطاعت هذه المكونات من خلال تفاعلها مع بعضها البعض وتفاعلها أيضا مع خصوصيات المجتمع التونسي أن تطور الخطاب الأيديولوجي الخاص بها والتجاوب فكريًا وسياسيًا واجتماعيا مع متطلبات المجتمع التونسي وذلك لضمان الاستمرار دون العزلة، خاصة تجاه عدة قضايا رئيسية أهمها دور التنظيم السياسي الإسلامي في المجتمع والديمقراطية والتعددية السياسية، والغرب ونموذجه المجتمعي وقضايا المرأة، واستطاعت أيضًا أن تطور من إطارها الحركي .

فتتفق معظم هذه التيارات في طبيعة نشأتها كحركة دعوية أو وعظية ثم تتطور لتنتقل للعمل السياسي، فهناك من الحركات من استطاع الصمود ليطور هيكله التنظيمي ليندمج بالإطار القانوني للدولة خاصة حركة النهضة والتي مرت بعدة مراحل بداية من الجماعة الإسلامية مرورًا بحركة الاتجاه الإسلامي إلي حركة النهضة وأخيرا حزب حركة النهضة ذات الاعتراف القانوني، أيضا استطاع حزب التحرير من الحصول علي الاعتراف القانوني كما استطاعت المجموعات السلفية من تنظيم وتطوير هيكلها التنظيمي لتصبح من أكثر جماعات الضغط تأثيرا بتونس بعد الثورة، وتتعدد العلاقات الداخلية والخارجية لهذه الحركات وذلك بفضل وحدة المصالح بينهم فعلي الرغم من اختلافهم منهجيًا إلا أنهم متفقون نحو التوجه الإسلامي، بالإضافة إلي امتلاكهم علاقات مختلفة مع أحزاب المعارضة الداخلية

()() ()() ()()

الفصل الثالث

الديناميات السياسية بين النظام السياسي والحركات الإسلامية

أخذ نظام بورقيبة بعد الاستقلال يكرس سلطة الحزب الواحد بقمع المعارضين السياسيين من جميع الاتجاهات بلا استثناء حتى أنه نصب نفسه رئيسا لتونس مدى الحياة في منتصف سبعينات القرن الماضي، ورفض أي شكل من أشكال التعددية الحزبية وذلك وفقًا لما نصت به خُطبه آنذاك أن "الواقع والظروف الحالية جعلت قيام حزب آخر أمرا غير معقول، إذ لم يوجد تكتل له طريقة وأهداف ووسائل أخرى توفي بالصالح العام وتجمع حولها جانبا عظيما أو حتى متوسطا من الشعب التونسي " وأعتبر أن التعددية السياسية هي أداة للصراعات والمزايدات والتخريب .

وأتبع بورقيبة أيضا نفس المذهب بالنسبة للحرية وكان يري أنها تؤدي إلي تفتيت وحدة الشعب التونسي ويري أن فتح باب الحرية على مصراعيه يعطي من لا يستحقها أن يستعملها للهدم وزرع بذور الحقد والكراهية وتشتيت شمل الأمة وتقويض أسس الدولة وما من سبيل لمنح الحرية الكاملة على نحو ما هو موجود في بريطانيا إلا حين يصل مستوي الشعب التونسي إلى مستوى الشعب البريطاني(١)، فكانت هذه الرؤية هي الخلفية التي حكمت المجتمع التونسي عامة والمجتمع السياسي على وجه الخصوص، فيشير الواقع السياسي لتونس أثناء فترة حكم بورقيبة أنه ساهم في تكريس واقع سياسي يتميز بسيطرة الحزب الواحد علي الساحة التونسية والذي هو الحزب الاشتراكي الدستوري وبالتداخل الكامل بين الحزب والدولة واختزال كل من الدولة والمجتمع في شخص بورقيبة نفسه ورفض أي تنوع أو تعدد أو اختلاف سياسي أو تداول على السلطة.

---

(١) سالم لبيض : **"بورقيبة وإشكالية الهوية في تونس"**، في،

http://salemlabiadh.blogspot.com/2009/04/2003.html

وفي مقابل ذلك ظهرت العديد من عناصر المعارضة لهذا النظام في ١٩٧٠ شملت الجماعات الشيوعية والتي تعرضت للقمع والاضطهاد من قبل النظام ثم نشأت قوي المعارضة الإسلامية[١] والتي تنوعت هياكلها واتجاهاتها بتطور الحياة العامة بتونس، وكانت مواقف بورقيبة من الحركات السياسية المعارضة محكومة برؤيته السياسية القائمة على رفض إسناد الشرعية لأي كيان سياسي يمكن أن ينافسه أو ينافس حزبه في تسيير شؤون البلاد، بالإضافة إلى رفض شرعية الحركات التي تستند إلى شرعية الهوية سواء العربية أو الإسلامية . ولكنه أضطر إلى الاعتراف ببعض الأحزاب السياسية ومنحها الشرعية القانونية بعد الأزمة مع الحركة العمالية والنقابية عام ١٩٧٨ والحركة المسلحة التي شهادتها مدينة قفصة سنة ١٩٨٠، واكتفى بالاعتراف بالأحزاب التي نشأت تحت مظلة الحزب الحاكم، أما الأحزاب التي تتخذ من القومية العربية أو الفكر الديني الإسلامي مرجعية لها فقد رفضها منذ البداية أي منذ أن صدر قانون الأحزاب الذي يرفض قيام أحزاب تستند إلى شرعية اللغة أو الدين باعتبار أن هذه الجوانب قواسم مشتركة بين جميع التونسيين[٢] .

وقد عاصر نظام بورقيبة الحركة الإسلامية في مرحلتيها الأولي والثانية (أي مرحلة الجماعة الإسلامية ومرحلة حركة الاتجاه الإسلامي) واختلفت ديناميات تعامل نظامه مع هذه الحركات التي تستند إلي المرجعية الدينية من وقت لآخر، ففي البداية شجعت السلطات نشاط الجماعات الإسلامية بهدف القضاء علي الجماعات اليسارية[٣]. وجاء هذا التشجيع في إطار أن هذه الجماعة تركز علي الجوانب الوعظية والعقائدية دون التطرق للحياة السياسية،ثم بعد ذلك استخدم النظام العديد من السياسات القمعية التي استهدفت القضاء علي

---

(١)The Meir Amit Intelligence and Terrorism Information Center: "**The Muslim Brotherhood in the Arab World and Islamic Communities in Western Europe**", at,
www.terrorism-info.org.il/...n/pdf/ipc_e252.pdf

(٢) سالم لبيض : **"بورقيبة واشكالية الهوية في تونس"، م س ذ.**

(٣)The Meir Amit Intelligence and Terrorism Information Center: **Loc.Cit.**

هذه الحركات وذلك نتيجة تحول الحركة من الإطار الديني إلي الإطار السياسي المناهض لتوجه الحزب الحاكم .

واستمرت العلاقة بين النظام السياسي في تونس وبين الحركة الإسلامية بين المواجهة والتصادم إلي أن جاء حكم زين العابدين بن علي في عام ١٩٨٧م والذي ساهمت سياساته بالإضافة إلي مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في تطور الحركة الإسلامية ونشأة حركات إسلامية أخرى ذات مرجعيات واتجاهات مختلفة، وتبلورت علاقة جديدة بين نظام بن علي وبين الحركات الإسلامية بتونس وتفاوتت هذه العلاقة بين الدعم والمشاركة والقمع والاضطهاد، وتشير العديد من الدراسات إلي أن سياسات نظام بن علي عملت علي مواصلة ما بدئه بورقيبة منذ الاستقلال نحو الديمقراطية في إطارها المؤسسي فقط ولكنه اتجه تطبيقيًا نحو الدولة البوليسية التي تقمع كل الاتجاهات المعارضة للنظام الحاكم.

وكان النظام السياسي في تونس سواء في عهد الحبيب بورقيبة أو زين العابدين بن علي مثل معظم النظم السياسية في الدول العربية والأفريقية يستخدم سيادة القانون لتحقيق غايات سياسية خاصة به. مع عدم وضع آليات حقيقة تجعل الزعماء السياسيين يخضعون للمساءلة القانونية، أو إتاحة المجال للمنافسة الحرة لتداول السلطة من خلال انتخابات نزيهة منتظمة، أو دعم الثقافة السياسية لتوجهات الشعب(١)، وهو ما أدي إلي اشتراك كلا النظامين في عدم منح أي حزب قائم علي مرجعية دينية التأشيرة القانونية،إلا أن نظام بن علي اختلفت ديناميات تفاعله مع الحركات الإسلامية في تونس من حركة لأخرى باختلاف توجه تلك الحركات فنجد في بعض الأوقات يحدث وفاق بين النظام وحركة ما، بينما يطارد حركة أخرى في حين التغاضي عن أنشطة جماعة ما ويرجع ذلك إما لتحقيق أهداف سياسية من قبل أحد الطرفين أو أن هذه الحركات لم تفعل من

---

(١)Mark Tessler: " **Islam and democracy in the Middle East: the impact of Religious orientations on attitudes towards Democracy in four Arab Countries**"(New York: Comparative Politics, vol. 34, No .3, April, 2002) P 338 .

التحركات الميدانية أو الإعلامية ما يثير حافظة السلطة أو أنها لم تتجه نحو المعارضة الصريحة لتوجه النظام الحاكم، ويعود ذلك إلي اختلاف حيثيات فترة حكم الحبيب بورقيبة عن فترة بن علي فيما يتعلق بالسياق السياسي بالنظام وأيضا المرحلة الفكرية والتنظيمية لتلك الحركات، وتأرجحت الأساليب المستخدمة بين الدعم والموافقة وبين العنف والاضطهاد والملاحقات الأمنية من فترة لأخرى .

واستمرت تلك الديناميات بين النظام والحركات الإسلامية بتونس إلي أن قامت الثورة الشعبية في تونس ضد نظام زين العابدين بن علي الذي تولي السلطة لمدة ٢٣ عامًا (منذ ١٩٨٧م و حتى ١٤ يناير ٢٠١١)، حيث بدأت احتجاجات الانتفاضة الشعبية المناهضة للنظام السياسي بتونس في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ والتي أطلق عليها اسم ثورة الياسمين، وترجع أسباب هذه الثورة إلي مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اخفق نظام بن علي في تحقيقها للشعب التونسي، مما تترتب عليها ارتفاع نسبة البطالة ونقص الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وانتشار القمع والاستبداد والفساد علي نطاق واسع بكافة أنحاء البلاد التونسية، فضلاً عن انتشار فرض النظام للقيود الشديدة علي المشاركة السياسية وإتباع آليات انتهاكات حقوق الإنسان وحرية التعبير .

واتسعت هذه الاحتجاجات علي نطاق مجتمعي واسع، وعمل زين العابدين علي احتواء الأزمة بتقديم سلسلة من التنازلات والوعود بشأن الحقوق السياسية والمدنية وذلك في محاولة لوقف الاضطرابات ولكن لم تنال هذه الوعود استرضاء المتظاهرين بل واصلوا الضغط من اجل استقالة بن علي وحل الحزب الحاكم علي الفور، وبالفعل اضطر بن علي للهروب إلي المملكة العربية السعودية في ١٤ يناير٢٠١١[١]، ومنذ ذلك التاريخ دخلت الحياة السياسية والاجتماعية بتونس مرحلة جديدة أُطلقت عليها المرحلة الانتقالية، وصاحب هذه المرحلة العديد من التغيرات التي ساهمت بشكل كبير في عودة الجدل حول

---

(١)Alexis Arieff: **Political Transition in Tunisia** (Washington: Congressional Research Service, December 16, 2011) pp .4, 5.

الخيار الإيديولوجي للدولة بين التوجه العلماني والخيار الإسلامي وهو يشبه الجدل الذي دار بتونس بعد الاستقلال مباشرة بين بورقيبة وأنصار بن يوسف، واختلفت آليات الحسم في تلك الموقفين، فقد حسم بورقيبة الجدل بالتوجه نحو الخيار العلماني بدعم من فرنسا، أما الخيار الأيديولوجي للدولة التونسية بعد بن علي فقد حسم من خلال انتخابات المجلس التأسيسي المنوط بإعادة وضع دستور للبلاد، شهدت أيضا هذه الفترة الانتقالية العديد من التغيرات في ميزان القوي السياسية حيث تمكنت حركة النهضة الإسلامية من التصدي لقائمة القوي السياسية بتونس بعد الثورة بعد أن حظرت لعقود من التواجد بالساحة التونسية.

** ** **

المبحث الأول

ديناميات التفاعل بين النظام السياسي والحركات الإسلامية في عهد الحبيب بورقيبة

تباينت ديناميات التفاعل بين النظام السياسي في عهد الحبيب بورقيبة وبين الحركات الإسلامية مابين التفاعل السلمي والصراعي، وتمثلت علاقات التفاعل السلمي في الفترة مابين ستينات وسبعينات القرن الماضي وارتبط هذا التفاعل بنشأة الجماعة الإسلامية الأولي في بداية السبعينات كجماعة دعوية تمارس التبشير بالفكرة الإسلامية وتعمل لإقناع الفئات المستهدفة بالمثال الإسلامي كصيغة بديلة لتصحيح الانحرافات القيمية والأخلاقية التي كرسها النموذج العلماني دون الإعلان صراحة عن معارضة النظام الحاكم واستمرت هذه العلاقة إلي أن اكتشف النظام الحاكم طبيعة توجه الحركة الإسلامية ومدي معارضتها للسياسيات العلمانية التي ينتهجها النظام آنذاك، أما علاقات المواجهة والصراع فقد بدأت في مطلع الثمانينات منه حتى نهاية حكم الحبيب بورقيبة في ١٩٨٧م .

المطلب الأول: التفاعل السلمي:-

انتهجت الحركة الإسلامية بتونس في أوائل عقود نشأتها التركيز علي المسار الوعظي والديني وكانت تقوم بتقديم النقد إزاء سياسة التحديث والعلمانية التي طبقها النظام التونسي، ورغم ذلك تسامحت السلطة التونسية والحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم بها مع أنشطة الحركة وذلك لان السلطة التونسية استشعرت أهمية الحركة الإسلامية الناشئة وإمكانية الاستفادة منها في مواجهة التيار الديمقراطي واليساري السائد في الجامعة، فقد وفر أحد رموز النظام يدعي محمد الصياح الذي كان يشغل منصب مدير الحزب الحاكم ومسئول ميليشيا الحزب، للحركة الإسلامية الحماية لنشاطها باستمرار في الجامعة بداية من العام ١٩٧٥، إذ استطاعت الحركة اختراق أرض اليسار الماوي والألباني

في كليات العلوم والتكنولوجيا، بهدف القضاء علي نضالات الحركة الطلابية من الداخل، عندما عجز النظام عن تصفيتها بالقمع المباشر، أو من خلال المشاريع الاحتوائية فكانت الحركة الإسلامية مهيأة للقيام بهذه المهمة، وهو ما يفسر تسامح السلطة مع النشاط الإسلامي في الجامعة(١).

وفي الوقت الذي كانت فيه حركة اليسار – وهي أهم منافس للحركة الإسلامية بتونس – تتعرض لهجمات أجهزة السلطة من خلال الملاحقات والمحاكمات في الستينات وخاصة في السبعينات، كانت الحركة الإسلامية تزيد من استقطابها التنظيمي في أوساط الجامعة وعلى صعيد الساحة الشعبية، مستفيدة من تغاضي السلطة عن نشاطاتها. ويري بعض المراقبين أن صراع حركات اليسار مع السلطة خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي أدي إلي انتهاج مراكز القوى داخل الحزب الحاكم على بلورة خطة لضرب اليسار بالحركة الإسلامية. ويقول أصحاب هذا الرأي أن هناك اتصالات تمت بين الطرفين تنفيذاً لهذه الخطة. مما ساهم في هدوء العلاقات بين الحركة الإسلامية وأجهزة الحكم منذ بداية السبعينات وإلى خريف ١٩٧٩.

ومن مظاهر هذه العلاقة أن تحركات رموز الحركة الإسلامية، ودروسهم في المساجد كانت تحاط برعاية السلطة التونسية. وكانت« جمعية المحافظة على القرآن الكريم » جهاز نشاط الإسلاميين العلني، يتمتع بكل التسهيلات والمساعدات، أما مع اليسار فكانت الحرب على أشدها، إذ تحول الصراع في مدرجات الكليات من صراع بين الطلاب اليساريين وأجهزة الأمن إلى صراع بين طلاب الحركة الإسلامية والطلبة اليساريين، وخلال هذه الفترة نشأت عدة أزمات اجتماعية وسياسية بالمجتمع أبرزها دخول النظام الحاكم في أزمة داخلية عقب الخلاف بين التيار الليبرالي والتيار المحافظ داخل الحزب الدستوري الحاكم، والذي أدي إلي خروج التيار الأول من الحزب والحكومة بعد خلاف حول عدة قضايا من أهمها غياب المشروع الديمقراطي في الدولة البورقيبية خاصة إثر إعلان الرئاسة مدى الحياة لبورقيبة في مؤتمر المنستير

---

(١) توفيق المديني: المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، م س ذ، ص ٢٨٤، ٢٨٥

الثاني للحزب الدستوري سنة ١٩٧٤[١]. ثم ظهرت مجموعة من الأزمات الاجتماعية والسياسية والتي تقف ورائها حركات احتجاجية وقوى سياسية واجتماعية يرفض نظام بورقيبة التعايش معها أو احترام حقها في الانتماء للمجتمع وما يمنحه لها ذلك من حقوق المشاركة السياسية والتداول على السلطة والعدل الاجتماعي، فكانت ردود فعل هذه القوي في الغالب عنيفة ومتطرفة أحيانًا وسلمية أحيانا أخرى، وكانت الحكومة تتعامل مع هذه الحركات الاحتجاجية ومن يقومون بها على أنهم مارقون وخارجون عن القانون ولابد من التصدي لهم بواسطة الوسائل الأمنية – العسكرية وبالاعتماد على جهاز القضاء بدل من الخيار السياسي[٢] .

وتمثلت هذه الأزمات في أزمة المواجهة التي حصلت بين الحكومة والمنظمة النقابية في ٢٦ يناير ١٩٧٨ والتي سقط فيها العديد من القتلى والجرحى وحوكم فيها عدد كبير من الكوادر النقابية من مختلف الهياكل[٣] وعرفت هذه الأزمة بالإضراب العام لسنة ١٩٧٨ ، والذي تلاه التمرد المسلح في قفصة[٤] بدعم من ليبيا سنة ١٩٨٠، وقد مثلت تلك الأحداث خاتمة سنوات

---

(١) اعلية علاني :" **إسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة (١٩٨٠- ٢٠٠٦)**"، في : http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1887

(٢) سالم لبيض : "**الأزمات الاجتماعية والسياسية إدارتها و آثارها : مثال تونس ١٩٥٧ – ١٩٨٧**"، في :- http://goutaliezzedine.maktoobblog.com/1050674/١-

(٣) اعلية علاني، إسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة (١٩٨٠ ٢٠٠٦)، م س ذ.

(٤) **عملية قفصة** هي عملية مسلحة جرت في الليلة الفاصلة ما بين ٢٦ و٢٧ يناير ١٩٨٠، تولت القيام بها مجموعة من الأشخاص قدر عددهم بحوالي ٦٠ مسلح هاجموا مراكز الشرطة والحرس وثكنتين بالمدينة قبل أن يوجهوا دعواتهم إلى الأهالي للانضمام إلى "الثورة المسلحة "والإطاحة "بالنظام البورقيبي"، لكنها لم تنجح بسبب عدم استجابة سكان مدينة قفصة للنداءات المتكررة لحمل السلاح والالتحاق ب"الثورة "، وبسبب غياب التنسيق بين مختلف المجموعات مما أدى إلى فشل قياداتها في تشكيل "حكومة مدنية". بالإضافة إلي دخول قوات الجيش المدينة وإعلان السيطرة عليها. لمزيد من التفاصيل انظر، سالم

النمو والازدهار النسبى بعد الاستقلال، بالإضافة إلى ذلك عرف النظام فى بداية الثمانينات أزمة توريث حادة بسبب تدهور حالة الحبيب بورقيبة الصحية، و شهدت تلك الفترة أيضا عجزه عن مواجهة التحديات الكبرى على الصعيدين الاقتصادي و السياسي في البلاد، وبالتوازي مع هذه الأحداث حاولت الجماعة الإسلامية الاستفادة من تساهل السلطة إزاء تحركاتهم، فكثفوا من تركيز خلاياهم التنظيمية في نهاية السبعينات من القرن العشرين، وكان موقفهم المندد بانتفاضة ٢٦ يناير ١٩٧٨ العمالية واعتبارها زعزعة مفتعلة من عمل اليسار عاملا مساعدا على عدم ملاحقة السلطة لقياداتهم، وكانت الظروف ملائمة للإعداد التنظيمي والفكري لجيل الحركة المرتقب(١).

ومن هنا استطاعت الحركة مع بداية الثمانينات تحقيق انتشار كبير، سواء في الجامعة، أو بدرجة أقل في أوساط الجماهير المدنية الحديثة العهد في التمدن. ويعود أحد أسباب هذا النجاح للإسلاميين إلى عجز منظمات اليسار الجديد من الخروج من مجتمعاتها التقليدية في أوساط الطبقات العمالية الحديثة العهد، ومن الحرم الجامعي(٢)، وقد ساعدها علي هذا الانتشار قيام بورقيبة بالتقليل من جدية ووضع الحركة الإسلامية فلم يتخذ من الممارسات التي تحد من انتشارها واعتبرها ظاهرة إسلامية لن تستطيع التطور لتهديد قوة النظام الحاكم (٣) واستقرت هذه الحالة بين الحركة والنظام السياسي وتواصل نشاط الحركة بشكل طبيعي إلى أن تمّ انكشاف التنظيم من طرف الأمن على سبيل الصدفة في ٥ ديسمبر ١٩٨٠ فقررت الحركة استباق الأحداث والمطالبة بالعمل

لبيض : "الأزمات الاجتماعية والسياسية إدارتها و آثارها : مثال تونس ١٩٥٧ – ١٩٨٧"، س ذ .

(١) اعْلية علاني، إسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة (١٩٨٠ ٢٠٠٦)، م س ذ .

(٢)توفيق المديني: المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، م س ذ، ص ٢٨٤، ٢٨٥.

(٣)Fascinating Figures: **"The Middle East from the 20th Century to Present"**,at:
http://www.humis.utah.edu/humis/docs/organization_948_1149524868.pdf

العلني من خلال التقدم بطلب تأشيرة حزب سياسي أطلقت عليه اسم "حركة الاتجاه الإسلامي" وذلك يوم ٦ يونيو ١٩٨١[١]. متبنية الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية[٢] في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.معلنة رفضها للاستعمار الثقافي للعالم الإسلامي من النفوذ الغربي والذي يكرسه بورقيبة في سياساته العامة، وقد انتقدت الحركة سياسات بورقيبة الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على السياحة الوافدة من الغرب وعلى التونسيين العاملين بالخارج. وطالبت الحركة بتحقيق الاكتفاء الذاتي لتونس من خلال تحديث وزيادة إنتاجية الزراعة والصناعة والتحول الاحتياجات المحلية[٣]، ومن هنا بدأت تتحول العلاقة بين الحركة الإسلامية والنظام من الموافقة الضمنية علي العمل الدعوي والوعظي إلي علاقة الاضطهاد والقمع من قبل النظام لقيادات وأعضاء الحركة[٤] لتدخل علاقة الحركة بالنظام مرحلة أخرى وهي مرحلة الصدام أو المواجهة .

** ** **

---

(١) اعلية علاني، إسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة (١٩٨٠ ٢٠٠٦)، **م س ذ.**

(٢) يتضمن الفكر الإسلامي السياسي صيغتين لاتجاهات العودة إلي التشريعات الإسلامية،الصيغة الأولي: وهي صيغة الدعوة لتطبيق الأحكام الشرعية في الحياة العامة، تطبيقاً كلياً علي أساس أن التشريعات الإسلامية صالحة لكل زمان ولكل مكان من حيث أنها أبدية خالدة، وأنها في الوقت ذاته قد جربت في بعد المماليك الإسلامية وأن التجربة قد نجحت وأفادت الناس فائدة كبيرة، أما الصيغة الثانية : صيغة اعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية أساساً هاماً لكل ما يصدر من تشريعات حديثة، واتخاذها أداة لتقويم هذه التشريعات في نفس الوقت، لمزيد من التفاصيل انظر، محمد أحمد خلف الله : **دراسات في النظم والتشريعات الإسلامية**، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، ط١، ١٩٧٧) ص٣.

(٣) Global Security:"En-Nahdha / Ennahdha (Renaissance)" , at: http://www.globalsecurity.org/military/world/tunisia/en-nahdha.htm

(٤)John L. Esposito and James P. Piscatori: "Democratization and Islam", **Middle East Journal** (Washington: Middle East Institute, Vol. 45, No. 3, Summer, 1991) pp. 433-434

المطلب الثاني: التفاعل الصراعي :-

بدأت علاقة المواجهة والصراع بين الحركة الإسلامية والنظام بالتحديد عندما تقدمت هذه الحركة بمطلب إلى السلطة للحصول علي تأشيرة العمل القانوني بداية من سنة ١٩٨١م، وذلك بعد إعلان بورقيبة في المؤتمر الاستثنائي للحزب الحاكم من أنه لا يرى مانعا من ظهور تنظيمات وطنية سياسية أو اجتماعية بشرط أن تلتزم بالمصلحة العليا للبلاد والشرعية الدستورية وحماية المكاسب القومية ونبذ العنف والعصبية وعدم الولاء أيديولوجيا وماديا للخارج[١]، ولم يكن بورقيبة قبل ذلك التاريخ يرى في الديمقراطية آلية صالحة لتأسيس الدولة والحفاظ على استقرارها، وأكد أنه يؤمن كثيرا بضرورة حماية ما كان يسميه بهيبة الدولة، وأن ذلك لن يتحقق إلا بزعيم قوى يجمع كل السلطات في يده، لهذا واجه طلاب اليسار في الستينات، ولم يعترف بالتعددية السياسية إلا مع مطلع الثمانينات عندما ضعفت الدولة وتوالت أزماتها السياسية والاقتصادية[٢].

ورغم أن المناخ السياسي العام في بداية الثمانينات كان يتميز بشيء من "الانفتاح السياسي" في بداية عهد حكومة الوزير الأول آنذاك محمد مزالي[٣] إلا أن الظهور المفاجئ لقوة إسلامية منظمة ومهيكلة ومعادية للمشروع التحديث

---

(١)Idem

(٢) سميرة سليمان :" **بورقيبة .. ذكرى الافتتان بفرنسا ومعاداة الإسلام**"، في :-
http://lahona.moheet.com/show_files.aspx?fid=109216

(٣) يتسم محمد مزالي بدافعه عن بعض المبادئ المتعلقة بالأصالة والتعريب، وانفتاحه علي مختلف التيارات الفكرية والإيديولوجية. وقد شغل العديد من المناصب الوزارية بتونس منذ الاستقلال أهمها توليه الوزارة الأولي في ١٩٨٠ خلفا للهادي نويرة واستمر في منصبه إلى أن تم عزله من قبل بورقيبة في يوليو/١٩٨٦، وكانت له العديد من المواقف المؤثرة إيجابياً في العلاقة بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي بتونس، لمزيد من التفاصيل انظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، **محمد مزإلي**، في :-
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D9%85%D8%B2%D8%A7%D9%84%D9%8A

البورقيبي جعل خيار التصادم أمرا حتميًا، بالإضافة إلي أن البلاد التونسية كانت تعاني في هذه الفترة إضرابات كثيرة سواء بسبب الأزمة بين الحكومة والمنظمة العمالية أو بين الحكومة والتيارات الديمقراطية واليسارية المعارضة خاصة إثر الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٨١ والتي زيفتها الحكومة بالكامل وفقًا لما جاء بشهادة المسئولين الحكوميين في تلك الفترة بهدف منع المعارضة عموما وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين على وجه الخصوص من الحصول على مقاعد بالبرلمان. علاوة علي ذلك نشأة عدد من الخلافات الداخلية بين أعضاء الحكومة والتي دعمتها أزمة الصراع على خلافة بورقيبة .

وفي إطار هذا السياق أثار برنامج حركة الاتجاه الإسلامي الذي تضمنه بيان التأسيس المقدم في الندوة الصحفية يوم ٦ يونيو ١٩٨١ تحفظ مراكز القوى الفاعلة في السلطة إذ اعتبروا هذا البرنامج نقيضا لدولة الحداثة التي أسسها بورقيبة، ورأوا فيه معاداة صريحة للغرب، وهجومًا كبيرا على العلمانية، بالإضافة إلى دعوة الإسلاميين لاتخاذ المسجد مركزا للتعبئة الجماهيرية، وقد اعتبرت الحكومة ذلك إخلالاً بالوظيفة التعبدية للمسجد وإقحامه في دائرة الصراع السياسي والذي يستوجب أن يكون خارج الأماكن المقدسة (١).

وقبل الإعلان عن الحزب الجديد بشهرين عقدت الحركة مؤتمرها الثاني في سوسة يومي ٩ و١٠ أبريل ١٩٨١ الذي أقرت فيه ضرورة اللجوء إلى العمل العلني، وأكدت على "اعتبار الحزب الحاكم عدوّا رئيسيا مما يتطلب تكوين تحالف موسع مع المعارضة التونسية بهدف الإطاحة بنظام الحكم، ويري بعض الباحثين أن الحركة من هذا الاتجاه قد اختارت ضمنياُ المواجهة والصدام مع النظام ربما لاعتقادها بأن السلطة لن تترك مسألة العثور على التنظيم السري دون رد فعل قمعي،(٢) وبدأت أولي ديناميات المواجهة من قبل النظام برفض مطلب التأشيرة القانونية التي تقدمت به الحركة معلنة رفض حقه في العمل القانوني وإصدار جريدة ناطقة باسمه، وتعرض كوادره للمحاكمة والسجن في

---

(١) اعلية علاني :" إسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة (١٩٨٠ ٢٠٠٦)، م س ذ.

(٢) نفسه

السنوات ١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ وإغلاق مؤسستها الفكرية المتمثلة في مجلة المعرفة[١].

وتمثلت حملة ١٩٨١ فى عدد من الاعتقالات بدأت فى ١٨ يوليو ١٩٨١ م،وقُدم المعتقلون الإسلاميون للمحاكمة فى شهر سبتمبر من نفس العام، بتهمة الانتماء إلى جمعية غير مرخص لها، والنيل من كرامة رئيس الدولة، ونشر أنباء كاذبة، وتوزيع منشورات معادية للنظام الحاكم . وصدرت أحكام على عدد كبير من أعضاء الحركة في مختلف أنحاء تونس، وكانت الأحكام الصادرة تتراوح بين ١١ سنة سجنا وعدم سماع الدعوى، كما شملت ١٠٧ متهما من القيادات والأعضاء من بينهم الشيخ راشد الغنوشي[٢]، وهي أول مناسبة تحصل فيها مواجهة كبرى مع السلطة .

وعن أسباب هذا التصادم بين الحركة والسلطة، فهناك من الباحثين من يَرجعها إلي عدد من الأسباب المباشرة والغير مباشرة . فالأسباب الغير مباشرة تتمثل في التباين الكلي بين الحركة والنظام في كل المجالات واعتقاد النظام أن الحركة "تريد افتكاك السلطة ولها خطط في هذا الشأن من ضمنها التسرب إلى المؤسسة الأمنية" ، أما الأسباب المباشرة تمثلت في حوادث وقعت في مدن بقرب منزل بورقيبة، رُفعت فيها شعارات إسلامية، وكذلك أحداث أخرى بمدينة مساكن حاولت فيها مجموعة من "الإسلاميين التابعين للحركة" تنصيب إمام مسجد بالقوة[٣] مكان إمام معين من طرف السلطة، وهو ما رفضته السلطة واعتبرته تدخّل في شؤون إدارة المساجد، واعتبرت ذلك سابقة خطيرة تنزع عن

---

(١) سالم لبيض : "بورقيبة وإشكالية الهوية في تونس"م س ذ

(٢) عبد الباقي خليفة : " **من الحبيب بورقيبة إلى بن علي..أضواء على الحرب المنظمة ضد الإسلام في تونس**" في :

http://www.turess.com/alhiwar/14921

(٣) محمد العماري : "**مراجعة كتاب الحركات الإسلامية في الوطن العربي دراسة مقارنة بالحالة التونسية ٢-٢** "، في :

http://www.tunisalmoslima.com/modules.php?name=News&file=article&sid=1381

الدولة حقها في تسيير ومراقبة المؤسسات الدينية، وهناك فريق آخر يري أن هذه الأسباب كانت في الحقيقة واجهة قد تُخفي وراءها الأسباب الحقيقيّة للمحاكمات ويرجعون الأسباب الأقرب للموضوعيّة لتعجيل محاكمة حركة الاتجاه الإسلامي سنة ١٩٨١ تعود إلى أربعة نقاط : -

- انكشاف هيكلة الحركة من قبل السلطة يوم ٥ ديسمبر ١٩٨٠، و اكتشافها للجهاز التنظيمي للحركة الذي ينتشر بمعظم أنحاء البلاد، والتي كانت تنظر إليها قبل هذا الانكشاف على أنها مجرد ظاهرة غير منظمة، تهتم بالمساجد وساحات المدارس والجامعة.
- الأحداث العنيفة المعروفة بالتلمذية والطلابية التي عمّت كامل البلاد التونسية في شهر فبراير ١٩٨١م – أي بعد أسابيع من الانكشاف التنظيمي – والتي تزعمها بعض وجوه حركة الاتجاه الإسلامي في هذه المؤسسات والتي بلغت ذروتها بسقوط ضحايا من المحتجّين برصاص الأمن، واحتجاز عميد إحدى الكليات في العاصمة من طرف مجموعة من الإسلاميين .
- الخطاب "السلفي" المتشدد الذي ساد أثناء مرحلة ظهور أدبيات الصحوة التي كانت تنشر في مجلة المعرفة والمجتمع، أو في شكل خطب في المساجد. هذا الخطاب قد أصبح مخيفا عند الخصوم خاصة مع ارتباطه بتنظيم سري، وذلك خوفا من تكرار التجربة الإيرانية التي لا تخفي الحركة آنذاك تأثرها بالشعارات والخطاب الراديكالي للثورة الإسلامية.
- بداية "معركة" خلافة بورقيبة في الحكم وبداية السباق نحو قصر قرطاج الرئاسي. فالملفات الساخنة مثل ملف الإسلاميين والنقابة والجامعة والانتخابات كلها كانت الأوراق الرابحة للمزايدة بها بين أصحاب الطموح داخل القصر أو حوله، للتقرب وحيازة ثقة الرئيس آنذاك، ورغم تحول الحركة من العمل السري إلي العلني وتعديل خطابها والتزامها بالعمل السياسي العلني كما ورد في بيانها التأسيسي كحركة سياسية يوم ٦ يونيو ١٩٨١، لم تسلم الحركة من قمع السلطة

لها خاصة بعد انكشاف هيكلها التنظيمي في ٥ ديسمبر ١٩٨٠، واعتبرت السلطة أن خطاب الحركة يندرج في إطار الازدواجيّة و التواصل مع ثنائيّة التواجد "سري/علني [1]"

وترجع أسباب تحول العلاقة بين النظام والحركة إلي المواجهة والصدام وتعرض أعضاء الحركة للمحاكمة إلي أن الحركة عارضت النظام وأرادت توجيه المجتمع نحو المسار الإسلامي وهو ما رفضه بورقيبة منذ الاستقلال فقد ناضل من اجل تطبيق التوجه العلماني الغربي الذي يستبعد الدين من الحياة العامة، ويرغب في تحقيق التقدم والرفاهية للشعب التونسي وفقا للثقافة الغربية في حين أن الذي يستند في مساره إلي انتماء ديني أو قومي عربي فإنه يندرج تحت الجماعات المتطرفة،وهو ترجمته ممارسات النظام الحاكم تجاه تحركات الحركة، فقد اتهمت حكومة بورقيبة قادة حركة التيار الإسلامي في عام ١٩٨٠ بالجماعات المتطرفة، ووصفتها بأنها منظمة إرهابية تدعمها إيران[٢].

واستمرت هذه العلاقة بين الحركة والنظام السياسي في تونس إلي أن أفرجت السلطات عن المتهمين من أعضاء الحركة سنة ١٩٨٤ م، وتزامن هذا الإفراج مع قيام انتفاضة شعبية أُطلق عليها " ثورة الخبز " أو " انتفاضة الخبز" التي قامت احتجاجًا على الزيادة في الأسعار، بما في ذلك زيادة أسعار الخبز[٣].نتيجة لقرار اتخذته الحكومة التونسية في أواخر ديسمبر ١٩٨٣ بمضاعفة ثمن الخبز، وكان سيدخل هذا القرار التطبيق في أول يناير ١٩٨٤، فعمت معظم مدن الجنوب التونسي سلسلة من المظاهرات والمصادمات مع أجهزة السلطة الأمنية احتجاجا على الزيادات الحاصلة وتعبيرًا عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها البلاد، حيث هاجمت الأعداد

---

(١) **المرجع السابق** .

(٢)John L. Esposito and James P. Piscatori: **Op,Cit.**,P.434

(٣) عبد الباقي خليفة : م س ذ .

الكبيرة المشاركة كل رموز السلطة البورقيبية وكل أنصارها . فحُرقت وكُسرت مقرات الحزب الحاكم ومراكز الشرطة والبنوك والمباني الفاخرة وغيرها[١].

واستغلت الحركة هذه الأحداث لدعم انتشارها داخل المجتمع فعبرت عن موقفها من تلك الاحتجاجات بأنها علي استعداد للوقوف إلى جانب الجماهير المستضعفة وتبني مطالبها العادلة رافضة الزيادة في أسعار الحبوب ومشتقاتها، معتبرة أن أعمال العنف غير مسئولة وهي نتيجة لسياسة تربوية واجتماعية واقتصادية فاشلة(٢). واستغل أيضا قيادات الاتجاه الإسلامي هذه الانتفاضة لتهدئة الصراع مع السلطة، فاختار الغنوشي هذه الأحداث ليتوجه بخطاب مصالحة قال فيه "لا تتحقق الديمقراطية والعدل والحرية فيه إلا على أساس الإسلام". فرأت السلطة في ذلك السلوك مساندة لها في معالجة أزمتها فجازت الحركة بأن تركتها تعمل علي الدفاع عن "الأخلاق والدين ومناهضة التفكك المجتمعي وتركت لها إمكانية العمل في أماكن العبادة التي تحولت إلى مراكز رجال الدين ومصادر دعاية وتحريض لهم[٣]. ومن هنا دخلت الحركة مرحلة جديدة في علاقتها بالسلطة أُطلق عليها مرحلة الانفراج أو الرغبة في المشاركة والتي انتهت بمرحلة أخرى من المواجهة والصدام .

** ** **

المطلب الثالث: الحكم البورقيبي بين الانفراج والمواجهة (١٩٨٤- ١٩٨٧):-

اعتبر الوزير الأول آنذاك محمد مزالي انتفاضة الخبز مؤامرة اشتركت فيها أطراف من السلطة من أهمهم وزير الداخلية بمشاركة أطراف نقابية، وقد

---

(١) حزب العمال الشيوعي التونسي : **"إنتفاضة الخبز ٣ جانفي ١٩٨٤: الوقائع والاستتباعات"** في :-

http://www.albadil.org/spip.php?article111

(٢) سالم لبيض : "الأزمات الاجتماعية والسياسية إدارتها و آثارها : مثال تونس ١٩٥٧ – ١٩٨٧"، **م س ذ .**

(٣) حزب العمال الشيوعي التونسي : **م س ذ .**

تمكّن الوزير الأول من استبعاد وزير الداخلية المرتبط بهذه الأحداث، ودخل في مواجهة مفتوحة مع قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل انتهت بمحاكمة الحبيب عاشور أمين عام الاتحاد آنذاك. وفي المقابل بدأ يفكر في مشروع تطبيع تدريجي مع رموز الحركة الإسلامية الموجودين بالسجن، ومن هنا نشأت أولي خطوات الوساطة بين السلطة والإسلاميين والتي استمرت خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥، وبدأت بإرسال رسالة من عبد الفتاح مورو إلى الرئيس بورقيبة يؤكد فيها التوجه السلمي للحركة وعدم تعارضها مع الحداثة ومقتضيات التقدّم ورفضها للعنف ولأي انتماء أجنبي. لذا فقد ساهمت هذه الوساطة في الإفراج التدريجي عن عناصر القيادة بالحركة.

وفي ذات الوقت اتسمت تصريحات محمد مزالي تجاه معارضيه من الإسلاميين باتجاهها نحو نوع من التقارب، وكان رموز الحركة يرون فيه شخصا يمكن التفاهم معه وأنه صاحب الفضل في نشر التعريب وأحد الداعين إلى مبدأ الأصالة والتفتح بما يدعم التمسك بالهوية العربية والإسلامية للبلاد، ومن مؤشرات هذا التقارب انعقاد عدة لقاءات رسمية وغير رسمية بين محمد مزالي وعبد الفتاح مورو والتي من أهمها اللقاء الرسمي الذي عقد بمشاركة الغنوشي ومورو بقصر الحكومة في أكتوبر ١٩٨٥، والذي كان مفاجئا للعديد من الأطراف داخل السلطة وخارجها. وأعتبر البعض أن هذه المقابلة تمثل السماح للحركة بالنشاط بشكل طبيعي بالرغم من عدم حصولها على الترخيص القانوني .

ومنذ ذلك بدأت الحركة تفكر في المشاركة السياسية رغم صعوبة التعامل مع الرئيس بورقيبة، الذي كان لا يرى جدوى من مشاركة الإسلاميين في المجال السياسي، والأكثر من ذلك أن مزالي قد حاول في إطار سياسة التجاذب مع معارضيه تقنين وضع حركة التيار الإسلامي، إذ صرّح في نوفمبر ١٩٨٥ أنه إذا كانت حركة الاتجاه الإسلامي لا تدّعي احتكار الإسلام، وإذا تخلت عن بعض مطالبها، فان الاعتراف بها ممكن.، ولكن نتيجة لتأخر هذا الاعتراف عمد قطاع كبير من قيادات الحركة علي الاحتفاظ بالهياكل السرية للتنظيم تحسبًا من أي مفاجآت غير منتظرة، والإبقاء على خطاب هو أقرب إلى التصعيد منه إلى

المصالحة. وهكذا لم تدم علاقة التقارب بين الحكومة والإسلاميين طويلا، خاصة وأن الحركة قررت في مؤتمرها الرابع في ١٩٨٦ بمنطقة المنار بالعاصمة العودة إلى سياسة المواجهة بعد إقالة حكومة مزالي وأقرّت ما سمي بإستراتيجية التصعيد بسبب تأخير الاعتراف القانوني بها، ولاعتقادها بقرب نهاية النظام البورقيبي، لتدخل بعد ذلك الحركة لمرحلة جديدة وهي مرحلة العودة إلى المواجهة ونهاية العهد البورقيبي ١٩٨٦-١٩٨٧.

تزامنت العودة إلى سياسة المواجهة مع إقالة حكومة مزالي في ٨ يوليو ١٩٨٦ فقررت الحكومة عقد مؤتمر عاجل في ديسمبر ١٩٨٦ لبحث كل الاحتمالات الناجمة عن هذا الحدث وكان القرار النهائي الإبقاء على ازدواجية الخطاب والقيادة تحسّبا لكل المفاجآت. ولكن أعطت الحركة التعليمات للكوادر الوسطى والصغرى بمواصلة مسيرات الاحتجاج والتظاهر التي كادت تكون يومية خلال فترة ١٩٨٦ -١٩٨٧ ولم تكن هذه المسيرات الاحتجاجية بدعم أساسي من الإسلاميين بل ربما بمشاركة نشيطة منهم. فالوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني في نهاية ١٩٨٦ وبداية ١٩٨٧ بلغ حدا كبيرا من التدهور ممّا ساهم في تغذية هذه المظاهرات. وكانت خطة الإسلاميين بعد سقوط حكومة مزالي تصب في اتجاه تصعيد التوتر اعتقادا منهم أن نهاية العهد البورقيبي أوشكت، وأن الحركة الإسلامية هي الفصيل الرئيسي الذي سينتفع من زوال هذا النظام، لذلك أقر مؤتمر المنار سنة ١٩٨٦ ثلاث مسائل أساسية) قيادة صلبة ، خطة منظمة للمواجهة، لوائح ونصوص يغلب عليها طابع التشدد) وتضمنت احدي الوثائق الداخلية للتنظيم حول هذا المؤتمر : "صادق المؤتمر على إستراتيجية الحركة وتنقسم إلى ثلاث مراحل أساسيّة، أولها مرحلة البلاغ والتعريف بالنّفس والفكرة، وثانيها إعداد البديل من إطارات وإعداد نمط الحكم الإسلامي، ثمّ تأتي المرحلة الثالثة والأخيرة وقد سميت بمرحلة التمكين، والمقصود بها قلب نظام الحكم بالبلاد". وقد لعب محمد شمام المشرف على الجناح العسكري بالحركة دورا بارزا فى تعبئة كوادر الحركة وتحميسهم بأهمية الاستعداد للتحرك، خاصة وان الحرب على الحركة الإسلامية فى عهد بورقيبة قد بلغت أشدها سنة ١٩٨٧ م، عندما حكم على القيادة الإسلامية بالأشغال الشاقة

مدى الحياة، والإعدام لستة قادة آخرين. وكان بورقيبة يطالب برؤوس قادة الحركة محددا ١٠ أشخاص، وبدأ يعد لإعادة المحاكمة[١] ولم يمض شهران على المحاكمة حتى تغيّر الحكم في تونس يوم ٧ نوفمبر ١٩٨٧ وأصبح الوزير الأول آنذاك زين العابدين بن علي رئيسا للجمهورية، فانفرجت أزمة الحركة خاصة أزمة الغنوشي الذي صرّح بأن بورقيبة خطط لقتله في السجن لولا تدخل بن علي شخصيا لفائدته. وبهذا اعتبرت الحركة صعود بن علي بمثابة طي صفحة المواجهة والاستعداد لدخول طور جديد من المشاركة.[٢]

** ** **

---

(١) عبد الباقي خليفة : م س ذ .

(٢) اعلّية علاني :" إسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة (١٩٨٠ ٢٠٠٦)"، م س ذ.

المبحث الثاني

ديناميات التفاعل بين الحركات الإسلامية والنظام السياسي في تونس خلال المدة من ١٩٨٧ – ٢٠١١

أصبح زين العابدين بن على فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧ الرئيس الثانى لتونس منذ استقلالها عن فرنسا عام ١٩٥٦ وقام بإضفاء الشرعية لقيادته للبلاد من خلال خمسة انتخابات يصفها الباحثين بأنها لم تكن حرة أو نزيهة وكان آخرها يوم ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩، عندما تم انتخابه من قبل ٩٠٪ من الأصوات، ويعتبر زين العابدين بن على من اشد الرؤساء بدول الشمال الأفريقي قمعًا لمعارضيه خاصة المعارضين الإسلاميين[١] وكان من أكثر التونسيين معرفة بملّف التيارات الإسلامية في تونس حيث شغل منصب وزير الداخلية، وتولى العديد من المناصب الأمنيّة قبل إطاحته بالرئيس الحبيب بورقيبة[٢]. ولكن اختلفت حدة قمعه لهذه المعارضة باختلاف توجه كلاً منها ومدي تطورها التنظيمى والفكري ومواقفها تجاه مسار النظام السياسى فى تونس، فنجد اختلاف في تعامله مع حركة النهضة عن سياساته تجاه الوجود الشيعي .

فقد عمل زين العابدين علي فتح المجال أمام التبشير بالتشيع وقام نظامه بربط علاقات اقتصادية وثقافية متينة مع النظام الإيراني، وهو ما أدي إلي تكثيف زيارات رجال الثقافة والدين الإيرانيين إلى تونس للمشاركة في بعض الندوات، وللمحافظة على متانة تلك العلاقات تغاضى النظام السياسي آنذاك عن

---

(1) Pierre Tristam: "**Profile: Tunisia's Zine el-Abidine Ben Ali**", at: http://middleeast.about.com/od/tunisia/p/tunisia-profile.htm

(٢) سماح فتحي سالم: الثورة التونسية" في ياسر محمد السبكى (محرر)، **دور الدين في العلاقات الدولية، انعكاسات الثورات في المنطقة العربية على العلاقة بين الدين والعلاقات الدولية**(القاهرة : دار المصري للنشر، ط١، ٢٠١٢) ص ١٩٧.

التبشير الشيعى كما أن السياسة الإيرانية بعد عودة المحافظين إلى السلطة فى إيران عام ٢٠٠٥، اتجهت نحو دعم الوجود المذهبى الشيعى فى البلاد العربية ومن بينها تونس، وذلك خلافًا لسياسة بورقيبة تجاههم حيث كان بورقيبة في إطار حملته ضد الإسلاميين سنة ١٩٨٧ يهاجمهم كثيراً ويصفهم بالخمنيين نسبة إلي الخمينى بإيران، إلا أن ذلك لم تثبته المحاكمات سياسيا ولا عقائديا[١] .

أما علاقة بن على بأهم الحركات الإسلامية بتونس وهى حركة النهضة فقد مرت بالعديد من المراحل حيث بدأت بالسماح للحركة بالمشاركة فى الحياة السياسية والتى استمرت من عام ١٩٨٧ وحتى مطلع التسعينات والتى سرعان ما تحولت إلى التصادم والصراع والاقتلاع من الجذور من قبل النظام إلى أن تفكك الهيكل التنظيمى للحركة بين السجن والانسحاب والمهجر لتدخل العلاقة بين السلطة والحركة مرحلة جديدة استمرت حتى ١٩٩٧، وهو ما أدركته من ضرورة مراجعة أطروحاتها الفكرية والحركية بما يتناسب مع واقع المجتمع التونسى المتشبع بالثقافة الغربية كى تتمكن من إعادة تواجدها بالساحة التونسية من جديد وهذا فى طور مرحلة جديدة انتهت برحيل بن على عن السلطة في يناير ٢٠١١ وهي مرحلة التحالف والمشاركة مع قوي المعارضة في تونس.

** ** **

المطلب الأول: مرحلة المشاركة ١٩٨٧ – ١٩٨٩:-

تحمّست حركة الاتجاه الإسلامي لتغيّر السلطة بتونس وساندت بقوة بيان السابع من نوفمبر ١٩٨٧م،واعتبروا أن هذا التغيير بمثابة الانفراجة التي ستخلص الحركة من قمع النظام السياسي في عهد الحبيب بورقيبة،فقد جاء في تصريح الغنوشي :"إنني أقدّر أن بيان التغيير وهو الوثيقة الأساسية التي تحكم الوضع القائم اليوم وتوجه جملة السياسات الحالية، يتضمن عناصر أساسيّة كانت كل القوى السياسية في البلاد والاتجاه الإسلامي من بينها قد ناضلت من أجلها" وبدأت حالة الاضطراب بين الحركة والسلطة تخف من حدتها خصوصا بعد

---

(١) نور الدين المباركي : "**الشيعة في تونس**"، في :-

http://alrased.net/site/topics/view/663

الإفراج عن الغنوشي في ١٩٨٨ ليلة عيد الفطر ثمّ العفو عن علي العريض المحكوم عليه بالإعدام وهو من أبرز قيادات الحركة .

كما وعد بن علي بإتاحة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وعمل علي عقد الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٨٩. وفي نفس العام عملت الحركة الإسلامية علي مواءمة السياق المحلي لتتوافق مع موقف زين العابدين بن علي من التيارات الدينية بأنه لا ينبغي أن تحتكر مجموعة واحدة للدين لان هذا أمر مشترك يعني جميع التونسيين [١] لذا أبدت الحركة رغبتها في العمل السياسي المنظم وطمأنة السلطة والمعارضة الديمقراطية بانتهاجها مسلك الحوار ورفض احتكار التحدث باسم الإسلام، وبادرت "حركة الاتجاه الإسلامي" منذ ٨ فبراير ١٩٨٩ إلى تغيير اسمها إلى "حركة النهضة" " . وأرادت بذلك التنصل من تهمة التمسك بفكر شمولي وإطلاقي، بالإضافة إلي أن يُسمح لها بدخول تجربة المشاركة السياسية بمناخ أفضل .[٢]وفي المقابل سمحت السلطة التونسية ضمنيًا للحركة المشاركة في الحياة السياسية وسمحت لها بإنشاء منظمة طلابية موالية لها تسمى الاتحاد العام التونسي للطلبة، كما مكنت قيادة الحركة من إصدار صحيفة ناطقة بلسان الحركة وهي جريدة" الفجر"، فاتسمت هذه الفترة بمجموعة من ديناميات التفاعل السلمي من خلال مشاركة الحركة في العديد من الأنشطة السياسية والاجتماعية التي تؤكد علاقة المشاركة والوفاق بين الحركة والسلطة، وتأتي علي قمة هذه الديناميات مجموعة من المحطات الرئيسية أهمها ما يلي :

دعوة الحركة في نهاية ١٩٨٨ للانضمام للمجلس الأعلى للميثاق الذي سيضع الدستور الجديد للبلاد والتوجهات الأساسية لجمهورية ما بعد بورقيبة،ومن هنا بدأت المشاركة السياسية لحركة النهضة بدخولها لهذا المجلس في عام ١٩٨٨م، إذ أصبحت تحضر باستمرار اجتماعات هذا المجلس وتدلي برأيها في القضايا الكبرى للبلاد. وكانت الحركة ممثلة في شخص المحامي نور الدين البحيري. واستهدفت من خلال مشاركتها في هذا المجلس طمأنة سائر أطراف

---

(١)John L. Esposito and James P. Piscatori: **Loc.Cit.**

(٢) اعلّية علاني :" إسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة (١٩٨٠ ٢٠٠٦)"، م س ذ.

المجتمع المدني بأنها تقبل الثوابت الواردة بالدستور وتحافظ على الطابع التحديثي للدولة في إطاره الدستوري والقانوني، وتؤكد على ضرورة الحفاظ على هوية البلاد العربية الإسلامية، وقد استفادت الحركة كثيرا من مشاركتها في هذا المجلس ونجحت في تطبيع تدريجي لوضعها مع السلطة بعد الفترات العصيبة التي مرت بها في العهد البورقيبي

- تمكين الحركة من أن تمثل رسميًا بالمجلس الإسلامي الأعلى في بداية ١٩٨٩م، ممثلة في الشخص الثاني للتنظيم وهو عبد الفتاح مورو ويضم المجلس في تلك الفترة ٢٥ عضوا، ورغم الطابع الاستشاري لهذا المجلس إلا انه مهد لفكرة التعايش والاتفاق على قواسم مشتركة بين مختلف التوجهات السياسية وهي مرحلة مهمة في إطار المشاركة.

قام بن علي بتنفيذ جانب من مجموعة الوعود التي وعد بها مختلف الإطراف السياسية آنذاك بأنه مناصر للحريات أهمها عقد الانتخابات التشريعية في سنة ١٩٨٩ وقد شاركت الحركة في هذه الانتخابات بلوائح مستقلة فحققت نتائج كبيرة أثارت حفيظة نظام بن علي [١] واعتبرتها فرصة كبيرة لإبراز قوتها والتعريف بمبادئها من خلال الحملات الانتخابية. ووضعت الحركة كل إمكانياتها في هذه الانتخابات سواء ماديا أو أدبيا أو بشريا وسوّقت لخطاب تعبوي يعتمد على شعارات قديمة عامة كالتأكيد على أن الإسلام هو الحلّ وذهبت إلى أبعد من ذلك عندما أعلن بعض مرشحيها في بعض القوائم بإمكانية التراجع عن مستحدثات مجلة الأحوال الشخصيّة وهو عكس ما التزمت به الحركة في نص الميثاق الوطني ووصل الأمر ببعض المرشحين بالمطالبة بالعودة إلى استرقاق العبيد[٢] .

---

(١) كريم بن منصور : "**صعود نجم الإسلاميين في تونس**"، في :-

http://184.154.47.229/vdchkvnzw23nvkd.4tt2.html

(٢) اعلّية علاني :" إسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة (١٩٨٠ ٢٠٠٦)"، **م س ذ** .

وبالفعل تمكنت الحركة من المشاركة في هذه الانتخابات ومثلت "القوة الانتخابية الأكثر تأثيرا لحصولهم علي ١٤,٥ في المائة من الأصوات على المستوي الوطني و ٣٠ في المائة في مدن مثل تونس وقابس، وسوسة، ولكن علي الرغم من حصولهم علي هذه النسب إلا أنهم فشلوا في الفوز بأي مقعد في البرلمان مما أدي إلى شعور النهضة وجماعات معارضة أخرى بالإحباط تجاه سياسات الحزب الحاكم، ومن ثم تراجع زين العابدين بن علي عن وعود له أهمها وعد الاعتراف بالنهضة كحزب سياسي. ففي خطاب ألقاه بن علي يوم ٧ نوفمبر ١٩٨٩ م بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لحكمه، أعلن أنه سيعمل على عدم السماح لأي طرف بالجمع بين الدين والسياسة [١] .

ويرجع الباحثين هذا التغير إلي مجموعة من العوامل منها أن الحزب الحاكم آنذاك كان في بداية تجربة التعددية وكان غير قادر علي قبول لعبة سياسية يمكن أن تقلب التوازنات القائمة على قاعدة الوفاق والتي قبلت الحركة أسسها منذ أن شاركت في أشغال المجلس الأعلى للميثاق، فاعتبرت السلطة ومعها قوى المجتمع المدني أن خطاب النهضة أثناء الحملات الانتخابية التشريعية كان مخالفاً وأن التزامها بالوفاق لم يعد له أساس من الوجود كما أن المتربصين بالحركة من داخل السلطة والمعارضة وجدوا في هذه الانتخابات الفرصة الملائمة للتصدي لما أصبح يسمى بعودة الخطر الأصولي للميثاق[٢]. لذلك أنهت الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٨٩ عمليا مرحلة المشاركة.

ويري بعض الباحثين أن فشل المشاركة يعود لأسباب ذاتية وموضوعية، فالحركة لم تقدّر جيدا اختلاف موازين القوى بينها وبين السلطة عندما اختارت التصعيد، فالشخص الثاني في التنظيم عبد الفتاح مورو يرى مثلا أن انتخابات ١٩٨٩ حملت أخطاء كبيرة من جانب الحركة سواء من حيث اختيار بعض مرشحيها أو نوعية خطابها الذي فجر التناقض بينها وبين مختلف مكونات الطبقة السياسية في الحكم والمعارضة علي السواء، وكانت النتيجة أن الحركة قامت بتكييف نفسها مع الواقع السياسي الجديد وحاولت أن تبعد عن نفسها كل

---

(١)John L. Esposito and James P. Piscatori: **Op.Cit.**,436 .

(٢) اعلّية علاني :" إسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة (١٩٨٠ ٢٠٠٦)"، م س ذ.

الشبهات والاتهامات من خلال جريدة الفجر ورغم ذلك لم تحصل على الترخيص القانوني، وعاد الصدام بينها وبين السلطة مرة أخرى، لان السلطة كانت تصرّ على أن حزب النهضة غير شرعي ويعمل على قلب نظام الحكم(١). وكانت السلطة أيضا تتعامل بحذر بالغ مع مسألة الاعتراف القانوني أنها لم تتأكد بعد من تخلي الحركة عن النشاط السري والتسرب إلى الأجهزة الأمنية وانتهاج خطاب سياسي مزدوج(٢) .

ورفضت النهضة تقديم مرشحين في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٠ احتجاجا على رفض الحكومة لمنحها الصفة القانونية. ورغم هذه المقاطعة تم انتخاب ٣٤ مرشحا إسلاميًا مستقلا، وبالتالي لأول مرة منذ ذلك الوقت تم حرمان التجمع من سيطرتها الكاملة علي المجالس البلدية، ساهم في هذا المناخ الجديد من الشكوك المتبادلة وانعدام الثقة بين الطرفين . وبالإضافة إلى ذلك، إصرار زين العابدين علي تطبيق نفس المسار العلماني الذي بدأه بورقيبة(٣)، ومن هنا تدهورت العلاقات بين النظام والنهضة وكذلك مع معظم مجموعات المعارضة الأخرى، وبدأت مرحلة صدام جديدة مع مطلع التسعينات من القرن الماضي استمرت حتى عام ٢٠٠٦ .

** ** **

المطلب الثاني: التفاعل الصراعي:-

تشير معظم الدراسات إلي أن تونس كانت خلال عهد زين العابدين بن علي خاصة منذ مطلع التسعينات من أنجح الدول في الشرق الأوسط في تحييد التهديد المحتمل من الإسلام السياسي. بعد أن شهدت حالة من الفوضى والعنف التي نتجت عن تجربة الجزائر المجاورة مع الأحزاب السياسية الإسلامية وكذلك تأثير الإسلاميين في بلدان مثل مصر وتركيا وإيران، فاعتمدت السلطة في تونس موقفًا صارما من الفصل بين الدين والدولة. وأخذت العديد من الإجراءات

---

(١) صلاح الدين أبو حسن : "**النهضة التونسية... الجذور والمنطلقات**"، في :-
http://www.kiffainfo.net/spip.php?article172

(٢) اعلّية علاني :" إسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة (١٩٨٠ ٢٠٠٦)"، **م س ذ.**

(٣)John L. Esposito and James P. Piscatori: **Op.Cit.**

الإدارية والسياسية للحدّ من توسّع حركة النهضة داخل المجتمع التونسي، وتمثل أول إجراء في تعيين محمد الشرفي وزيرا للتربية وهو معروف بعدائه للأصوليين والذي قاوم أنصار الحركة بشدة سياسته وأصدروا بيانهم الشهير في ٢ أكتوبر ١٩٨٩ يطلبون فيه بإقالته من منصبه" لأنه منع الإسلاميين من تسييس المؤسسات التربوية وتوظيفها مثلما كان الأمر في عهد الرئيس السابق بورقيبة.

ويعتبر الحدث الأهم الذي دفع الإسلاميين لخيار المواجهة والتصعيد من جديد هو خطاب رئيس الدولة في ذكرى ٧ نوفمبر ١٩٨٩ الذي أعلن فيه صراحة منع قيام أي حزب على أساس ديني في إشارة واضحة لحركة النهضة وبذلك تأكدت الحركة أن لا سبيل للبحث عن حلول وسطى أو توفيقية مع نظام الحكم، لذا لجأت إلى مجموعة من الممارسات الهجومية محاولة منها للضغط علي النظام الحاكم، وفي هذا الإطار استغلت الحركة اندلاع حرب الخليج سنة ١٩٩٠ وما رافقها من مسيرات ومظاهرات تكاد تكون يومية ضدّ السياسة الأمريكية لإثبات قدرتها على التعبئة، وقد وجدت الحركة الفرصة الملائمة لتحريك الشارع فجندت خلاياها الطلابية التي كان لها دور نشيط في تلك المسيرات بما ترفعه من شعارات ولافتات .

وجاء رد فعل السلطة علي ذلك في سحب الرخصة من التنظيم الطلابي الإسلامي المعروف باسم "الإتحاد العام التونسي للطلبة" وذلك في نهاية مارس ١٩٩١. وقبلها بقليل قررت الحكومة تعطيل صدور جريدة "الفجر" الممثلة للحركة منذ ديسمبر ١٩٩٠ بحجة نشرها بيانات للغنوشي رأت فيها السلطة تحريضا على الفوضى والإخلال بالأمن العام(١). واستمرت السلطة في فرض الحظر الدستوري للأحزاب السياسية التي تأسست على أسس دينية بالإضافة إلي شن حملات قمع ضد أشخاص يشتبه في ميلهم نحو النهوض بالحركات السياسية الإسلامية(٢). ولم تقتصر هذه الحملات علي أعضاء الحركة فقط بل تضمن القمعُ كلّ من قدّم العون الماديّ إلى عائلات الموقوفين ولو كان من قبل أقربائهم

---

(١) اعلّية علاني :" إسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة (١٩٨٠ ٢٠٠٦)"، م س ذ.

(2)Jerry Sorkin: "The Tunisian Model", Middle East Quarterly (Washington: Middle East Quarterly, vol.VIII, No. 4, 2001) PP 25-29

وذويهم، وتعرّضت الجامعاتُ أيضا إلى حملة من القمع سقط خلالها طالبان بالرصاص الحيّ، وبسطتْ قواتُ الأمن سيطرتها داخل الكليّات وأنشأتْ مراكزَ أمنيّة فيها.

وقرّرت الحركة الإسلامية خلال هذه الفترة تجميد نشاطها التنظيميّ، وانشغلتْ بالدفاع عن المعتقلين وإسعاف عائلاتهم. وصنّف النظام السياسي في تونس المشهدَ السياسيّ إلى فريقين، على أساس مقولة "إمّا معنا أو مع الإسلاميين" الذين أصبح يشار إليهم "بالإرهابيين،" وقطع النظام علاقته السياسيّة بكلّ من أبدى معارضة أو تحفظا إزاء الآلية الأمنية التي أنتهجها النظام ضد حركات الإسلام السياسي، وفي هذا السياق اندرجت أزمة النظام مع الرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان، وحزبِ التجمّع الاشتراكيّ التقدميّ[1] وترجع أسباب تحول العلاقة بين النظام السياسي وحركات الإسلام السياسي خاصة الذين ساندوا بن علي في تحول السابع من نوفمبر ١٩٨٧م من المشاركة إلي الصدام والمواجهة إلي ثلاثة عوامل أساسيّة.

- أولاً : القوة التعبويّة التي أظهرها الإسلاميون خلال انتخابات عام ١٩٨٩ وظهورهم خلالها في صورة المنتصر الأكبر على الرغم من عدم حصولهم على مقاعد برلمانيّة. مما أثار مخاوف السلطة وبعض القوى العلمانيّة والمعارضة اليسارية من القوة المجتمعية للإسلاميين داخل الفئات المختلفة.
- ثانيًا :القوة التعبويّة التي أظهرها الإسلاميون من خلال المظاهرات التي نظّموها بمناسبة أزمة الخليج الأولى (صيف وخريف ١٩٩٠) واستخدام العديد من الممارسات العنيفة التي استهدفتْ مقارِّ الحزب الدستوريّ الحاكم ومراكزَ الأمنّ
- ثالثًا : دخول الجزائر في سلسلة من العنف الأهليّ في أعقاب انتخابات عام ١٩٩١ والذي أثار قلق النظام السياسي في تونس منذ أوائل ١٩٩٠، خصوصا بعد ظهور علامات واضحة على

---

(١) مجلة الآداب :"**العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين: تجربة ١٨ أكتوبر في تونس**"، في:- http://www.adabmag.com/node/353

الروابط القائمة بين الجماعات المتطرفة الجزائرية والإسلاميين في تونس. على الرغم من تبرّؤ قيادة الحركة الإسلامية التونسيّة من أعمال العنف وتأكيدها علي أنّ الوسائل السلميّة هي خيارها الوحيد للعمل السياسي"[١].

وتضمنت حملات قمع النظام للإسلاميين بروز عدة مواجهات ومحاكمات رئيسية بدأت في مايو سنة ١٩٩١ عندما أعلنت الحكومة عن إبطال مؤامرة لقلب نظام الحكم واغتيال الرئيس المخلوع زين العابدين بن على وشنت تبعا لذلك حملة واسعة على أعضاء حركة النهضة ومؤيديها من مختلف الفئات الاجتماعية، وبلغ عدد الموقوفين حسب بعض المصادر ٨٠٠٠ مناصر. وفى أغسطس من سنة ١٩٩٢، أصدرت المحكمة العسكرية بتونس على ٢٥٦ قياديا وعضوا في الحركة أحكاما وصلت إلى حد السجن مدى الحياة[٢].

وكانت هذه أبرز المحاكمات خلال عقد التسعينات إذ مثل خلال المحاكمة الأولى ١٧١ عنصرًا قياديا من حركة النهضة ومثل في الثانية ١٠٨ عنصرًا إسلاميًا(من بينهم ثمانون بحالة إيقاف وثلاثون عسكريًا) وقد نفت الحركة كل علاقة بهذه المجموعة التي أنشأها عضو قيادي منشق فيها اسمه الطاهر الأسود[٣]. وتضمنت الاعتقالات العديد من القياديين في حركة النهضة ومنهم حمّادي الجبالي رئيس تحرير جريدة الفجر الإسلامية وحكمت عليه المحكمة بالسجن لمدّة ١٥ سنة وكان الجبالي بالإضافة إلى تولّيه رئاسة تحرير جريدة الفجر عضوا في المكتب السياسي لحركة النهضة . أمّا راشد الغنوشي فقد حكمت عليه محكمة أمن الدولة بالسجن المؤبّد في ٢٨ -٠٨-[٤]١٩٩٢، ثم حصل على حق اللجوء من قبل وزارة الداخلية البريطانية [٥]. وفي بريطانيا

---

(١) **المرجع السابق** .

(٢) جريدة الشرق الأوسط :"**حركة النهضة.. صدام مع بن علي حتى رحيله**"، (لندن : الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، العدد ١١٧٥٢، ٣١ يناير ٢٠١١) .

(٣) مجلة الآداب : **م س ذ** .

(٤) يحي ابو زكريا : **م س ذ** .

(٥)Carlos Echeverría Jesús : " **Radical Islam in the Maghreb**", at :

عمل الغنوشي على إيصال واقع الحركة الإسلامية التونسية إلى مختلف المعنيين بهذا الشأن الإسلامي وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات التي عقدت في بعض المناطق العربية والإسلامية، وبسبب انتقال قيادات حركة النهضة إلى المنفى فقد فقدت الكثير من فعاليتها السياسية وأصبح عملها يقتصر على إصدار البيانات، ولكن حتى هذه البيانات الورقية أثارت قلق السلطات التونسية التي طالبت مرارًا وبشكل رسمي من السلطات البريطانية وضع حدّ لنشاطات الغنوشي ، وكان ردّ الحكومة البريطانيّة أنّ الغنوشي لم يخرق القوانين المعمول بها في بريطانيا(١) .

وخلال هذه الفترة لم يكتف النظام بملاحقة الإسلاميين وأنصارهم فقط في الداخل والخارج وإنما عمل أيضا علي الملاحقة الأمنية لكافة مظاهر التدين في المجتمع دون التفرقة بين ما هو يندرج تحت إطار الإسلام التقليدي وما هو ضمن سياق الإسلام السياسي(٢). علي الرغم من اشارة العديد من الباحثين إلي إن تونس من أكبر دول شمال أفريقيا من حيث عدد الأماكن المتاحة للعبادة (٢٢٣٠) مقارنة بالمغرب (٨٠٠) والجزائر (٦١٥) لعام ٢٠٠٨. أيضا تزايد الكثافة السكانية للمسجد الواحد في تونس عن فرنسا المدنية، بما يقارب ال ١٣١٥ شخص للكنيسة الواحدة(٣)، إلا أن هذه الزيادة في عدد المساجد لا يقابلها الحرية الكافية لتردد المصلين عليها وممارسة عقائدهم الدينية

، ونتيجة لهذه المحاكمات والممارسات وصف العديد من الباحثين نظام بن علي بأنه كرس النظام البوليسي في تونس القائم علي محاربة الإرهاب من خلال

---

http://www.fpri.org/orbis/4802/jesus.islammaghreb.pdf

(١) يحي أبو زكريا : **م س ذ** .

(٢) علي عبد العال:" **الإسلاميون في تونس، لماذا غابوا عن المشهد.. القوى المؤثرة على مستقبلهم** "، في :- .

http://www.annabaa.org/nbanews/2011/01/189.htm

(٣) Belloumi, Hamza :Tunisie : laïcité à la française ou sécularisation à l'anglo-saxonne ? , en:

http://islamiqua.canalblog.com/archives/2008/12/27/11859287.html

مبدأ عمل يرتكز على الفكر الأيديولوجى الذي يعتبر الأصولية الإسلامية عدوة المجتمع المدني، والحداثة، والديمقراطية، ويجب استئصالها، وكانت أولى مهمات الآلية البوليسية التونسية، هى إنشاء تحالف تكتيكى، غير مقدس بين هذا النظام وبين أحزاب المعارضة القانونية، والمثقفين اليساريين والليبراليين العلمانيين، ومختلف مكونات المجتمع المدنى، بهدف إحداث عزلة حركة النهضة، التي تم الانقضاض عليها، واستئصالها(١) واستمر هذا الوضع إلي حتى منتصف التسعينات لتدخل الحركة بعد ذلك مرحلة أخرى تحاول فيها إعادة وتطوير أطروحاتها الفكرية والتطبيقية لتتواءم مع التحديات الداخلية والخارجية.

المطلب الثالث: المواءمة والتفاعل التعاوني بين الحركة الإسلامية و قوي المعارضة التونسية:-

واصل نظام بن على التضييق على وجود الحركة وقاومها بكل الوسائل رغم انتقادات المنظمات المحلية والدولية له، فتفكك الهيكل التنظيمى للحركة بين السجن والانسحاب من قبل بعض القيادات والأعضاء والمهجر من قبل البعض الأخر خاصة إلي الدول الأوروبية(٢)، كما تم طرد العديد ممن اختلفوا مع خط راشد الغنوشى فى الحركة، لذا فقد فقدت الحركة جراء هذه التطورات معظم الشخصيات المؤثرة بها مثل عبد الفتاح مورو الذي كان يعد سابقا الرجل الثاني للحركة، فقد ترك الحركة وندد بها منذ عملية باب سويقة الشهيرة، وأيضا الدكتور صالح كركر الذي طرده الغنوشي من الحركة وفرضت عليه السلطات الفرنسية المنفى القسري فى جزيرة فى فرنسا، ولم يتبق منهم سوي الشيخ راشد الغنوشي الذي استمر في المهجر حتى عام ٢٠١١ .

---

(١) توفيق المديني : "**سقوط الدولة البوليسية في تونس**"، في :-

http://masress.com/alwafd/152397

(٢) رياض حسن محرم : " **الإخوان المسلمون .. اختلافات ورؤى ١-حركة النهضة التونسية** "، في، :-

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=282096

وفي المنفي أو المهجر كانت أغلب قيادات الحركة في ذلك الفترة من الشباب الملتفين حوله، والذين نشئوا على فكره ومنهجه السياسي[١]،وتحولت بقايا الحركة أو ما يعرف بنهضة المهجر إلى حركة بيانات احتجاج أو تنديد ومواقع الكترونية وبعض التظاهرات الصغيرة التي تقيمها الحركة من حين إلى آخر في بعض العواصم الأوروبية، ولم تستطع الحركة في بلورة نشاط فاعل في الساحة الفرنسية مع الجالية التونسية المهاجرة الكبيرة العدد نسبيًا، وذلك بسبب مضايقات السلطات الفرنسية التي لم تستطع الحركة في كسب ودها، وفي المقابل نجد السلطات التونسية قد اتخذت قرارًا بعدم العفو عن أعضاء حركة النهضة وعدم السماح لها بالعودة إلى الساحة التونسية.

وأشارت معظم الدراسات بأن حركة النهضة خلال هذه الفترة قد تلاشت من الساحة وتجهلها الأجيال الجديدة في تونس ولا تكاد تعرف عنها شيئا يذكر، وهو ما استوعبته قيادة النهضة في المهجر، وطرحت عدة بدائل لمعالجته فرأي فريق منهم أن الخيار الملائم للخروج من الأزمة هو السعي إلى التحالف مع اليسار والضغط على السلطة من هذا الجانب، وهناك تيار أخر بقيادة الغنوشي يطالب الحركة بمحاكاة تجربة أردوغان حرفيًا وإعلان العلمانية بسبب خصوصية المجتمع التونسي[٢]، في حين يري البعض الآخر من إسلاميي المهاجر التونسيين أن الحل يكمن في حل حركة النهضة، والدخول في مفاوضات جدية مع السلطة لإطلاق سراح المساجين، والعودة إلى العمل الدعوي والتربوي وترك العمل السياسي الذي يقتضي منطق المغالبة في ظل ميزان قوى محلي وعالمي مناهض لهم، وبدلاً من التحالف مع اليسار المُعادي للإسلام السياسي[٣]، وفي إطار هذا السياق تطور كثيرًا فكر قادة الحركة خاصة الشيخ راشد الغنوشي حيث اقترب من الأفكار ذات الطابع الليبرالي والعلماني

---

(١) راشد الغنوشي :" **حركة النهضة التونسية: الهجمة على التيار السلفي ، هل هي عرض لحرب بالوكالة؟!٢/ ٢**"، في :-

http://alasr.ws/articles/view/7360

(٢) مجلة الآداب : **م س ذ** .

(٣) راشد الغنوشي : **م س ذ** .

وأعلن في كثير من حواراته ومؤلفاته وعلى رأسها كتابه "الحريات العامة في الدولة الإسلامية " هذه الأفكار(١)، وتجسد هذا التطور منذ مطلع التسعينات في قيام الحركة بمراجعة نقدية لمجمل تجربتها الماضية، وتقديم نقدها الذاتي، وإجراء تحولات فكرية وسياسية لمنهجها ورؤيتها وتصورها للمستقبل،وهذا ما عبر عنه المؤتمر السادس لها الذي انعقد في يونيو ١٩٩٦.

وقد طرحت الحركة أثناء هذا المؤتمر نقدًا ذاتيًا لإستراتيجيتها في المواجهة وحمّلت السلطة المسؤولية الأولى ودعت لأول مرة إلى مراعاة مقتضيات التدرج الديمقراطي. وصدرت بلائحة عن هذا المؤتمر :"إن التجربة المريرة التي لا تزال تعاني منها البلاد منذ ١٩٩٠ وأدت إلى هذا المأزق الخانق وموت السياسة تتحمل مسؤوليتها السلطة ثمّ الحركة ثمّ المعارضة عامة... إن بلادنا اليوم في أشدّ الحاجة إلى مراجعات عميقة من طرف الجميع من أجل التوصل إلى نهوض حقيقي(٢)" ورغم هذا التطور الفكري في اتجاه الحركة إلا أن السلطة قد استمرت في الضغط علي تواجد الحركة ولكن بصورة اقل نسبيًا، وتضمنت هذه الفترة أيضا بجانب التطور الفكري للحركة مجموعة من الممارسات الاجتماعية والسياسية لنشطاء حقوق الإنسان والمعارضة التونسية ساهمت بشكل كبير في عودة الحركة ولو بصورة نسبية إلي الساحة التونسية .

ومن أهم هذه الممارسات استغلال مناضلي حقوق الإنسان السياق الدولي الباعث علي احترام حقوق الإنسان والدعم المقدم من المنظمات الدولية في هذا الشأن بجانب الاستفادة من ثورة الاتصال الحديثة لإبلاغ صوتهم وأفكارهم إلى عموم التونسيين بضرورة العفو عن المعتقلين. مما ساهم في عودة مطلبُ "العفو العامّ" إلى الساحة التونسية، ومعه مسألةُ العلاقة مع الإسلاميين. ساهم أيضا تطور فكر الحركة إلي تطور العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين مما أدي إلي مطالبة العلمانيين أنفسهم بعفو السلطة عن الإسلاميين وهو ما طالبت به اللجنة الوطنيّة للعفوّ العامّ" التي أنشأتها الرابطةُ التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان في

---

(١) راشد الغنوشي : **الحريات العامة في الدولة الإسلامية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٣) ص ٩٤ .

(٢) اعلّية علاني :" إسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة (١٩٨٠ ٢٠٠٦)"، **م س ذ.**

٢٠٠١/٦/٢٩ بمشاركة العديد من هيئات المجتمع المدنيّ المستقلة وجميعُها من العلمانيين[١] .

وعقدت الحركة خلال هذه الفترة وقبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الشهيرة مؤتمرها السابع بلندن بتاريخ ٣ ابريل ٢٠٠١ أصدرت فيه بياناً ختاميًا أكدت علي تبنيها إستراتيجية سياسية أساسها اعتماد المنهج السلمي و العلني في التغيير، ورفضها استعمال العنف كوسيلة لحسم الصراعات الفكرية والسياسية و منهجًا للوصول إلى السلطة أو التمسك بها باعتماد وسائل الضغط السلمية، و الخطاب المعارض المعتدل و المسئول وأكدت النهضة على النضال من اجل تحقيق ما يلي :-

- إطلاق سراح المساجين و سن العفو التشريعي العام .
- حرية الممارسة السياسية دون إقصاء و ضمان حرية الصحافة و التعبير.
- رفع القيود المفروضة على المجتمع المدني .
- مقاومة ظاهرة الفساد و سوء التصرف في الثروة الوطنية .
- العدالة الاجتماعية و الدفاع عن مطالب الشعب .
- تحقيق إصلاحات دستورية و قانونية شاملة.

رفع القيود المفروضة على التدين والكف عن وصاية الدولة على الدين ومؤسساته[٢].

عقب هذا الاجتماع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م والتي عملت الأنظمة السياسية في معظم دول العالم الثالث ومنها تونس علي الاستفادة من السياق العالمي في حربه ضد الإرهاب لقمع المعارضة خاصة ذات التوجه الإسلامي مبرره ذلك بقمع وملاحقة الإرهاب والجماعات المتطرفة[٣] بالإضافة

---

(١) مجلة الآداب : م س ذ .

(٢) توفيق المديني : المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، م س ذ، ص ٣٤١.

(٣) John L. Esposito:" Beyond the Headlines :Changing Perceptions of Islamic Movements", at:

إلي أنها كانت من ضمن الدول المشاركة في مناقشات جامعة الدول العربية لمناهضة الإرهاب منذ عام ١٩٩٣، مع حلفاء مثل الجزائر، مصر[١]،وكانت تصف المعارضين الإسلاميين بأنهم الإرهابيين الذين يحاولون قلب نظام الحكم لزعزعة الاستقرار بالبلاد، وفي مقابل استمرار تجاهل النظام السياسي في تونس لحقوق المعارضة في المشاركة في الحياة السياسية أستمر دعم المنظمات الحقوقية لحق الإسلاميين في العمل السياسي والعفو عنهم خاصة بعد تبني حركة النهضة لخيار التحالف مع اليسار التونسي، فانعقد بمدينة آكس آن بروفانس الفرنسيّة اجتماع في مايو ٢٠٠٢ وجمع لأول مرة إسلاميين وعلمانيين (حركة النهضة، الحزب الديمقراطيّ التقدميّ، التكتل الديمقراطيّ للعمل والحريّات، حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة، وشخصيّات مستقلة) وصاغ هذا الاجتماع مسوّدة بيان مشترك لم ير النور لتحفّظ القيادات السياسيّة عنه[٢] .

وأشارت هذه التحركات إلي عودة الحركة إلي التفاعل مع القوي السياسية التونسية إلا أن هذا التفاعل أقتصر علي المشاركة في الاجتماعات التي تعقد خارج تونس والتعبير بالرأي عن القضايا المحلية دون عودة القيادات إلي البلاد التونسية، مثلما عبرت حركة النهضة عن موقفها من الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها آنذاك في ٢٠٠٤ بقولها " اليوم يحاول خلف الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة تنصيب نفسه رئيسا مدى الحياة خارقا بذلك ما قطعه من تعهد للشعب بأن" لا مجال لرئاسة مدى الحياة " و ضاربا عرض الحائط بنصوص الدستور التي وضعها بنفسه. و انطلاقا من اقتناع الحركة بمبدأ التداول السلمي على السلطة – و هي لا ترشح نفسها بديلا للحكم – فإنها تدعو إلى الالتزام بالنصوص الدستورية الواردة في الموضوع وعدم تطويعها للرغبات الخاصة حتى تكون المحطة الانتخابية لسنة ٢٠٠٤ موعدا تاريخيا يمارس الشعب من

---

http://www.unaoc.org/repository/5037Beyond%20the%20Headlines%20-%20J.%20Esposito.pdf

(١) Carlos Echeverría Jesús : Op.Cit.

(٢) مجلة الآداب : م س ذ .

خلاله حقه الكامل في اختيار رئيس دولته بصورة ديمقراطية حرة و نزيهة[١].

وعلي مستوي ما تبقي من أعضاء قاعدة الحركة بتونس فقد شاركت الحركة من خلالهم في الاعتصام الذي نظّمه المحامون لمدة ٥٢ يومًا بدار المحامي (من ٥/٢ إلى ٢٠٠٥/٥/٢٧) للاحتجاج على ما تعرّض له عميدُهم من إهانة على يد أحد قضاة التحقيق في احدي القضايا، وقد ضمّ هذا التحركُ لأول مرة نشطاء من العلمانيين والإسلاميين الذين خاضوا مواجهة واحدة من أجل قضايا مشتركة وواجهوا خصمًا مشتركًا من دون أن يَطرح هذا التطورُ أيّ تساؤل أو يثير أدنى تحفظ. مما ساهم في كسر الجليد بين الفريقين، وهيّأ لبروز حركة ١٨ أكتوبر التي انطلقت بعد خمسة أشهر من هذا الإضراب[٢] .

ويوضح هذا التعاون مدي توجه الحركة منذ مطلع الألفيّة الثالثة نحو البحث عن القواسم المشتركة مع سائر القوى السياسية بما فيها تلك التي كانت في تناقض استراتيجي معها مثل الحزب العمالي الشيوعي التونسي (٣)وتميزت أيضا منذ ذلك الحين بانخراطها في الإطار القانونيّ المؤسّساتيّ، وبانفتاحها عمليًا على الفكر الديمقراطيّ، كما أظهرت تطورات كثيرة في مواقفُها من قضايا عديدة مثل قضيّة المرأة حريّة المعتقد، والتي عبّرت عنها كتاباتُ مؤسِّسها الشيخ راشد الغنوشي المنشورة منذ الثمانينيّات. وفي المقابل مثّل الحوار في إطار هيئة ١٨ أكتوبر فرصةً للقوى العلمانيّة من أجل توضيح موقفها من قضايا هويّة البلاد وموقع الدين فيها، **والجدير بالذكر أن** هيئة ١٨ أكتوبر ساهمت في تحسين العلاقة بين العلمانيين والإسلاميين، وذلك في إطار ثلاثة أبعاد أساسيّة هي:

- كسرُ الحواجز التي وضعتْها السلطةُ منذ مطلع التسعينيّات أمام النشاط السياسيّ المستقلّ، وفتحُها البابَ مجدّدًا في وجه عودة الحركة الإسلامية التونسيّة إلى المشهد السياسيّ وإعادةُ الاعتبار إليها كطرف معني بالانتقال إلى الديمقراطيّة.

---

(١) توفيق المديني : المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، **م س ذ**، ص ٣٤٢ .

(٢) مجلة الآداب : م س ذ .

(٣) اعْلية علاني :" إسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة (١٩٨٠ ٢٠٠٦)"، **م س ذ.**

- التأكيد علي أنّ الديمقراطيّة ليست آليّة للوصول إلى الحكم وحسب، بل هي أيضًا تفقد جوهرها وتتحوّل إلى ضرب من ضروب الشموليّة إنْ لم تستند إلى منظومة حقوق الإنسان التي ترعى حريّة الفرد والمواطن في وجه الدولة واضطهاد الأغلبيّة.
- التأكيد علي أنّ قيام الديمقراطيّة في حاجة إلى وفاق اجتماعي يحدّد الإطار الذي تجري فيه العمليّة السياسيّة، وتشارك في صياغته كلُّ القوى الفاعلة، وتعبر عنه في شكل عقد أو ميثاق يحدّد أركانَ النظام الاجتماعيّ المنشود

وتشير مشاركة الحركة في هذا التنسيق إلي أنها أصبحت تسعى لضبط إستراتيجية جديدة للمشاركة تقوم على إقناع قوى المجتمع المدني بالعمل المشترك على بلورة خطّة عمل تتمحور حول عدّة مطالب من بينها العفو التشريعي العام والإفراج عن المساجين السياسيين. وقد شكلت عمليّة الإفراج عن حوالي مائة سجين إسلامي عام ٢٠٠٥ بادرة رأت فيها عناصر من الحركة ببداية لانفراجة جديدة للحركة[1].ثم عقبت هذه الفترة مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عجزت حكومة بن علي عن التصدي لها مما أدي بالشعب التونسي إلي الخروج عليه بثورة شعبية عملت علي تغيير موازين القوي بالإضافة إلي تغيير المناخ السياسي والاجتماعي بالبلاد لتعود حركات وقوي كانت محظورة قبل هذه الثورة .

** ** **

(١) اعْلية علاني :" إسلاميون بتونس بين المواجهة والمشاركة (١٩٨٠ ٢٠٠٦)"، م س ذ.

المبحث الثالث

توجهات النظام التونسي بعد الثورة

نتناول في هذا المبحث دراسة الثورة التونسية بالتركيز علي أسبابها وتسلسل أحداثها وعوامل نجاحها، ثم نتعرف علي المشهد السياسي في تونس بعد هذه الثورة، وما يتضمنه من خيارات وصراعات فكرية .

المطلب الأول: الأسباب والأحداث وعوامل النجاح:-

ترجع أسباب الثورة التونسية إلي خلل مجموعة من السياسات والممارسات التي انتهجها أطراف النظام السياسي وعائلة زين العابدين في تونس حيث عمل هؤلاء علي انتهاك حقوق الشعب التونسي واستغلال موارده لتحقيق مصالح شخصية لهم وهو ما أدي إلي معاناة أفراد الشعب التونسي من العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وخروجه في مسيرات تطالب بالإصلاح والقضاء علي هذا النظام وفيما يلي مجموعة من أهم هذه الأسباب :-

- هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية، وسيطرتها علي العديد من ممتلكات الشعب التونسي بتطويع القوانين والتحايل عليها للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على القروض الضخمة بدون ضمانات مما أدى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة لهم وبالطبع كان لسيطرة النظام على الأجهزة السياسية والأمنية تأثير كبير أتاح له استغلال النظام الاقتصادي والقطاع المالي لإثراء نفسه.
- انتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي فقد أشارت برقيات ويكليلكس إلى تحفظ العديد من التونسيين لوجود الثروات في أيدي القلّة في المجتمع في وقت بلغت فيه معدلات البطالة ذروتها بالإضافة إلي التفاوت في توزيع الدخل لصالح النخبة وتدني المستوي

الاقتصادي وانتشار الظلم المتزايد والفقر في الكثير من المناطق التونسية وانتشار المشكلات الاقتصادية علي المستوي العام للدولة من تضخم مالي متزايد والمتمثل في ارتفاع الأسعار وعجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات وانخفاض الصادرات(١). كما كان نظام بن علي من اشد الأنظمة القمعية بالعالم حيث كان يستخدم قوات الأمن في فرض سطوته علي البلاد، ووضع القيود علي وسائل الأعلام بشكل غير مسبوق وكبت الحريات ولم يستفد من النمو الاقتصادي الذي شهدته تونس في عهده سوي قلة أتباعه في حين كان الشعب يعاني من الفقر والبطالة(٢) حيث بلغ معدل البطالة في تونس ١٣% منهم ٢٩٪ من الشباب من الفئة العمرية من ١٥إلي٢٤ سنة(٣).

- انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان، وعدم احترام سيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة للثورة التونسية . فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين السلطة والشعب أو قوي المعارضة .
- اتساع الفجوة بين النظام السياسي والرأي العام في تونس فأخذ النظام بصنع السياسات والممارسات بعيدًا عن احتياجات المواطن والشارع التونسي، وأخذ يتجه نحو توطيد العلاقات مع الغرب وإسرائيل دون النظر إلي القضايا العربية وهو ما يرفضه الكثير من الشعب

---

(١) علي عبده محمود :" الثورة التونسية الأسباب ..عوامل النجاح ..النتائج "، **أفاق أفريقية** (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد العاشر، ع٣٤، ٢٠١١) ص ٦١-٦٣ .

(٢) د/ بوحنية قوي: " كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير السياسي"، **م س ذ**، ص ١٤٤.

(٣) د/ سمير راضون:" التحدي الاقتصادي:ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية"، **السياسة الدولية** ((القاهرة: مؤسسة الأهرام،ع ١٨٨، م ٤٧، أبريل ٢٠١٢) ص٦٧.

التونسي، كذلك عمل النظام علي تدمير الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية دون أن يدري أن كل ذلك سيولد الانفجار في لحظة ما[١].

- انتشار المحسوبية والرشوة مما أدي إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد، وعدم الأخذ بالكفاءة والخبرة كما أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية وافتقاد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصًا الأمن و القضاء والإدارة[٢]

نتيجة لهذه الأسباب تعاطف الشعب التونسي مع قيام الشاب التونسي محمد البوعزيزى بإشعال النيران في نفسه تعبيرًا عن احتجاجه على حالة البطالة التي كان يعانى منها ومصادرة العربة التي يبيع عليها الخضروات والفاكهة ومصدر رزقه الوحيد من قبل الشرطية فادية حمدى والتي صفعته أمام الملأ، أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات بداية من ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ حيث تظاهر الآلاف التونسيين الرافضين لحالة البطالة التي يعيشها المواطنين وغياب العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم[٣]، وتزايدت الأعداد من الشباب خريجي التعليم، وخاصة الجامعات، الذين أنهوا دراستهم ووجدوا أنفسهم ضمن مجموعات البطالة يعانون من قيود الخصخصة والسياسات الاقتصادية لنظام بن علي[٤] .

ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت العديد من المدن التونسية سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة الصدام مع قوات الشرطة(٥)، الأمر الذي أجبر الرئيس التونسي زين العابدين عل تقديم بعض التنازلات، فقد

---

(١) د/ بوحنية قوي: " كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير السياسي"، **م س ذ**، ص ١٤٤.

(٢) علي عبده محمود، **م س ذ**، ص ٦٣.

(3) سماح فتحي سالم: **م س ذ**، ص ١٧٨.

(٤) **الإعلام أهم أسباب نجاح ثورة تونس**، في :

http://elthwar.com/news.php?go=fullnews&newsid=193

(5) سماح فتحي سالم: **م س ذ**، ص ١٧٩.

لجأ النظام السياسي في تونس والرئيس زين العابدين بن إلي عدة أساليب لوقف الاحتجاجات والسيطرة علي الثوار، وشملت هذه الأساليب :-

١. إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية.
٢. إلقاء الرئيس زين العابدين بن علي في ١٠ يناير ٢٠١١ خطابًا أعلن فيه عن سلسلة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي ستتخذها حكومته بهدف تحسين أوضاع الشباب، ووعد الرئيس بتوفير ٣٠٠ ألف فرصة عمل جديدة بمشاركة مؤسسات الدولة والشركات الخاصة، كما اقترح عقد ندوة وطنية تشارك فيها المجالس الدستورية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجامعيين بهدف اقتراح خطط وإستراتيجيات جديدة لدعم سياسة العمل، كما تعهد الرئيس بإعطاء دفعة جديدة للإعلام وتخصيص مساحات إعلامية أوسع لكل ولايات الجنوب لتعبر عن مشاكلها، إضافة إلى دعم وحدات الإنتاج السمعية والبصريه لإفساح المجال أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم و متطلباتهم[١].
٣. قدم الرئيس كلمة عبر التلفزيون الوطني في ١٣ يناير وتعهد فيها بالتنحي وعدم الترشح لولاية أخرى حيث كانت فترة ولايته حتى عام ٢٠١٤، وتعهد بإجراء انتخابات برلمانية جديدة، ووضع حد للقيود المفروضة من قبل الدولة [٢].
٤. قام بن علي أيضا بحلّ الحكومة التونسية في ١٤ يناير ٢٠١١ وأعلن حالة الطوارئ في البلاد كما منعت السلطات التجمعات فيما أكثر من ثلاثة أشخاص حيث يتم القبض عليهم أو إطلاق الرصاص إذا ما حاولوا الهرب، كما أعلن عن الدعوة لانتخابات برلمانية عاجلة خلال ستة أشهر، كما لجأت السلطات إلى الحل الأمني المتمثل في الدفع

---

(١) علي عبده محمود : م س ذ، ص ٦٣ .

(٢) Alexis Arieff: "**Political Transition in Tunisia**" Congressional Research Service (Washington: Congressional Research Service. No.5700-7, Dec 2011) P.5

بتعزيزات أمنية ضخمة إلى بعض المناطق لقمع الاحتجاجات وشن حملة اعتقالات واسعة.

٥. لجأت السلطات التونسية أيضا في سعيها لإخماد المظاهرات إلى حل التعتيم الإعلامي فقد قامت بمنع جميع الصحفيين التونسيين والأجانب من الوصول إلى مناطق الاحتجاجات[١] وعملت على القبض على محتجين، وقامت بتعذيب مجموعة من الصحفيين وأعضاء أحزاب المعارضة والمحامين ودعاة حقوق الإنسان، واعتقال البعض الأخر[٢]. ، في حين اقتصار دور وسائل الإعلام الرسمية على بث البيانات التى تبثها وكالة تونس أفريقيا للأنباء والتى اتسمت أيضا بالصمت، أو تُقدمها بوصفها حوادث معزولة لا دلالة لها[٣].

٦. عملت السلطات التونسية على استرضاء الشباب بتشجيعهم على العمل من خلال موافقة الحكومة التونسية على العديد من الإشعارات أو الطلبات المقدمة من الشبان للحصول على التمويل الحكومي خاصة خريجي التعليم العالي لإنجاز مشاريع خاصة[٤]

ورغم كل ذلك من أساليب ترغيبية وترهيبية إلا أن المظاهرات قد استمرت إلى أن هرب زين العابدين وأسرته إلى المملكة العربية السعودية في ١٤ من يناير ٢٠١١[٥].

عوامل نجاة الثورة التونسية:-

يتطلب نجاح الانتفاضات الشعبية الهادفة إلى التغيير فى بيئة معظم الدول العربية والأفريقية أربعة عوامل رئيسية ويرجع ذلك إلى أن النظم السياسية لتلك الدول تتسم بسياسات وممارسات يسودها العنف والقمع والاضطهاد وضعف

---

(١) علي عبده محمود :م س ذ، ص ٦٤ .

(٢) Alexis Arieff: **Loc.Cit.**

(٣) **الإعلام أهم أسباب نجاح ثورة تونس**، في :-

http://elthwar.com/news.php?go=fullnews&newsid=193

(٤) علي عبده محمود : **م س ذ**، ص ٦٥.

(5) سماح فتحي سالم: **م س ذ**، ص ١٧٩.

سيادة القانون واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، وهذه العناصر أو الشروط الأربعة فى الأتى :-

أولاً : ينبغي كسر 'حاجز الخوف السيكولوجى' ، حيث إن عامل الخوف ركن أساسى لتقييّد الحركات الشعبية وصرفها عن محاولة التمرّد، رغم الظروف القاسية التى كان يعيشها الشعب والظلم الذى يتعرض له ويعانيه، أى رغم توفر المبررات التى تدعوه إلى التمرد. **ثانيًا:** يجب على الثورة أو الانتفاضة أن تكون ذات طبيعة سلمية، لأن لجوءها للسبل العنف فى الدفاع عن ذاتها سيقدم تبريرًا للنظام الحاكم باستخدام كافة السبل المتاحة لقمع الثورات أو سحقها. **ثالثًا:** ينبغى أن يكون هناك حد أدنى من تجانس وتماسك النسيج الاجتماعى وتوافر مشاعر مشتركة للوحدة الوطنية بين مختلف مكوّنات المجتمع لكى لا تؤثر الفروقات الدينية والطائفية أو العرقية فى حال وجودها أو استمرارها فى إضعاف حركات مقاومة النظام وإفشال المقاومة الشعبية. **رابعًا :** وهو العامل الأهم فيما لو توفرت جميع الشروط أعلاه، موقف الجيش أو القوات المسلحة من التمرد الشعبى المدنى بحيث أنه إذا كان داعمًا للحركات الشعبية أو على الأقل وقف موقفًا حياديًا منها، فثمة فرصة أكبر لنجاح الثورة، بينما إذا ما تبنّى الجيش موقف النظام الحاكم، فسوف ينزل خسائر كثيرة في صفوف المتظاهرين، وسوف ينعكس ذلك مباشرة على نتائج الانتفاضات[١].وبتطبيق تلك العناصر الأربعة على الثورة التونسية فنجد توافرها مجتمعة كما يلي :-

أولاً : كسر 'حاجز الخوف النفسي':-

استمرت الاحتجاجات التونسية رغم قمع النظام لها ورغم سقوط العديد من القتلى والجرحى والمحتجزين وفرض النظام لحظر التجول وحالات الطوارئ وحظر التجمعات لأكثر من ثلاثة أشخاص وإجازة استخدام القوة ضد أي مشتبه به، فلم يتراجع الشعب التونسي عن مطالبه رغم ما فعله النظام من سياسات الترغيب والترهيب بل تزايدت الأعداد للحد الذي اجبر رمز النظام

---

(١) خير الدين حسيب : **"الربيع العربي:نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل"**، في:- http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C23qpt480.htm&arc=data%5C2012%5C03%5C03-23%5C23qpt480.htm

علي الهروب إلي المملكة العربية السعودية مما يدلل علي كسر حاجز الخوف لدي أفراد الشعب التونسي

ثانيًا : الطابع السلمي للثورة :-

على الرغم من سعي بن علي بتوريط جمهور الاحتجاجات التونسية في عنف يبرر للسلطة عنفها ضدهم، إلا أن المحتجين قد التزموا الطابع السلمي لتحركاتهم أما العنف المتبع من قبل القوات الأمنية فقد أسقط الكثير من الشباب الأعزل – بالإضافة إلي تميز هذه الاحتجاجات بالمدنية فلم تخطط أو تنظم أو تدار من قبل ايٍّ من الأحزاب أو الحركات المتطرفة التي يستطيع النظام من خلال وجودها بتبرير قمعه لها في إطار مكافحته للإرهاب، مما أحرج النظام الحاكم عن مواجهتها بعنف منفلت ووضع إرادة القوة والبطش لدى تلك الأنظمة في حال شديدة من الحرج، أيضا أحرجت تلك الاحتجاجات السلمية والمدنية القوى الدولية الراعية للاستبداديات العربية، ومنعتها من الدفاع عن تلك الأنظمة، أو مساندتها في أزمتها(١)

ثالثًا : توافر الحد الأدنى من تجانس وتماسك المجتمع:-

يتمتع المجتمع التونسي بقدر عال من التجانس السكاني، وارتفاع معدلات التعليم والدخل والتنمية البشرية، وتراجع الاستقطاب الأيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين، وظهور توافق حول التوجه نحو الديمقراطية بين مختلف القوي السياسية في تونس، فبالرغم من أن الانتفاضة بدأت بعمل فردي من قبل احد من الشباب العاطل عن العمل، ولكنها سرعان ما اكتسبت التفاف الأحزاب السياسية، والمنظمات الحقوقية، والاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، والمثقفين، والفنانين حول قضايا الشباب بصفة عامة وتضامنهم مع مطالب هؤلاء الشباب وانضمامهم إلى انتفاضتهم.

---

(١) عبد الإله بلقزيز : **"عوامل ساعدت على نجاح التغيير"**، في :-
http://www.alkhaleej.ae/portal/385085a4-28d0-4b7b-9b2f-810a56dc846b.aspx

كل ذلك ساعد على توسيع نطاق الانتفاضة التونسية طبقيا وجغرافيًا، مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق [١]، بالإضافة إلي أن المجتمع التونسي يتميز بتجانس تركيبته الدينية والعرقية وعدم وجود تعددية طائفية أو مذهبية أو عرقية وهو ما يّسر نجاح الانتفاضة فالهدف كان واحدًا وليس لكل طائفة دينية أو عـــــرقية أهداف مختلفة بل كان إصرار المتظاهرين نحو تحقيق أهداف معينة موحدة وهي تنحي الرئيس زين العابدين بن علي وخروج زوجته ليلى الطرابلسي من تونس والتي قامت بأعمال تتعلق بالفساد وسرقة المال العام وتولى العديد من المـــــناصب العليا فى الدولة[٢].

رابعًا : موقف الجيش أو القوات المسلحة من الاحتجاجات:-

لعب الجيش التونسي دورًا كبيرًا في الثورة التونسية فطبقًا لما تم ذكره في وسائل الإعلام، فإن الجيش التونسي رفض أوامر زين العابدين بن علي القاضية بمشاركة الجيش في مواجهة الاحتجاجات إلى جانب قوات الأمن وكان الجيش التونسي بعيدًا عن السياسة الداخلية منذ الاستقلال، وقد دافع الجيش التونسي عن الثوار ضد الشرطة في بعض المظاهرات.[٣]، كما ظهرت أيضا انشقاقات داخل النخبة الحاكمة، خاصة بين المجموعة المحيطة بـــ "بن علي" وأسرته وبين المؤسسة العسكرية، وذكرت بعد المصادر إن الجيش في تونس منع أجهزة الشرطة بالقوة من إطلاق النار علي المتظاهرين، ولعب دورا مهما في إجبار زين العابدين علي التنحي عن منصبه[٤].

إلي جانب هذه العوامل هناك عوامل أخرى اتسمت بها الثورة التونسية وساعدت علي نجحها والتي من أهمها عدم وجود قيادة للثورة التونسية مما أدي إلي تعقيد مهمة النظام الحاكم في محاصرة الأحداث واحتوائها لعدم وجود قيادة

---

(١) خليل حسين : " **عوامل التغيير والثورات في الوطن العربي**"، في :
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/10/blog-post_2194.html

(٢) علي عبده محمود : **م س ذ**، ص ٦٥ .

(٣) **دورالجيش التونسى في الثورة**:-
http://4.bp.blogspot.com/-IKC4XqQdLlA/TVgMqDLBg-

(٤) خليل حسين : **م س ذ** .

معينة يمكن اعتقالها والتفاوض معها، بالإضافة إلي دور بعض الأجهزة الإعلامية كالقنوات التلفزيونية الفضائية والاتصالات الإلكترونية، وقد ساهمت قناة الجزيرة على سبيل المثال وبعض القنوات الأخرى والفيس بوك في نشر الصورة لحقيقة الثورة الشعبية التونسية مما أدى إلى قناعة التونسيين بقضيتهم وضرورة مواصلة الانتفاضة .

أيضا تمتع الشعب التونسي بقدر كبير من الثقافة حيث لم يقم بأعمال تخريب ونهب إلا بعض الحالات البسيطة والتي يُنسب البعض منها إلى مليشيات الحرس الرئاسي، ساهمت أيضا تعليقات الرئيس التونسي على الأحداث في استمرار وصمود المتظاهرين وبالتالي نجاحهم في تحقيق أهدافهم، حيث كان الرئيس يسخر من المواطنين ويصورهم على أنهم إرهابيون تحركهم قوى خارجية بالإضافة إلى توعده لهم بالعقاب مما أثار غضب المحتجين أكثر وأكثر، خاصة مع ما يرون أنه عدم استجابة من السلطات لمطالبهم رغم دماء الشهداء(١)، وبالفعل نجحت هذه الثورة في إجبار زين العابدين علي مغادرة البلاد في ١٤يناير ٢٠١١م بشكل مفاجئ إلى السعودية – إلا أنه لم يتوجه إلى السعودية مباشرة بل إلى مالطا ومنها إلى باريس والتي رفضت استقباله لينتهي به المطاف في مدينة جده بالمملكة العربية السعودية(٢) وهو ما ادخل البلاد في مرحلة جديدة من تاريخها السياسي. يستهدف بناء دولة ديمقراطية ولكن عندما يتعلق الأمر ببناء الديمقراطيات فعادة ما يكون العمل فوضوي وخاصة في بلد مثل تونس عاشت لاكثر من ٥٠ عاما كالعراقيين والمصريين والليبيين واليمنيين في ظل نظم سلطوية أثرت كثيرًا في النسيج الاجتماعي والثقافي، لذا فقد عانت تونس بعد رحيل بن علي بفراغ في السلطة استتبعه نتائج العنف وعدم الاستقرار حيث برزت أكثر من مجموعات مختلفة تتنافس من أجل السيطرة السياسية علي البلاد وهو ما يفسره التاريخ السياسي حيث يوحي بأنه لا توجد حلول سريعة خاصة عندما يتعلق الأمر بناء الديمقراطيات فقد استغرق الأمر سبع سنوات لإعادة بناء اليابان بعد الحرب العالمية الثانية فالديمقراطيات الناجحة تتطلب

---

(١) علي عبده محمود :م س ذ، ص ٦٥-٦٦ .

(٢) سماح فتحي سالم: م س ذ، ص ١٧٩ .

أيضا تسلسل معين من الأحداث. وأول الأولوية قبل كل شيء من الحكومة إرساء الأمن، فكل شيء آخر يتوقف عليه، ويمكن القول أن هذا هو التحدي الأكبر لتونس في المرحلة الانتقالية(١).

** ** **

المطلب الثاني: المشهد السياسي في تونس بعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١:-

بعد هروب الرئيس السابق زين العابدين بن علي إلى المملكة العربية السعودية دخلت البلاد التونسية مرحلة انتقالية جديدة يتطلع الشعب التونسي فيها بتحقق الحرية والعدالة الاجتماعية في حين تطلع القوي السياسية بالتمكن من احتلال مكانة كبيرة بالنظام السياسي في تونس، وطرحت علي الساحة التونسية مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بمستقبل البلاد التي تتطلب معالجتها للنهوض بالشعب التونسي، والتي من أهمها الصراع بين الإصلاحيين من القوة الجديدة التي أوجدتها الثورة وقوي النظام السابق، والشكل المحتمل للنظام السياسي الجديد، ودور ونفوذ تيار الإسلام السياسي المستبعد لعقود من الساحة التونسية سواء في الحكومة والمجتمع، ومسألة إعادة الأمن والقضاء علي الأساليب القمعية لتسوية الخلافات الداخلية سواء الفكرية أو السياسية بالإضافة إلي الأزمة الاقتصادية والاضطرابات العمالية، والتوترات الاجتماعية التي تمر بها البلاد وتأثير الأحداث الأمنية في ليبيا المجاورة(٢).

وعلي الرغم من كثرة وتعقد هذه القضايا إلا أن الخلافات السياسية قد احتلت الاهتمام الأكبر خلال مرحلة ما بعد الثورة التونسية مقابل هذه القضايا، لذا فقد اختلفت ديناميات تعامل القوي السياسية مع بعضها البعض مع اختلاف تفاعلها أيضا مع مطالب القوي الشعبية التي مرت بعدة فترات حتى استطاعت

---

(١)Bradley J. Cook and Michael Stathis: Democracy and Islam: promises and perils for theArab Spring protests, **Journal of Global Responsibility**(Emerald Group,Vol. 3 No. 2, 2012) pp.181-183

(٢)Alexis Arieff: **Op.Cit.**, P. ٢

بلورة وتجميع وتوحيد مطالبها النهائية، فقد عرفت الأشهر الأولى للثّورة تخبّطًا واضحًا في الاختيارات وبعض الارتباك في تبنّي الخطوط العريضة لمشروع مستقبل تونس السياسيّ والاجتماعي، فقد استقرّ الرّأي عقب ذلك على وجوب الرجوع إلى نقطة الصّفر، وتدشين المرحلة الجديدة بمجلسٍ تأسيسيّ جديد يوكل له شعب تونس عبر الاقتراع بناء شكل المستقبل والتّشريع له(١).لذا فقد اتخذت تونس مجموعة من الإجراءات لتلبيةٍ هذه المطالب ومعالجة القضايا المطروحة مما ساهم في إرساء واقعا سياسيا ًجديدًا نشأ خلال فترتين رئيسيتين، الفترة الأولي وهي ما قبل انتخابات المجلس التأسيسي، أما الثانية وهي فترة انتخاب المجلس التأسيسي وفعاليات عمله.

أولاً : ما قبل انتخابات المجلس التأسيسي :-

بعد مغادرة بن علي للبلاد أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي توليه رئاسة الجمهورية بصفه مؤقتة بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك استنادا إلي الفصل ٥٦ من الدستور التونسي والذي ينص على أن لرئيس الدولة أن يفوض الوزير الأول في حال عدم تمكنه من القيام بمهامه، غير أن المجلس الدستوري أعلن إنه بعد الإطلاع على الوثائق لم يكن هناك تفويض واضح يمكن الارتكاز عليه بتفويض الوزير الأول وأن الرئيس لم يستقيل، وبما أن مغادرته حصلت في ظروف معروفة وبعد إعلان الطوارئ وبما أنه لا يستطيع القيام بما تستلزمه مهامه مما يعني الوصول لحالة العجز النهائي فعليه قرر اللجوء للفصل ٥٧ من الدستور وإعلان خلو منصب الرئيس، وبناءً على ذلك أُعلن في يوم السبت ١٥ يناير ٢٠١١ عن تولي رئيس مجلس النواب محمد فؤاد المبزغ منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت وذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من ٤٥ إلى ٦٠ يومًا حسب ما نص عليه الدستور.

---

(١) عائشة التابب:" **قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس**"، في :-
http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=6923b829-04f1-4813-86fe-c54f82171aa0

وقد تم في يوم ١٧ يناير تشكيل حكومة مؤقتة جديدة برئاسة الوزير الأول محمد الغنوشي شارك بها عدد من زعماء المعارضة، وأعلن الغنوشي أن الحكومة ستعمل بعيدًا عن الأحزاب السياسية، كما أعلن عن حاجة الحكومة إلى ستة أشهر على الأقل قبل إجراء الانتخابات العامة،وأكد على التزام حكومته بالإفراج عن السجناء السياسيين وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومحاربة الفساد السياسي والتجاوزات المختلفة والتحقيق مع أصحاب الثروات الهائلة أو المشتبه في فسادهم[١]، وعلي الرغم من ذلك إلا أن هذه الحكومة قد ضمت في صفوفها وزراء تكنوقراط مجهولين للشعب، ووزراء أيضًا ينتمون لـ«حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم سابقًا[٢]، بالإضافة إلي أن محمد الغنوشي نفسه كان رئيسًا للوزراء في عهد الرئيس زين العابدين بن علي. وكان يفتقر إلى التأييد الشعبي، ويعتبره كثيرون أنه جزء من النظام القديم[٣].

وتزامن مع هذه الفترة بداية دخول الثوار مرحلة جديدة من الثورة وهى مرحلة حشد المطالب والسعي إلى تحقيقها، لذا فسرعان ما تعرضت هذه الحكومة لانتقادات ومهاجمات حادة ورفض شعبي كبير[٤] إلي أن أطاح الشعب التونسي بهذه الحكومة وتم إعادة تشكيلها في ٢٧ يناير ٢٠١١م، وقدم الوزير الأول محمد الغنوشي يوم ٢٧ فبراير استقالته أمام القنوات التلفزيونية في نقل مباشر، وأوكل الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزع الوزير المتقاعد الباجي قائد السبسي في عهد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة بتشكيل حكومة جديدة وبالفعل قام الباجي بتشكيلها وترأسها في يوم ٧ مارس[٥] ٢٠١١. ويتمتع السيد الباجي

---

(١) سماح فتحي سالم: **م س ذ**، ص ١٨٠ .

(٢) توفيق المديني: تحديات المرحلة الانتقالية في تونس، **مجلة الوحدة الإسلامية** (لبنان : تجمع العلماء المسلمين، ع ١١٤، ٢٠١١) .

(٣)**The Options Of Tunisia** ,at:
http://www.globaljihad.net/view_page.asp?id=2009

(٤) صافيناز محمد أحمد: "**عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات**"، في : -
http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=55

(٥) سماح فتحي سالم: **م س ذ**، ص ١٨٠ .

قائد السبسي الذي يبلغ من العمر الرابعة والثمانين عامًا بوزنٍ ملموس ومن أسباب عودته غير المتوقّعة الفراغ الذي نشأ في الطبقة السياسيّة على مدى ٢٣ عامًا من حكم بن علي،وتعطّل الاقتصاد المثقل بفرار السياح والمستثمرين معًا، في حين نشوب الحرب بالجماهيرية الليبية المجاورة لتونس[١].

وتعتبر هذه العملية والخاصة بخلو منصب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة ما بعد الثورة هي أولى التحديات السياسية للثورة التونسية، حيث اتسمت فترتها بالارتباك والتردد فخلال الشهور الأربعة الأولى بعد رحيل بن علي شهدت الساحة التونسية مرحلة تجاذب واضحة بين نظام قديم يحاول البقاء والصمود في مواجهة التغييرات التي تطالب بها القوى الثورية، وبين نظام جديد يتشكل من جهود ثورة شعبية شابة متطلعة لتحقيق أهدافها محددة، وذلك عبر محاولة من النظام القديم لموائمة الواقع الجديد بهدف إعادة إنتاج نفسه، إلا أن تلك النخبة القديمة التي تولت السلطة بعد سقوط بن على لم تكن تمتلك مشروعا واضحا لتحقيق أهداف الثورة، مما أدي إلي رحيلها[٢] وتولي الباجي قائد السبسي رئاسة الحكومة، وفي المقابل استطاعت القوي الشعبية للثورة تطوير مسارها في حشد مجموعة من المطالب حددت فيها الإجراءات العملية التي ينبغي القيام بها للقضاء علي نظام بن علي بالكامل والتحول بالبلاد نحو واقع جديد يلبي الاحتياجات العامة للشعب التونسي ويضمن حقوق كافة المواطنين، فتقدم الثوار بمجموعة من الطلبات منها:-

- إجراء انتخابات مجلس شعبي تأسيسي تكون مهمته صياغة دستور جديد يتم بعدها التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية.
- حل مجلسي النواب والمستشارين.
- إيقاف العمل بالدستور القديم.
- حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بحكم قضائي وتصفية أمواله وممتلكاته.
- إلغاء إدارة الأمن السياسي.

---

(١) توفيق المديني: تحديات المرحلة الانتقالية في تونس، م س ذ .

(٢) صافيناز محمد أحمد: م س ذ .

- تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي علي أن تضم ممثلي الأحزاب والمنظمات والخبراء وممثلين عن الشباب وتكون مهمتها إعداد النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتحقيق أهداف الثورة إلى حين انتخاب مجلس تأسيسي يتولى دوره التشريعي والرقابي.
- سن العفو التشريعي العام عن رموز المعارضة من المقيمين والمنفيين.
- إنشاء هيئة عليا مستقلة للإشراف على الانتخابات(١).

وبالفعل تم الاستجابة لهذه الطلبات الشعبية لتدخل تونس فترة جديدة من تاريخها وهي فترة إضفاء الشرعية لفاعلين جدد تبدأ بانتخاب المجلس التأسيسي

ثانيًا: انتخاب المجلس التأسيسي وفعاليات عمله :-

جاءت فكرة إنشاء المجلس أو الجمعية التأسيسية، من أن الشعب التونسي يريد شرعية جديدة دون القيام بإصلاحات للنظام السابق، خاصة أنه بعد رحيل بن علي طرحت الحكومة المؤقتة إجراء انتخابات رئاسية خلال مدة شهرين كما ينص عليه الدستور القديم. ولكن لم ينل هذا الطرح قبول القوى الثورية التونسية مما ساهم في انتخاب مجلس تأسيسي وظيفته الرئيسة كتابة الدستور الجديد للجمهورية الثانية في تونس، وترجع وجهة نظر القوى الثورية التونسية في ذلك إلي أنه لا يجوز أن يكتب الدستور الجديد في الخفاء على يد لجنة خبراء تعيّنها السلطة بل يجب أن يوضع الدستور من قبل جمعية تأسيسية منتخبة ديمقراطيًّا علي أن يتم التصويت على الدستور الجديد في خلال ستة أشهر أو حتى عام واحد من انتخاب المجلس التأسيسي، وأشارت العديد من الكتابات إلي أن تونس من خلال هذه الانتخابات لأول مرة في تاريخها تعرف انتخابات حرة ونزيهة دون تلاعب بالأصوات، وقد اختارت «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة» القانون النسبي في الاقتراع؛ بهدف منح كل الأحزاب الفرصة القصوى

---

(١) نفسه .

بالتمثيل[1]، وبالفعل وبعد أكثر من ٩ أشهر علي رحيل نظام الرئيس المخلوع زين العابدين عقدت انتخابات المجلس في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ بمشاركة نحو ١٠٠ حزب سياسي و١٥٠٠ قائمة حزبية ومستقلة تضم ١٠ آلاف و٥٠٠ مرشح للمنافسة علي ٢١٧ مقعدًا تكون مهمتهم الأساسية صياغة دستور جديد يضمن احترام حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة، ويوجب المجتمع المساواة في الأحوال والشرائح، خاصة المساواة بين الرجل والمرأة، ويؤمن بالتداول السلمي للسلطة، وبالفصل الجوهري بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والفصل الحقيقي أيضا بين العقد السياسي الثابت وبين الحياة السياسية المتغيرة بتغيير الغالبيات الطارئة، ونبذ استخدام العنف مهما كان مصدره للوصول إلي السلطة أو الحفاظ عليها، وشكلت هذه الانتخابات قطيعة قانونية واجتماعية مع نظام زين العابدين بن علي وساهمت في إقامة مرحلة جديدة بملامح جديدة وفاعلين جدد لرسم مستقبل البلاد .

وكانت هذه هي المرحلة الفاصلة لإنهاء المرحلة الانتقالية الأولي التي تلت سقوط زين العابدين بن علي،وبدأت المرحلة الثانية من عملية الانتقال نحو الديمقراطية(٢).وتميزت الساحة السياسية في وخلال المرحلة الانتقالية بحالة حراك حزبي كبير حيث قامت العديد من القوى السياسية بتأسيس أحزاب جديدة مستفيدة ولأول مرة من حالة الانفتاح على العمل السياسي، حيث بلغ عدد الأحزاب السياسية عند بدء انتخابات المجلس التأسيسي في ٢٣ أكتوبر الماضي حوالي ١٠٠ حزب وحركة[3] وكان أكثر الفائزين وضوحا في هذه الانتخابات هي الأحزاب السياسية التي كانت تمثل المعارضة الراديكالية والشديدة للنظام القديم والتي بنت برنامجها الانتخابي على القطيعة معه. فقد صوت الغالبية من

---

(١) توفيق المديني: تحديات المرحلة الانتقالية في تونس، م س ذ .

(٢) بوحنية قوي: " **هل تؤدي الانتخابات إلي الديمقراطية: حالة تونس**"، في : -
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785087

(٣) منتدى الطلبة الجزائريين للعلوم السياسية و الإعلام و الحقوق و العلوم الإنسانية :" **تطورات المشهد السياسي في تونس بعد الحراك الاجتماعي**"، في :-
http://30dz.justgoo.com/t1731-topic

الناخبين في المرتبة الأولى لحركة النهضة الإسلامية من أجل تحقيق هذه المطالب[1] لتحصل علي تحصلت حركة النهضة ٨٩ مقعدا[2] ، ثم تأتي الأحزاب الليبرالية العلمانية ذات الميول اليسارية مثل المؤتمر من أجل الجمهورية برئاسة الدكتور المنصف المرزوقي[3] والتي حصلت على ٢٩ مقعدا[4] والتكتل من أجل العمل والحريات برئاسة الدكتور مصطفى بن جعفر[5] الذي حصل على٢٠ مقعدا و٢٦ مقعدًا للعريضة الشعبيّة وتحصل الحزب الديمقراطي التقدمي على١٦ مقعدا [6] أما باقي المقاعد فقد فازت بها بعض الأحزاب المشاركة ولكن بنسب متفاوتة تتراوح ما بين المقعد الواحد أو الثلاث أو الست مقاعد .

ويقوم المجلس بثلاث مهام رئيسية تتراوح بين مهام تأسيسية وأخرى تشريعية وثالثة تيسيريه للفترة الانتقالية الثانية (بعد انتخابات المجلس التأسيسي). وتنحصر المهام التأسيسية في وضع دستور جديد للبلاد يضمن الحقوق والحريات ويحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم وطبيعة النظام السياسي، فضلا عن تكريس استقلالية القضاء والقضاء الدستوري والفصل بين السلطات وتكريس مبادئ ثورة ١٤ يناير. أما المهمة التشريعية للمجلس فتتمثل في وضع جميع القوانين التي تحتاجها البلاد خلال الفترة الانتقالية الثانية التي ستمر بها والتي ستنظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. بالإضافة إلي ممارسة المجلس مهام تيسيريه متمثلة في حقه في تعيين رئيس الجمهورية

---

(١) جمال الدين بن عبد الجليل: "حزب **"النهضة" الإسلامي وتحديات الديموقراطية في تونس"**، في :-

http://www.dw.de/dw/article/0,,15543883,00.html

(٢) زهير مخلوف :" الأوزان النسبية للقوى السياسية التونسية في ضوء نتائج الانتخابات"، **أفاق أفريقية**، المجلد العاشر، ع٣٥، ٢٠١١، في:-

http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=55992

(٣) جمال الدين بن عبد الجليل: **م س ذ** .

(٤) زهير مخلوف : **م س ذ** .

(٥) جمال الدين بن عبد الجليل: **م س ذ** .

(٦) زهير مخلوف :**م س ذ** .

المؤقت والذي يقوم بتشكيل حكومة انتقالية ثانية لإدارة الشأن الوطني إلى حين الانتهاء من إعداد الدستور الجديد.

كما للمجلس أيضا سلطة رقابية على الحكومة وعلى جميع مؤسسات وأجهزة الدولة خلال كامل الفترة الانتقالية الثانية باعتباره المؤسسة الشرعية الوحيدة في البلاد(١). ومن هنا وإثر فوز حركة النهضة بأعلى نسبة تمثيل بالمجلس فقد عملت قادة النهضة قبل انعقاد جلسات المجلس التأسيسي علي عقد اتفاق للتحالف مع اثنين من القوي الأخرى والحائزين علي أعلي الأصوات وهم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (يسار قومي) والتكتل الديمقراطي من أجل الحريات والعمل (يسار وسط) حيث اتفقت الأطراف الثلاثة على تقاسم المناصب الرئاسية الثلاثة وذلك قبل افتتاح أعمال المجلس التأسيسي ووقع قادة الأحزاب الثلاثة اتفاقا مكتوبًا أمام وسائل الإعلام ينص على ترشيحهم رسميًا زعيم التكتل مصطفى بن جعفر (٧١ عامًا) لرئاسة المجلس التأسيسي ومنصف المرزوقي (٦٦ عامًا) زعيم المؤتمر لرئاسة الجمهورية وحمادي الجبالي[٢] (٦٢ عامًا) الأمين العام لحزب النهضة لرئاسة الحكومة الانتقالية[١] .

---

(١) جمال بن جدو: " **المجلس التأسيسي: المهام والصلاحيات والمسؤوليات**"، في :
http://www.radiotunisienne.tn/gafsa/index.php?option=com_content&view=article&id=3392:2011-10-22-15-50-55&catid=136:2010-05-09-17-35-19

(٢) ولد حمادي الجبالي عام ١٩٤٩ في سوسة في منطقة الساحل الشرقي التونسي، وهو مهندس متخصص في الطاقة الشمسية وصحفي سابق وأحد مؤسسي "حركة الاتجاه الإسلامي" في ١٩٨١، ويعتبر من قيادات الصف الأول التاريخية، وكان قد قاد خصوصا مع علي العريض المواجهة مع نظام بورقيبة في.1986 وقبل تعيينه أمينا عاما للنهضة كان الجبالي يتولى منصب الناطق الرسمي باسمها. وتولى رئاسة تحرير صحيفة الفجر لسان النهضة وحكم عليه بالسجن لمدة عام في ١٩٩١ بداعي التشهير. وبعد عام من ذلك حكم عليه بالسجن ١٦ عاما أمضى فترة طويلة منها في السجن الانفرادي قبل صدور عفو عنه في ٢٠٠٦.، لمزيد من التفاصيل انظر : **حمادي الجبالي أول إسلامي يتولى رئاسة الحكومة التونسية**، في :-

وبالفعل تم تفعيل هذا الاتفاق فقد منح المجلس الوطني التأسيسي التونسي حكومة ائتلاف الأغلبية برئاسة حمادي الجبإلي أمين عام حركة النهضة الإسلامية، الثقة بعد مداولات تخللتها انتقادات لعدد من أعضاء الحكومة. فقد حصلت حكومة حمادي الجبإلي على ثقة ١٥٤ نائبا من أصل ٢١٧، فيما اعترض عليها ٣٨ نائبا، وتحفظ عليها ١١ نائبا آخر، وتتألف حكومة الجبإلي من ٣٠ وزيرا و١١ مساعد وزير، إلى جانب ٤ مستشارين بصفة وزراء معتمدين لدى رئيس الحكومة وحافظت فيها حركة النهضة على وزارات السيادة باستثناء وزارة الدفاع، وتوزعت بقية الحقائب الوزارية على أعضاء من الحزبين المتحالفين مع حركة النهضة، أي حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وعدد من المستقلين[٢] وبهذا تكون قد اكتملت كافة سلطات الدول التونسية بعد الثورة خاصة بعد انتخاب المجلس التأسيسي ورئيسه ورئيس الدولة بعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ بعد فترة انتقالية أولي استمرت نحو عام كامل شهدت العديد من التحولات الفكرية والحركية سواء علي مستوي القوي السياسية او الشعبية الثورية لتدخل تونس لواقع سياسي وتوجه فكري مختلف نسبيًا عن ذي قبل.

** ** **

المطلب الثالث: التوجه الفكري للنظام السياسي في تونس بعد الثورة:-

ظهر الجدل الفكري بعد الثورة التونسية نحو صياغة مستقبل التوجه الأيديولوجي لتونس في ظل حياة اتجهت أكثر من ٥٠ عاما نحو الاتجاه العلماني

---

http://www.dw.de/dw/article/0,,15603412,00.html

(١) صحيفة الوسط البحرينية :" تونس: **افتتاح تاريخي للمجلس التأسيسي واتفاق ثلاثي لتقاسم السلطة**"،(البحرين: دار الوسط للنشر والتوزيع، ع ٣٣٦٤، الأربعاء ٢٣ نوفمبر ٢٠١١)، في:-

http://www.alwasatnews.com/mobile/news-610088.html

(٢) الحسين بن الحاج نصر : " **المجلس التأسيسي يمنح حكومة الجبالي الثقة** "، في :-

http://www.alriyadh.com/2011/12/25/article694747.html

بنموذج يصفه البعض بالعلمانية المتطرفة والتي فشلت في تحقيق آمال وطموحات الشعب التونسي منذ الاستقلال حتى ثورة ١٤ يناير ٢٠١١، ودار الحديث عن ضرورة ميلاد مشروع حداثي جديد يواكب الأحداث ويستجيب لمطالب الثورة، وظهرت مطالبات بالحفاظ والعودة إلي المشروع الحداثي لدولة الاستقلال الذي تم إرساؤه في تونس بزعامة الحبيب بورقيبة بثلاث خصائص رئيسية (سن مجلة الأحوال الشخصية، تعميم التعليم، سن سياسة التنظيم العائلي) ولكن شريطة ألا يكون مشروع الحداثة بعد الثورة منقوصًا كما طبقه بورقيبة ورفاقه والذي اعتمد علي توجهات النظام السياسي دون مراعاة لخصوصية واحتياجات الشعب التونسي، ولكنهم يريدون الاحتفاظ بالمكتسبات النسبية التي كرسها المشروع البورقيبي بعد الاستقلال في المجتمع التونسي(١) . لذا فلم تعد العلمانية الصارمة خيارًا مقبولاً بتونس بعد الثورة وفي ذات الوقت لن يقبل الشعب التونسي بتطبيق نموذج ديني متعصب . لذا فكان ينبغي علي النظام السياسي الجديد في تونس البحث عن صيغة ملائمة لخصوصيات المجتمع التونسي علي الرغم من ان العديد من الكتابات تري ان النظام سوف يتجه نحو احد طريقتين فأما على الطريقة الإيرانية أو التركية(٢)

ويدلل هذا علي وجود نسبة كبيرة من الشعب التونسي لا يريد التنازل عما استحدثه بورقيبة بعد الاستقلال إلا أنهم أيضا يميلون أيضًا نحو الحفاظ علي هويتهم العربية والإسلامية، وأسفرت الانتخابات التونسية بشأن المجلس التأسيسي المنوط بوضع الدستور الجديد وتشكيل الحكومة الجديدة عن صعود تيار الإسلام السياسي بالصورة التي أدت بالبعض بالجزم بأن تونس سوف تتجه نحو التوجه الديني وتتنازل عن علمانيتها، إلا أننا لا نستطيع افتراض ذلك لان اختيار ٤٠% من الذين شاركوا في الانتخابات التونسية لم يصوتوا لتوجه الإسلام السياسي بمفهومه التقليدي بل هناك مجموعة من العوامل الفكرية

---

(١) عبد المجيد الشرفي : **الثورة والحداثة والإسلام** (تونس : دار الجنوب، ط١، ٢٠١١) ص،٨٧-٨٨

(٢) Barah Mikaïl: Religion and Politics in Arab Transitions, **Policy Brief** (FRIDE European think tank for global action,N° 116 –FEB. 2012)p.3

والحركية التي طرأت علي تيار الإسلامي السياسي أدت بهذه النسبة من الشعب التونسي بالتصويت له خاصة حزب النهضة بعد أن أظهر تطوره الفكري والحركي .

بالإضافة إلي أن اختيار ٤٠ % يشير إلي أن أغلبية المشاركين في الانتخابات لا يؤيدون توجه الإسلام السياسي، خاصة بعد الممارسات المتشددة التي شاهدها المجتمع التونسي من المجموعات السلفية بتونس فعلي الرغم من أن السلفيين وغيرهم من التيارات الإسلامية لم يلعبوا دورا بارزًا في الثورة التونسية إلا أنهم قد شاركوا خلال المرحلة الانتقالية بديناميات مختلفة [١] فقد انتهج السلفيون منذ الأشهر الأولى التي أعقبت الثورة التونسية أسلوب أداء الصلاة الجماعية في شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة أمام أعين الأمن وخاضوا مع آخرين اعتصامات واحتجاجات ومواجهات دامية مع قوات الشرطة[٢] كما تمكنوا من أن ينشطوا بحرية أكثر وأن ينظموا صفوفهم من خلال السيطرة على العشرات من المساجد من أجل تبليغ قناعاتهم المذهبية السلفية وكذلك كسب أنصار جدد.[٣]

ويتزعّم الحركة السلفية في تونس بعد الثورة، أسماء كثيرة كالخطيب الادريسي وأبو عبد الله المظفر والبشير بن حسن وأبو جهاد كمال المرزوقي وبعضهم كان في المنفى والبعض الآخر قضى سنوات في السجون التونسية والإيطالية وسجن غوانتنامو بتهمة التحريض على الجهاد والقتال[٤]، ويعمل السلفيون بتونس علي استخدام العنف لفرض قناعاتهم ونظرتهم للسلوك العام

---

(١) لين نويهض:" **السلفيون في تونس يطالبون بدور أكبر للإسلام**"، في:-

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=32735638

(٢) النشرة الإلكترونية لجريدة الشروق التونسية"**السلفيون في تونس من هم..ما هي مرجعياتهم...و ماذا يريدون؟**"، في :-

http://www.alchourouk.com/Ar/_A516960

(٣) صلاح الدين الجورشي:" **مسؤولية الدولة التونسية في تصاعد العنف السلفي في البلاد؟**"، في :-

http://www.france24.com/ar/mcd

(٤) النشرة الإلكترونية لجريدة الشروق التونسية، م س ذ .

ونظرتهم حتى لطبيعة الدولة بشكل مباشر[١]، ويطالب السلفيون بدور أكبر للشريعة الإسلامية في تونس فقد عمدوا بالأساليب الدامية بالضغط على الجمعية التأسيسية التي تتولى صياغة الدستور الجديد لاعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع [٢].

كما شنّ حزب التحرير هجومًا عنيفًا على الائتلاف الحاكم في تونس، وخصوصًا حركة «النهضة» الإسلامية التي تقود هذا الائتلاف، لأنها وافقت على الاحتفاظ بالنظام الجمهوري واعتبر أن النظام الجمهوري هو تكريس لفكرة سيادة الشعب الضالة والمُضلة ووصف النظام الجمهوري بأنه كافر خبيث حارب الإسلام والمسلمين، داعيًا إلى إقامة الخلافة الراشدة[٣]. وقاد السلفيين في العاصمة وعدة مدن تونسية أخرى هجمات واعتداءات دامية علي محلات للخمور ومقرات أمنية ومعارض فنيه وثقافية عديدة[٤] معلنين سعيهم لأسلمه تونس والتراجع عن تطورها في طريق سيادة الليبرالية. كما صار الخطباء في المساجد التي يسيطر عليها السلفيون يلقون مواعظ ذات طابع أكثر تشددا، وصدرت عنهم دعوات إلى بناء دولة إسلامية حقيقية وفقًا لرؤيتهم[٥].

---

(١) صلاح الدين الجورشي: **م س ذ.**

(٢) أيرينا موخوفا:" **السلفيون عامل جديد في السياسة التونسية**"، في:

http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68896/

(٣) نور الدين بالطيب:" **السلفيّون يصعّدون اعتداءاتهم**"، في :-

http://www.mepanorama.com/163462/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%91%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B5%D8%B9%D9%91%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%D9%87%D9%85/

(٤) عبد الأمير رويح:" **تونس والسلفيين... تشدد قد يبدد منجزات ثورة**"، في :-

http://www.annabaa.org/nbanews/2012/06/022.htm

(٥) نور الدين بالطيب: **م س ذ** .

في ضوء ما تقدم سوف نري هل ستتمكن النهضة من التأثير علي توجه النظام السياسي في تونس نحو الاتجاه الإسلامي خلال المرحلة الانتقالية أم أن تواجدها بإطارها الجديد سيؤدي بتونس إلي الاستمرار نحو الاتجاه العلماني وتكتفي هي بالوصول للسلطة، أم أن ممارستها الجديدة احد مناورتها السياسية لتحقيق أهداف طويلة المدى وهو ما سوف نناقشه فيما يلي :

أولا- العوامل الفكرية والحركية للحركات الإسلامية بتونس وإطارها المجتمعي :-

في ظل تمسك المجتمع التونسي بتوجهه العلماني وبخصوصياته الاجتماعية وإصراره علي استكمال مكتسبات الحداثة التي أثمرها المشروع البورقيبي بتونس عملت الحركات الإسلامية بتونس علي مواءمة هذا الوضع وقامت بتطوير أطروحاتها الفكرية تجاه بعض القضايا الخاصة بتوجهات المجتمع التونسي إلا انه يصعب الحديث عن توجه موحد لتلك الحركات تجاه هذا الوضع وما يتضمنه من العديد من القضايا وحتى في صلب الحركة نفسها هناك نزاعات واختلافات متعددة.

وإذا ركزنا علي حركة النهضة فنجد أن محاولتها لتطوير خطابها وأفكارها جاء جراء استيعاب الدروس من التجارب التي خاضتها الحركة أو حركات مشابهة ببلدان أخرى بالإضافة إلي أنها تدرك أنها تتعامل مع مجتمع مُعلْمن في أغلبية سلوكه وتفكيره، ولم تكن هذه المرة هي التجربة الأولي لمشاركة النهضة في الانتخابات التشريعية فقد شاركت في عام ١٩٨٩ م في الانتخابات التشريعية والتي زيفت من قبل نظام بن علي، ولكنها في هذه المرة حاولت إثبات أن برنامجها مختلف تماما عن ذي قبل وأن أفكارها أكثر وسطية من الأطراف الأخرى التي تشترك معها في التوجه الإسلامي، بما في ذلك الأحزاب الإسلامية الحاكمة في إيران أو حتى جماعة الإخوان المسلمين في مصر(١)، وأبرزت تطور خطابها في عدة قضايا أهمها موقفها من قوانين مجلة

---

(1) Kristine Goulding:" **Tunisia: Arab Spring, Islamist Summer**", at: http://www.opendemocracy.net/5050/kristine-goulding/tunisia-arab-spring-islamist-summer

الأحوال الشخصية، فبعد ما كانت تقدمها علي إنها تحتوي علي ما يخالف الدين أصبح الخطاب السائد فيها باستثناء بعض الفاعلين داخلها يعترف بأن مجلة الأحوال الشخصية هي ثمرة اجتهاد في الفقه الإسلامي .ولهذا لا رجعة في مكاسب المرأة أو غيرها من مكتسبات المشروع الحداثي لتونس عقب الاستقلال.

أما القضايا الأخرى التي تثير تخوف الشعب التونسي من تمكين حركة النهضة كقضية الردة وقضية تطبيق الحدود فهي لم تعد مطروحة[١]، ومن خلال الإطار الحركي لحركة النهضة نجد أن هذا التطور لم يكن وليد مرحلة ما بعد الثورة التونسية بل ان الحركة قد أظهرت تطورًا في الكثير من أفكارها خلال العقدين الآخرين لتتواءم مع خصوصيات المجتمع التونسي خاصة وأن منهجها الفكري والحركي قبل التسعينات قد كلفها الكثير من الخسائر الفكرية والتنظيمية التي كادت أن تقضي علي وجودها بالساحة التونسية، لذا حافظت النهضة بعد الثورة وبعد عودة قياداتها من المنفي علي إبراز تطورها الفكري تجاه هذه قضايا، وعملت علي طمأنة الشعب التونسي بتوجهها نحو احترام الحريات العامة والمساواة بين الجنسين، وإلي جانب هذا التطور هناك مجموعة من العوامل ساعد بشكل كبير في صعود حركة النهضة التونسية عن غيرها من الحركات الإسلامية بتونس أو القوي العلمانية واليسارية بها ومن أهم هذه العوامل ما يلي :-

- استثمار النهضة بعد الثورة لرصيدها العددي الكبير (أعضاء وأنصار ومتعاطفين) والتي سبق أن شاركت بهم في انتخابات ١٩٨٩وتحصلت حينها على ١٧ بالمائة رغم تزوير الانتخابات من قبل الرئيس المخلوع " بن علي" واستطاعت بعد ١٤ يناير أن تحشد وتجمّع كل المنتمين من دون إقصاء ولا محاسبة على تقصيرهم تجاهها خلال سنوات المنفي[٢].
- بروز النهضة في صورة "الضحيّة "التي بذلت تضحيات كبيرة طيلة عقدين من القمع والاستبداد وانفرد "بن علي" بها واستهدافه كل شيء

---

(١) عبد المجيد الشرفي : م س ذ، ص ١٣٠ - ١٣٤ .

(٢) زهير مخلوف : م س ذ .

لديها وتعرّضها لكافة أشكال الاضطهاد[١]، لذا فقد تعاطف معها الكثير من أفراد الشعب التونسي خاصة بعد عرضها لأرقام كبيرة حول عدد السجناء الضخم وعدد الذين توفوا تحت التعذيب وعدد الضحايا والمرضى وعدد الذين انتهكوا في كرامتهم الجسديّة تحت الضرب والتعنيف وعدد الذين مُنعو أو طردوا من العمل

- سرعة استعادة النهضة لبنائها التنظيمي الذي كشفه "بن علي" وشتته سنة ١٩٩١ وسجن كل من انخرط فيه، وقد برزت قوّة النهضة في تحركاتها وحملاتها من خلال هذا الجهاز التنظيمي المتماسك مما ساعدها على الفعل والإنجاز والتحرك
- عرضت النهضة برنامجا للحكم والتسيير يتكوّن من ٣٦٥ فصلا يتناول كافة شئون الحياه، وأكدت فيه ومن خلاله أنها حركة مدنيّة ذات مرجعيّة إسلامية وقادرة على الحكم وإنقاذ البلاد والثورة، ولم تعتمد "الحركة "خطابا "ديماجوجيّا فلسفيّا بل تحدّثت بلغة شعبيّة مفهومة وبسيطة وكذلك لم تعتمد خطابا استفزازيّا ولم تدخل معارك أو خصومات أراد منافسيها أن يجرّوها إليها لإحراجها أو توريطها[٢].

وقد نال برنامجها الانتخابي استحسان العديد من فئات المجتمع بالرغم من تخوف النخبة المثقفة من تباين خطابه السياسي بين المنابر السياسية والمنابر الدينية حيث يتسم بالاعتدال والمرونة في الأولى والتشدد في الثانية، إلا أن هذه الازدواجية غابت عند طرح الحزب برنامجه الانتخابي الذي اتسم بقدر عال من الاعتدال خاصة في النقاط التي غالبا ما أثارت تخوف العديد من فئات المجتمع والقوى السياسية ذات الطابع العلماني، حيث لم يشر البرنامج المكون من ٣٦٥ بندا كاملا إلى تطبيق الشريعة مثلا، أو اتخاذ سياسيات تمييزية ضد المرأة [٣] إضافة إلي تأكيد راشد الغنوشي مرارًا وتكرارًا أن حزبه يدعم المساواة بين

---

(١) Barah Mikaïl: Religion and Politics in Arab Transitions, **Policy Brief** (FRIDE European think tank for global action,Nº 116 –FEB. 2012)p.٢

(٢) زهير مخلوف :" م س ذ .

(٣) صافيناز محمد أحمد: م س ذ .

الجنسين الراسية في الدستور القديم وأنها لن تجبر النساء على ارتداء الحجاب وقال أيضا أن حزبه ليس لديه نية للرجوع لتعدد الزوجات[١].

- بروز النهضة كقوّة ماليّة كبيرة لا يعجزها شيء وظهور ذلك على الأرض الواقع من خلال اتصالها وتواصلها ومدها يد المساعدة للضعفاء والفقراء والمنكوبين والمساكين في حين الإخفاق النسبي للنخبة التونسية ذات التوجه الغربي والعلماني أو الليبرالية اليسارية في الاتصال مع هذه الطبقات، وكانت النهضة قادرة على الوصول إليهم لأنها أفضل تنظيما وأقوى ماليًا من الأطراف الأخرى. كما كانت الوحيدة التي نجحت في إرسال مراقبين إلى جميع مراكز الاقتراع[٢] وظهرت قوتها الماليّة أيضا في الإمكانات التي تتيحها في كل اجتماعاتها التي استعرضت فيها قوتها العدديّة والتنظيميّة والماليّة[٣].
- بروز النهضة كقوّة إعلامية وذلك بظهور قياداتها ورموزها في الفضائيّات "كقناة الجزيرة" بشكل دائم والقناتين الوطنيّتين بشكل شبه دائم، وكذلك في عديد من الفضائيّات الأخرى وانتشار شبابها بالموقع الاجتماعي "الفيس بوك" وتواجدهم المتواصل والكثيف وهو ما صنع رأيا عاما جديدا وقبولا ورضاء بهذا الفصيل السياسي الذي دخل كل البيوت من خلال الظهور في الفضائيّات[٤].
- بروز النهضة كحركة تدافع عن الهويّة ولا تتنازل عن إسلام الأمة وعروبتها ولا تستهين بأخلاق المجتمع ومسلماته ولا تتخلّى عن المقدّسات المتفق عليها وتستميت في ذلك دون مغالاة أو تخويف أو

---

(1) Mathieu von Rohr:" **Victory for Ennahda: Why Tunisians Voted for the Islamists**", at: http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,794133,00.html

(2) **Idem**

(٣) زهير مخلوف :م س ذ .

(٤) **المرجع السابق** .

تعصّب، وهذا ما ساهم في نشر نوع من الرضا والاطمئنان تجاه هذه التوجهات المعتدلة(١).

- بروز النهضة قبل وبعد قدوم "أردوغان "رئيس وزراء تركيا إلى تونس أنها حركة من نفس توجه "العدالة والتنمية" التي قادت "تركيا" لتحقيق إنجازات اقتصادية وطنيّة كبيرة. وقد تأمّل الشعب التونسي الكادح في أنّ هذه "الحركة" ستكون بمثابة "العدالة والتنمية" التونسية(٢). اقتناعًا بما روجته حملتها الانتخابية بأنها تستطيع تحقيق طفرة اقتصادية علي غرار النموذج التركي(٣).
- ظهور النهضة كحركة معتدلة ووسطيّة ممّا جعل موقف الولايات المتحدة الأمريكيّة وجانب كبير من الدول الأوروبية تُظهر مرونة كبيرة إزاء مسالة مشاركه الإسلاميين في الحكم.
- بروز النهضة كحزب قوي يبدع مع الماضي ولا تشوبه شائبة حول نقاوة تاريخه ونضاله. ولا تدور حوله شبهة القطيعة مع العهد السابق. كما أنه لم تتعلّق بالنهضة إشكالية فساد أو استبداد أو إخفاق في تجربة قيادة الدولة من قبل(٤).ورأي كثير الناخبين لحزب النهضة بأنه يجسد كل شيء يقاطع النظام السابق ومع حزب "التجمّع" المنحلّ وإنها لم تتورط في أعمال فساد خلال العقود السابقة ولم تستفد من النظام القديم بالإضافة إلي انه لا يمكن الاعتراض عليها أخلاقيا كما نجحت في تقديم نفسها بأنها الطرف الأكثر احتمالا للحفاظ على الهوية التونسية العربية والإسلامية(٥).
- تعاطف المواطنين التونسيين مع "النهضة" إثر عرض شريط إيراني للصور المتحركة "بارسيبوليس "يجسّد الذات الإلهية حيث استنكرت فيه

---

(١) **نفسه** .

(٢) **نفسه** .

(3) Mathieu von Rohr: **Op.Cit.**

(٤) زهير مخلوف : م س ذ .

(5) Mathieu von Rohr: **Op.Cit**

الحركة عمليّة التجسيد واعتبرته مسّا بالمقدّسات ولذلك انحاز إليها كثير من الشعب ورأى فيها الكيان الوحيد القادر علي الدفاع عن دينه إزاء الهجمة الشرسة التي استهدفت الذات الإلهية والمقدسات(١).

ورغم النسبة الكبيرة من المقاعد التي حصدتها النهضة في المجلس التأسيسي إلا أنها لم تكن قادرة علي الحكم وحدها فإن الغالبية العظمى من التونسيين لم تصوت لها بل صوتت ب ٤٠% فقط .

لذا فقد لجأت النهضة إلي التحالف مع شركاء من الصفوف العلمانية، ومن هنا أصبح لقوي الإسلام السياسي نفوذ كبيره في التخطيط لمستقبل البلاد التونسية بعد الثورة، كما أصبحت مظاهر التدين من حجاب للسيدات أو عدد الرجال الملتحين أكثر شيوعا(٢). ولكنها أيضا أصبحت أمام الاختبار الحقيقي لقدرتها علي إدارة البلاد وذلك في الوقت الذي تواجه فيه تحديات اقتصادية هائلة يمكن أن تزعزع استقرار البلاد وتراجع النمو الاقتصادي بها، والذي كان ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٠، إلى أقل من واحد في المائة في ٢٠١١. وتعطل السياحة والتي تمثل سبعة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي: وانخفاض الاستثمارات الأجنبية بنسبة ١٧ في المائة. ومعدل البطالة ١٦ في المائة بينما معدل البطالة بين الشباب هو أعلى من ذلك فهو حوالي ٢٣ في المائة، علاوة على ذلك، هناك تفاوتات كبيرة بين المناطق الساحلية المزدهرة و الفقيرة الداخلية والتي أهملت لفترة طويلة من قبل النظام السابق.

وتفاقمت هذه المصاعب الاقتصادية من جراء تدفق اللاجئين من ليبيا المجاورة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية(٣). أيضا سوف يُظهر هذا الوضع التوجه الفعلي للحركة بعيدًا عن الشعارات والتي كثيرًا ما تخضع لما يقتضيه واقع الحكم والسلطة ويمكن أن نستند في تحليلنا لتوجه النهضة الفعلي من خلال مواقفها بعد انتخابات المجلس التأسيسي تجاه المكتسبات العلمانية التي

---

(١) زهير مخلوف :م س ذ .

(٢) Mathieu von Rohr : **Op.Cit**

(٣)Daphne McCurdy: **A GUIDE TO THE TUNISIAN ELECTIONS** (Washington, Project on Middle East Democracy, No. 1611, 2011) P.9

تعمقت بالواقع الاجتماعي التونسي في عدة قضايا رئيسية أهمها موقف الدستور الجديد من الشريعة الإسلامية،حقوق المرأة ووضع مجلة الأحوال الشخصية

أولاً- موقف الدستور الجديد من الشريعة الإسلامية :-

أثار ملف الشريعة في الدستور جدلاً كبيرًا علي الساحة التونسية خاصة وأن حركة النهضة لم تتحدث لا في برنامجها الحزبي ولا في برنامجها الانتخابي عن موقع الشريعة في الدستور[١] مما ساهم بدوره في بث نوع من الشك لدى الرأي العام خاصة أن المجموعات السلفية هي التي كانت الأكثر حركية للمطالبة بدسترة الشريعة، لذا فقد مارست أحزاب علمانية ضغطا كبيرا على حركة النهضة وطالبتها بتوضيح موقفها من هذا الملف خاصة بعد أن أصبحت فاعلاً رئيسيًا في إعداد الدستور الجديد. واستمر هذا الضغط إلي أن صرح احد المسئولين بالنهضه أن "الحركة قررت الاحتفاظ بالفصل الأول من الدستور السابق كما ورد دون تغيير." وينص الفصل الأول من الدستور السابق على أن تونس دولة حرة لغتها العربية والإسلام دينها دون أن تكون أي إشارة إلى الإسلام هو مصدر أساسي للتشريع[٢] كما أشار الغنوشي أن الحزب متمسك بالقيم المدنية وفقًا لتصريحه بأن حركة النهضة تؤمن بأن الدين هو حرية وأنه لا يمكن التعويل على القانون لفرض الإسلام والفضيلة مبينا أن مدنية الدولة لا تتعارض مع الإسلام وأنها لا تريد أن تكون سببا في تقسيم المجتمع التونسي بين إسلاميين وحداثيين[٣]. وهو ما أدي إلي انتقاد البعض بشدة لموقف حركة النهضة من رفض اعتماد الشريعة كمصدر أساسي للدستور واتهامها بخيانة

---

(١) عادل لطيفي: " **تونس من مأزق النهضة إلى عودة البورقيبية**"، في:-
http://www.aljazeera.net/mob/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/92991516-cfe1-4db5-9860-086a4e6904e2

(٢) طارق عمارة: " **النهضة تعارض اعتماد الإسلام كمصدر أساسي للتشريع في الدستور**"، في : -
http://lyrcc.wordpress.com/2012/03/26/news-595/

(٣) باسل حسين: "**العالم العربي بين منجل الاخوان والهلال الشيعي (١-٣)**"، في :-
http://www.elaph.com/Web/opinion/2012/5/733777.html?entry=homepagearaa

التونسيين الذين منحوها أصواتهم وأنها قامت بالمتاجرة بالدين للوصول للسلطة ثم تاجرت بالتخلي عنه والتفريط فيه للبقاء في السلطة.(١)

ثانيًا : حقوق المرأة ووضع مجلة الأحوال الشخصية:-

في الوقت الذي يدعو فيه بعض السلفيين أو بالتحديد حزب التحرير إلي التراجع عن المكتسبات التي تحققت للمرأة بسبب مجلة الأحوال الشخصية تطور خطاب حزب حركة النهضة تجاه مجلة الأحوال الشخصية فبعد ما كانت رؤيته لها بأنها تحتوي علي ما يخالف الدين أصبح الخطاب السائد فيها باستثناء بعض الفاعلين داخلها يعترف بأن مجلة الأحوال الشخصية هي قانون وضعي وثمرة اجتهاد في الفقه الإسلامي(٢) وأنها لا تخالف الشريعة الإسلامية وأن الحجاب هو اختيار شخصي . علاوة على ذلك أن حزبه ليس لديه أي نية لتحدي قوانين العائلة(٣)، ولهذا لا رجعة في مكاسب المرأة أو غيرها من مكتسبات المشروع الحداثي لتونس عقب الاستقلال (٤) كما أكدت الحركة اثر نجاحها في الانتخابات علي التزامها باحترام حقوق النساء في العمل السياسي.

ويتضح مما سبق أن حزب حركة النهضة عمل علي التعايش مع الواقع التونسي والمحافظة علي مكتسباته العلمانية دون فرض ممارسات جديدة ولا محاربة الممارسات العلمانية التي كرسها بورقيبة وبن علي ولكنه عمل علي إلغاء الحظر الذي فرضته الحكومة على ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات والصور في بطاقة الهوية الوطنية(٥)، وهو ما يضعه تحت طائلة الانتقادات من الكثير ممن تأملوا فيه استرجاع الهوية العربية والإسلامية للبلاد وانه قد حارب

---

(١) طارق عمارة: م س ذ .

(٢) عبد المجيد الشرفي : **م س ذ**، ص٩٧.

(3) Kristine Goulding:" **Tunisia: Arab Spring, Islamist Summer**", at: http://www.opendemocracy.net/5050/kristine-goulding/tunisia-arab-spring-islamist-summer

(٤) عبد المجيد الشرفي : **المرجع السابق** .

(5) Kristine Goulding:**Op.Cit.**

علي مدار العقود الماضية ليس من اجل القضاء علي ما يخالف الشريعة ولكن من اجل الوصول للسلطة.

وفي ختام هذا الفصل، نستخلص رفض النظام السياسي في تونس سواء في عهد الحبيب بورقيبة أو زين العابدين بن علي إعطاء الشرعية للحركات السياسية المعارضة التي تستند علي شرعية الهوية سواء العربية أو الإسلامية واخذ يكرس سلطة الحزب الواحد، واختلفت ديناميات تفاعله منذ نشأة الحركات الإسلامية في الثمانينات إلي عام ٢٠١١ من حركة لأخرى باختلاف توجه تلك الحركات فنجد في بعض الأوقات يحدث وفاق بين النظام وحركة ما، بينما يطارد حركة أخرى في حين التغاضي عن أنشطة جماعة ما، ويظهر ذلك واضحا في سياسات زين العابدين بن علي والذي عاصر التطور التنظيمي لحركة النهضة ونشأة وتطور بقية التيارات والحركات الأخرى .

أما بورقيبة فقد عاصر مرحله "الجماعة الإسلامية وحركة الاتجاه الإسلامي وبدايات التشيع في تونس، واختلفت ديناميات تعامله مع حركة الاتجاه الإسلامي من مرحلة لأخرى بين التفاعل السلمي والصراعي، فسادت علاقات التفاعل السلمي في الفترة مابين ستينات وسبعينات القرن الماضي بتشجيع النظام أنشطة هذه الجماعة والتي ركزت فيها الحركة علي الجوانب الوعظية والعقائدية دون التطرق للحياة السياسية، واستمرت هذه العلاقة إلي أن أكتشف النظام طبيعة توجه الحركة ومدي معارضتها للسياسيات العلمانية التي انتهجها النظام، وهو ما دعي إلي تحول العلاقة للمواجهة والصراع في بداية الثمانينات، خاصة عندما تقدمت الحركة بطلب للسلطة التونسية للحصول علي التأشيرة القانونية للعمل كحزب سياسي، ومن هنا بدأت أولي ديناميات المواجهة والصراع من قبل النظام برفض مطلب هذه التأشيرة، فتعرض أعضاء وقيادات الحركة للمحاكمات والسجن في السنوات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣ . واستمرت هذه العلاقة إلي أن أفرجت السلطات التونسية عن المتهمين من أعضاء الحركة سنة ١٩٨٤م، خاصة بعد تولي محمد مزالي رئاسة الحكومة التونسية ومع تأخر الاعتراف القانوني بالحركة وسقوط حكومة مزالي عادت العلاقة إلي المواجهة مرة أخرى وبلغت المواجهة بين الحركة والنظام أشدها إلي أن جاء حكم زين

العابدين بن علي اثر انقلاب السابع من نوفمبر ١٩٨٧م والذي يعتبر بمثابة انفراجة جديدة للحركة الإسلامية بتونس.

واعتبرت الحركة مجئ بن علي بمثابة الانفراجة في علاقتها بالنظام السياسي آنذاك، كما ساهمت سياسات بن علي في تطور حركة الاتجاه الإسلامي ونشأة حركات إسلامية أخرى ذات مرجعيات واتجاهات مختلفة، وتبلورت علاقة جديدة بين نظام بن علي وبين الحركات الإسلامية المختلفة بتونس وتفاوتت هذه العلاقة بين الدعم والمشاركة والقمع والاضطهاد، واستمرت هذه الديناميات بين النظام والحركات الإسلامية إلي أن قامت الثورة التونسية في يناير ٢٠١١م ، فمرت علاقة بن علي بأهم الحركات الإسلامية بتونس وهي النهضة بالعديد من المراحل، فقد بدأت بالسماح للحركة بالمشاركة في الحياة السياسية والتي استمرت من عام ١٩٨٧م حتى مطلع التسعينات.

فقد تحمست الحركة لتغيير السلطة وساندت بقوة بيان السابع من نوفمبر ١٩٨٧م وبدأت السلطة تفرج وتعفو عن أعضاء وقيادات الحركة من السجون، مما أدي إلي سعي الحركة لمواءمة السياق المحلي لتتوافق مع موقف بن علي من التيارات الدينية وبدأت الحركة بطمأنة السلطة تجاهها وتعلن التزامها بانتهاج مسلك الحوار وبادرت بتغيير اسمها منذ فبراير ١٩٨٩ إلي حركة النهضة وتمكنت خلال تلك الفترة من المشاركة في الانتخابات التشريعية عام ١٩٨٩ والحصول علي ١٤% من الأصوات علي المستوي الوطني ورغم حصولها علي هذه النسبة إلا أنها فشلت في الفوز بأي مقعد في البرلمان لذا فكانت هذه الانتخابات هي النقطة الفاصلة التي من خلالها شعرت الحركة بالإحباط تجاه سياسات الحزب الحاكم وتراجع بن علي عن وعود له أهمها الاعتراف القانوني بالنهضة كحزب سياسي، ومن هنا فقد أنهت هذه الانتخابات عمليًا مرحلة المشاركة بين الحزب والحركة وعودة الصدام مرة أخرى خاصة بعد إصرار بن علي نحو تطبيق نفس المسار العلماني الذي بدأه بورقيبة وهو ما أدي إلي نشوب مرحلة جديدة من الصدام استمرت منذ مطلع التسعينات وحتى عام ١٩٩٦م.

خلال هذه المرحلة تعرضت الحركة لأصعب عملية قمع منذ نشأتها فقد اعتقلت السلطة العديد من قيادات الحركة منهم حمادي الجبالي، أما راشد

الغنوشي فقد حكمت عليه محكمة امن الدولة بالسجن المؤبد عام ١٩٩٢ ثم حصل علي حق اللجوء من قبل وزارة الداخلية البريطانية، وذلك لان الحركة قد اختارت الصدام المباشر مع السلطة من خلال دعم المظاهرات والاحتجاجات اليومية، ونتيجة لهذا التصادم فقد تفكك الهيكل التنظيمي للحركة بين السجن والانسحاب من قبل بعد القيادات والأعضاء، والمهجر من قبل البعض الأخر خاصة إلي الدول الأوروبية .

وجدت حركة النهضة منذ مطلع التسعينات وحتى عام ٢٠١١م أن الخيار المناسب للخروج من أزمتها هو السعي إلي التحالف مع اليسار في تونس والضغط علي السلطة من هذه الجانب للعفو عنها والسماح لها بالمشاركة في الحياة التونسية وعملت أيضا علي تطوير إطارها الفكري خاصة فكر قياداتها ومفكريها، فاقتربت من الأفكار ذات الطابع الليبرالي والعلماني، وبالفعل تحالفت مع قوي المعارضة التونسية معلنة انتهاجها إستراتيجية أساسها اعتماد المنهج السلمي والعلني في التغيير ورفضها استعمال "العنف كوسيلة لحسم الصراعات الفكرية والسياسية .

صاحب هذه الفترة ظهور مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عجزت حكومة بن علي عن التصدي لها مما أدي بالشعب التونسي بالخروج عليه بثورة شعبية عملت علي تغيير المناخ السياسي والاجتماعي بالبلاد، وترجع أسباب هذه الثورة إلي خلل السياسات والممارسات التي انتهاجها أطراف النظام وعائلة زين العابدين بن علي في تونس والتي أدت إلي ارتفاع معدلات البطالة بين أوساط الشباب التونسي وعدم احترام سيادة القانون واتساع الفجوة بين النظام السياسي والرأي العام في تونس وغياب العدالة الاجتماعية وانتشار المحسوبية والرشوة وانتهاك النظام للحقوق الأساسية للشعب التونسي، لذا فبدأت الانتفاضة الشعبية المناهضة للنظام في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ مع قيام الشاب التونسي محمد بوعزيزي بإشعال النار في نفسه تعبيرًا عن احتجاجه علي حالة البطالة التي كان يعاني منها، فأدي ذلك إلي اندلاع شرارة المظاهرات في ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ واستمرت حتى نجحت في إجبار بن علي وأسرته علي الهروب إلي المملكة العربية السعودية . ويرجع نجاح الثورة

الشعبية التونسية إلي عدة عوامل رئيسية أهمها كسر حاجز الخوف السيكولوجي لدي الشعب التونسي، واتسام الاحتجاجات والمظاهرات بالطابع السلمي، وتوافر الحد الأدنى من تجانس وتماسك المجتمع التونسي وأخيرا وقوف الجيش بجانب هذه الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية في مواجهة بن علي .

ومن هنا دخلت البلاد التونسية بعد هروب بن علي مرحلة انتقالية جديدة تطلع فيها الشعب التونسي بتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية في حين تطلع القوي السياسية بالتمكن من احتلال مكانة كبيرة بالنظام السياسي في تونس، وطرحت علي الساحة التونسية مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بمستقبل البلاد والتي يتطلب معالجتها لتحقيق أمال وطموحات الشعب التونسي بعد الثورة، وشهدت هذه المرحلة الكثير من علاقات التفاعل بين القوي المختلفة، واستقر الرأي علي الرجوع لنقطة الصفر وإعادة بناء الدولة الجديدة بانتخاب مجلس تأسيسي جديد يوكل له شعب تونس عبر الاقتراع التخطيط للمستقبل والتشريع له وتكوين الحكومة الجديدة .

وعلي الرغم من أن الشعب التونسي لم يثر ضد التوجه العلماني للنظام السياسي أو ضد تقييد الحرية الدينية أو ضد عدم احترام الثوابت الدينية واختراق حرمتها علاوة علي ضعف مشاركة حركات الإسلام السياسي في هذه الثورة إلا أن الجدل الفكري نحو التوجه الأيديولوجي للبلاد بعد الثورة أصبح يحتل صدارة القضايا المطروحة علي الساحة التونسية، ودار الحديث عن ضرورة ميلاد مشروع حداثي جديد يواكب الأحداث ويستجيب لمطالب الثورة، وظهرت مطالبات بالعودة إلي المشروع الحداثي لدولة الاستقلال الذي تم إرساؤه في تونس بزعامة الحبيب بورقيبة والحفاظ علي مكتسباته شريطة الحفاظ علي الهوية العربية والإسلامية للبلاد، كما ظهرت مطالبات أخرى تحس علي تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية وبناء دولة الخلافة الإسلامية.

وخاضت التيارات الإسلامية انتخابات المجلس التأسيسي، خاصة حركة النهضة وتمكنت من حصد ٤٠ % من المقاعد وهي اعلي نسبه تمثيل بالمجلس، وعملت علي عقد اتفاق تحالف مع اثنين من القوي الأخرى وأصبحت فاعل رئيسي علي الساحة السياسية في رسم مستقبل البلاد التونسية، وساعد علي نجاح

النهضة بهذه النسبة هو تطور إطارها الفكري والأيديولوجي التي أظهرته في مرحلة ما بعد الثورة وذلك علي عكس السلفيين الذين سعوا إلي التأثير علي توجه البلاد بالإعتصامات والاحتجاجات والمواجهات الدامية مع قوات الشرطة والمجتمع.

** ** **

خاتمة

احتمالات المستقبل

تتضمن الخارطة الحزبية والسياسية في تونس بعد الثورة العديد من القوي والتيارات السياسية ويعد تيار الإسلام السياسي المتمثل في حزب حركة النهضة من أكثر الأحزاب تنظيمًا وتأثيرا في رسم توجه النظام السياسي في تونس بعد الثورة خاصة بعد تحالفه مع اثنين من القوي العلمانية في تونس، وهو ما يثير للأذهان أن النظام السياسي في تونس سوف يتجه نحو التوجه الإسلامي إلا أننا لا نستطيع الجزم بهذا في ضوء المشهد الحالي، وذلك استنادًا إلي عدة معطيات تتعلق بتطور الإطار الفكري والحركي لأهم التيارات الإسلامية في تونس سواء المعتدلة أو الراديكالية التي تتخذ العنف سبيلاً لتحقيق رؤيتها، ومعطيات أخرى تتعلق بخصوصية وسمات المجتمع التونسي والقوي السياسية العلمانية واليسارية به، لذا فإن هذه المعطيات تشير إلي أن المشهد السياسي في تونس بعد الثورة سوف يتجه نحو احد مسارين رئيسيين، الأول يتجه إلي التوجه الإسلامي للبلاد، والثاني نحو التوجه العلماني، وكلاهما لهما تداعياتهما الخاصة علي مستقبل البلاد، وفي ضوء تعقد واستمرار المتغيرات بالساحة الداخلية والخارجية يصعب التنبؤ بحسم مستقبل البلاد في احدي التوجهين إلا انه ثمة عدة مؤشرات تفرض مجموعة من السيناريوهات المحتملة لسير البلاد في المرحلة المقبلة .

المسار الأول: التوجه الإسلامي:-

يحتمل لهذا المسار أن يتجه النظام السياسي في تونس نحو التوجه الإسلامي بمفهومه الشمولي المتمركز حول ولاية الفقيه كأساس للحكومة الإسلامية وإعادة دولة الخلافة الإسلامية مرة أخرى، أو بناء الدولة الإسلامية وفقًا لتصورات أنصار هذا التوجه والذين يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية والقضاء علي الأطر العلمانية التي اكتسبتها تونس نحو أكثر من ٥٠ عاما وذلك بإلغاء كل ما يصطدم بالشريعة الإسلامية خاصة إلغاء مجلة الأحوال الشخصية من حظر تعدد الزوجات والمساواة بين الرجل والمرأة في الميراث وإلغاء العمل

بقانون التبني وغيرها من التشريعات والممارسات العلمانية التي اعتاد وتأقلم عليها المجتمع التونسي نحو أكثر من خمسون عامًا، علاوة علي فرض الحجاب وإعطاء الدور الأكبر للمؤسسات والأحزاب الدينية التقليدية لإدارة الحياة العامة فضلاً عن تمكين المساجد كمنابر اجتماعية وسياسية بالمجتمع.

ويرد علي أنصار هذا التصور بمحورين رئيسيين أولهما أن الدولة الإسلامية لم تقم بالأساس منذ عهد الرسول محمد (ص) حتى الآن ولم يتضمن التاريخ مصطلح الدولة الإسلامية بل كان هناك الدولة الأموية، الفاطمية، العثمانية وهكذا، ولم يكن الرسول (ص) حاكمًا أو رئيسًا في يوم من الأيام ولم يكلفه الله عز وجل بذلك بل أمره الله عز وجل أن يكون مذكر أي واعظ للناس وذلك وفقًا لما جاء بسورة الغاشية " فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم"، ولم يرد أيضا بالقران الكريم أن يكون الرسول(ص) حاكم أو مشرفًا علي المسلمين بل انه كُلف بالحكم بين الناس وليس بالحكم عليهم وفقًا لما جاء بسورة المائدة {**وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيرا من الناس لفاسقون**}[٤٩]، وهو ما يشير إلي أن الأمر يتعلق بالحكم بين الناس وليس بالحكم عليهم أي بالقضاء بين الناس، ولم نجد أيا من التيارات الإسلامية التي تطالب بالدولة الإسلامية أن ركزت علي هذا الإطار.

فرغم كل هذه المحاولات الكثيرة والصراعات بين تيارات الإسلام السياسي وأنظمة الحكم سواء في تونس أو بالدول الأخرى إلا انه لا يوجد فعليًا من يطالب بهذا التصور بل إنها جميعا تطلعات سياسية تأخذ الدين وسيلة لتحقيق غاياتها، كما يستند أنصار هذا التوجه إلي عدة اتجاهات فكرية أهمها الفكر الوهابي المنبثق من المملكة العربية السعودية، في حين أن المملكة العربية السعودية تعمل بالأساس علي الفصل التام بين الدين والسياسية في إدارة شئون البلاد حيث يتولي ال سعود الشئون السياسية في حين تولي آل الشيخ التوجيهات والفتاوى الدينية، إذن ما هو النموذج المأمول تطبيقه والي أي تجربة يستند ؟،

كما أن معظم تيارات الإسلام السياسي يطالبون بتطبيق نظام الشورى في حين أن الرسول (ص) لم يضع نظامًا محددًا للشورى علي الرغم من انه كان قادرًا علي وضع نظام لها سواء بمفرده أو بمشاركة الصحابة آنذاك إلا انه لم يفعل ذلك ربما لتجنب إتباعه عبر العصور المتباينة فقد تنبأ الرسول(ص) بان كل فترة لها متطلباتها الخاصة وتأكيدا علي ذلك فقد جاء بعدة مواقف أخرى قول الرسول (ص) بالحديث النبوي الشريف " أنتم أعلم بأمور دنياكم"

أما المحور الثاني فيتمثل في الشق الثاني وهو " الدولة " حيث ينادي أنصار هذا الاتجاه بالرجوع للدولة الإسلامية في حين أن مفهوم الدولة مصطلح حديث نشأ مع معاهدة وستفاليا في القرن السابع عشر أي لم يعاصر فترة الرسول (ص) ولا الخلفاء الراشدين، فكانت الأفراد يصنفون وفقًا لمحل ميلادهم ثم تطورت إلي التصنيف بالمهنة ثم تطورت حتي ظهرت الدولة بمفهومها الحديث، ولم تصنف المجتمعات في أي عصر وفقًا لعنصر الدين أو اللون او الجنس أو اللغة، لذا وفي ضوء ضعف وضوح النموذج المراد تطبيقه من دعاة الدولة الإسلامية في تونس بالإضافة إلي خصوصية المجتمع التونسي ووجود قوي علمانية مؤثرة وأغلبية شعبية حاضرة ومتحفزة بقوة للحفاظ علي هوية الدولة المدنية ومرجعيتها الأيديولوجية ولا يمكن قسرها على القبول بالحكم الشمولي تحت أي شعارات دينية. فإن هذا المسار يصعب تطبيقه عمليًا.

المسار الثاني: الحفاظ على التوجه العلمانى :-

وهو الاحتمال الأرجح فى أن يحتفظ النظام السياسى التونسى بمساره العلمانى، ولكن بنموذج مختلف نسبيًا عن النموذج العلمانى لتونس بعد الاستقلال وذلك لما يفرضه الواقع التونسى الجديد بوجود أطراف وفاعلين جدد ذات خلفيات ومرجعيات فكرية مختلفة مكنتهم الثورة التونسية، لذا فإما أن يتجه النظام نحو التوجه العلمانى بأفكار ومنهجيات قوي الإسلام السياسى أو أن يسيطر عليه النظام قوي علمانية أو يسارية أخرى تطبق نموذج علماني مختلف

السيناريو الأول: التوجه العلماني بقيادة قوي الإسلام السياسي:-

نجحت حركة النهضة بعد الثورة في تبنّي مصطلحات ورؤى حداثية وعلمانية رفضتها سائر الحركات الإسلامية الأخرى بشدة في تاريخهم ضد

النظم الليبرالية والعلمانية، كرفض اعتماد الشريعة كمصدر أساسي للتشريع والحفاظ علي حقوق المرأة والبقاء علي وضع مجلة الأحوال الشخصية، والحفاظ على الأنماط السياحية الحالية، والاقتصاد الرأسمالي ... وغيرها، وهو ما أهلها بالفوز ب ٤٠% من مقاعد المجلس التأسيسي وتشكيل الحكومة والمشاركة كفاعل رئيسي في السلطة ، كما يلاحظ أن حزب حركة النهضة لم يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات في انتخابات المجلس التأسيسي، مما اجبرها على الدخول في ائتلافات مع القوى العلمانية، التي تطالب بأن يكون مقابل ذلك طبع برنامج الحكومة بتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحداثية، وتنتهج حركة النهضة خطاب أكثر تطورا على المستوي النظري مشدده على أنها ستبقي دائما مع الدولة المدنية التي تكون فيها السيادة للشعب وحده، عبر انتخابات حرة مستقلة ونزيهة، وأن حركة النهضة تدافع عن النظام الجمهوري الذي يتساوي فيه كل المواطنين في الحقوق والواجبات. مؤكده أن حركة النهضة تدعم النظام الذي يضمن كل الحقوق للتونسيين والتونسيات، والذي يضمن التداول السلمي للسلطة.

ووفقا للمرجعية الفكرية لحركة النهضة فمن المتوقع أن تعمل النهضة علي تطبيق نموذج علماني يختلف عن نموذج ما بعد الاستقلال في إطاره التطبيقي سواء علي المستوي المحلي أو الدولي، فلن تعمل النهضة مثلا علي تقييد أنشطة المساجد أو التضييق علي ممارسة الشعائر الدينية أو تجريم حجاب التونسيات أو معاداة الدول ذات التوجه الإسلامي وغيرها من الممارسات التي طبقها بورقيبة وبن علي نحو أكثر من ٥٠ عاما، ويحتمل أن تحافظ النهضة علي خطابها الوسطي المعتدل وتعمل علي إبراز قبولها للتعددية السياسية وقواعد الديمقراطية وهو ما يحقق لها السيطرة علي السلطة لفترة أطول خاصة وأنها تسعي لاعتماد النظام البرلماني للحكم ما يساعدها عمليا في الجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالبلاد بالإضافة إلي أنها تعمل علي السيطرة على مؤسسات الدولة ومحاباتها لأنصارها والمقربين منها ووضعهم في المناصب المهمة لضمان مناصرتها وبقائها بالسلطة .

السيناريو الثاني: التوجه العلماني بقيادة قوي غير إسلامية :-

تواجه حركة حزب النهضة تحديات كبيرة في إطار ممارستها للسلطة قد تعجز عن مواءمتها مما يعطي الفرصة للقوي العلمانية واليسارية احتلال دور اكبر في قيادة البلاد، فمنذ أن حصدت النهضة نحو ٤٠% من مقاعد المجلس التأسيسي ثمة وجود عدة مؤشرات تؤكد أن الفئات الأوسع من الشعب التونسي لم تعد تخضع للخطاب الديني التقليدي، فضلاً عن رفض محاولة الوصاية الدينية من قبل نشطاء الإسلام السياسي على سياسات وتشريعات الدولة وان الثورة التونسية دفعت الشارع التونسي نحو إرساء منظومة سياسية لن يستقيم دونها النظام السياسي في تونس إلا بأربع ركائز أساسية: سلطة ومعارضة ومؤسسات مجتمع مدني وحراك شعبي ضاغط لتحقيق أهداف الثورة لذا فإن السلطة الحاكمة سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية عليها أن تلتزم بتحقيق برامج حقيقية قادرة على تغيير الواقع، وتحقيق تطلعات الشارع التونسي إيذاء الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، واحترام الحريات الأساسية، ومكافحة الفساذ والتهميش والاستبداد والفقر.

ويواجه حزب النهضة تحديات كبيرة قد تؤثر علي استمرارها في السلطة، فقد ورث حزب حركة النهضة العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتنامي البطالة وتراجع الصادرات وكساد السياحة وتفاقم الدين الخارجي، ما يستوجب حلولا عاجلة لا يفهمها سوى التكنوقراط، الذين لا يوجدون في الوقت الحالي في قيادات أحزاب الائتلاف الثلاثي، في حين معاناة النهضة من أزمة عدم الثقة بينها وبين حركات الإسلام السياسي الأخرى من جهة، والقوى المدنية الشريكة في الثورة من جهة أخرى والتي تتهم النهضة بأنها استفادت من الديمقراطية للوصول إلى السلطة ثم انقلبت على الممارسة الديمقراطية سواء بالاستحواذ علي وضع الدستور التونسي الجديد، أو بالسيطرة علي هياكل الدولة المختلفة.

فضلا عن سيادة لغة التغالب أكثر من لغة المشاركة في علاقتها بالقوي الأخرى، واستعدادها للتراجع عن الالتزامات الذاتية المطمئنة للآخرين كالتراجع العملي عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ونبذ العنف ومضامين مجلة الأحوال

الشخصية والمساواة بين الرجل والمرأة وغيرها خاصة في ضوء انقسام مواقف أعضائها حول هذه القضايا، وفي حالة عدم فاعلية حزب حركة النهضة في مواجهة هذه التحديات فيعد تحرك الأطراف الأخرى سواء العلمانية أو اليسارية احد السيناريوهات الممكنة لاحتلال مكانة اكبر في قيادة البلاد خاصة وان هذه القوي تمتلك رووي وأفكار تحديثية اعتاد عليها الشعب التونسي ولن يقبل التفريط فيها .

كما أن هذه القوي استطاعت الاستفادة من المناخ الديمقراطي التي أحدثته الثورة التونسية، فقامت بإعادة تنظيم وتطوير هياكلها التنظيمية والفكرية لتلبي تطلعات الشعب التونسي، وفي النهاية يمكن القول أن الفترة القادمة ستشهد تونس فترة مليئة بالتحديات والتغييرات التي ستُبدل ملامح الخارطة السياسية، فتُبرز لاعبين جددا وتُهمش ربما آخرين. لكنها ستكون مرحلة انتقالية في انتظار تبلور خارطة شبه نهائية مع الاستحقاق الانتخابي المقبل المزمع عقده بعد الانتهاء من أعمال الجمعية التأسيسية.

()() ()() ()()

قائمة المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية:-

(أ) وثائق :

١. الجمهورية التونسية : **خطاب الحبيب بورقيبة** أمام المجلس القومي التأسيسي، في يوم الاثنين أول يونيو ١٩٥٩، في : http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=32376

٢. الجمهورية التونسية : **خطاب الحبيب بورقيبة** في ١٤أغسطس ١٩٧٢م.

٣. الجمهورية التونسية :**خطاب الحبيب بورقيبة**، "الإسلام دين عمل واجتهاد" عام ١٩٧٤م.

٤. الجمهورية التونسية: **دستور الجمهورية التونسية**، الصادر في ١ يونيو ١٩٥٩م.

٥. الجمهورية التونسية: **قانون التبني** عدد ٢٧ الصادر في ٤ مارس عام ١٩٥٨م.

٦. الجمهورية التونسية : **قانون المساجد**، عدد ٣٤ لسنة ١٩٨٨م.

٧. الجمهورية التونسية: **مجلة الأحوال الشخصية التونسية**، الصادرة في ١٣ أغسطس ١٩٥٦م.

٨. **القرآن الكريم**

٩. حركة النهضة :**القانون الأساسي لحركة النهضة، عام ١٩٨٧م.**

(ب) الكتب :

١. د/ إبراهيم أحمد نصر الدين : **دراسات في النظم السياسية الأفريقية** (القاهرة: دار إكتشاف، ط١، ٢٠١٠).

٢. أعليه علاني : **الحركات الإسلامية في الوطن العربي : دراسة مقارنة بالحالة التونسية** (القاهرة : دار مصر المحروسة، ط١، ٢٠٠٨).

٣. أكوديبا نولي (محرر): **الحكم والسياسة في أفريقيا**، ترجمة مجموعة من الباحثين (القاهرة :المجلس الأعلى للثقافة، م٢، ع ٥٩٥، ط١، ٢٠٠٣)

٤. توفيق المديني : **المعارضة التونسية نشأتها وتطورها** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١).

٥. راشد الغنوشي : **الحريات العامة في الدولة الإسلامية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٣).

٦. راشد الغنوشي و عبد الباقي الهرماسي وآخرون :**الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٥، ٢٠٠٤).

٧. عبد الرحمن أحمد س[illegible]: **الفكر السياسي الإسلامي، قراءة عصرية** (القاهرة: دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٩)

٨. عبد الله الطاهر: **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة** (بيروت: مكتبة الجماهير، ط١، ١٩٧٦)

٩. عبد المجيد الشرفي: **الثورة والحداثة والإسلام** (تونس: دار الجنوب، ط١، ٢٠١١).

١٠. لطفي حجي: **بورقيبة و الإسلام، الإمامة والزعامة** (تونس: دار الجنوب، ط١، ٢٠٠٤).

١١. محمد أحمد خلف الله : **دراسات في النظم والتشريعات الإسلامية** (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، ط١، ١٩٧٧).

١٢. محمد سعيد العشماوي : **الإسلام السياسي** (القاهرة : سينا، ط١، ١٩٨٧).

١٣. نيكولا بو، جان و بيير توكوا، ترجمة زياد منى: **صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي** (دمشق: دار قدمس للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٥)، في :

www.aljazeera.net/NR/exeres/E...E8E1BD53AA.htm

١٠. ياسر محمد السبكى (محرر) : دور الدين في العلاقات الدولية، انعكاسات الثورات في المنطقة العربية على العلاقة بين الدين والعلاقات الدولية(القاهرة : دار المصري للنشر، ط١، ٢٠١٢)
١١. يوسف القرضاوى: التطرف العلماني في مواجهة الإسلام (نموذج تركيا و تونس) (القاهرة، دار الشروق، ط٥،٢٠٠٦)

(ت) المقالات :

١. د/ بوحنية قوي: " كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير السياسي"، **الديمقراطية** (القاهرة : مؤسسة الأهرام، ع ٤٢، ٢٠١١).
٢. توفيق المديني: "تحديات المرحلة الانتقالية في تونس"، **مجلة الوحدة الإسلامية** (لبنان : تجمع العلماء المسلمين، ع ١١٤، ٢٠١١).
٣. د/ سمير راضون:" التحدي الاقتصادي:ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية"، **السياسة الدولية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام،ع ١٨٨، م ٤٧، أبريل ٢٠١٢).
٤. زهير مخلوف: " الأوزان النسبية للقوى السياسية التونسية في ضوء نتائج الانتخابات"، **آفاق أفريقية** (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات، ع٣٥، ٢٠١١).
٥. علي عبده محمود :" الثورة التونسية الأسباب ..عوامل النجاح ..النتائج "، **آفاق أفريقية** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد العاشر، ع٣٤، ٢٠١١)
٦. مأمون كيوان : " الحركة الإسلامية التونسية وثورة الياسمين الشعبية، النشأة والمسار والدور المأمول"، **مجلة الوحدة الإسلامية** (لبنان: تجمع العلماء المسلمين، ع ١١٠، فبراير ٢٠١١).

(ث) الدوريات .

١. مجلة العرب : الحركات الإسلامية في الوطن العربي، نشأتها، تطورها، مستقبلها، **مجلة العرب** (الدوحة :ع ٧٥٨٨، مارس ٢٠٠٩)

(ج) الموسوعات والمعاجم والأطالس:

١. أحمد الموصللي: **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٤)

(ح) الرسائل العلمية

١. مروة حمودة أحمد وصفي، **تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر علي الرؤى والسياسات الأمريكية تجاه الحركات السياسية الإسلامية** (رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢)

(خ) شبكة المعلومات الدولية:

أوراق لها كاتب

١.أبو المؤيد التونسي: **جدل الهوية في تونس =هل يعيد التاريخ نفسه؟؟؟**،في:

http://www.houkamaa.com/vb/showthread.php?t=10101

٢.احمد القاضي: **تونس....الدين والتنوير والحداثة** ، في

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=0&aid=246043

٣.اسحق الكنتي : **شيخ الإسلام بورقيبة**، في :

http://www.alikhbari.net/articles/4065-2012-04-21-11-26-28.html

٤.إسلام محمد السيد : **استراتيجيات النظام التونسي في مواجهة الحركة الإسلامية**، في :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=310011

٥.إسماعيل حمودي : **الاستبداد الحداثي والنموذج التونسي**، في :

http://www.maghress.com/attajdid/64026

٦.الحسين بن الحاج نصر : **المجلس التأسيسي يمنح حكومة الجبالي الثقة**، في :

http://www.alriyadh.com/2011/12/25/article694747.html

٧.اعلية علاني : **إســـــلاميــــــون بتـــــونـــــس بين المواجهة والمشاركة (١٩٨٠ ــ ٢٠٠٦)**، في :

http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1887

٨.أيرينا موخوفا: **السلفيون عامل جديد في السياسة التونسية**، في:

http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68896

٩.إيمان إسماعيل وتسنيم نصر: **ثورة تونس .. فشل الحرب على الهوية الإسلامية**، في :

http://www.dakahliaikhwan.com/printarticle.php?id=6986

١٠ . إيمان الشرقاوي : **الدستور.. ومعركة الإسلاميين والعلمانيين في مصر وتونس**، في :

http://ar.islamway.com/article/9979

١١ . باسل حسين: **العالم العربي بين منجل الاخوان والهلال الشيعي (١-٣)**، في :

http://www.elaph.com/Web/opinion/2012/5/733777.html?entry=homepageara

١٢ . براء الخطيب :**والإخوان المسلمون في تونس دليل**، في :

http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=527005

١٣ . بوحنية قوي: **هل تؤدي الانتخابات إلي الديمقراطية: حالة تونس**، في :

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785087

١٤. توفيق المديني :**سقوط الدولة البوليسية في تونس**، في :

http://masress.com/alwafd/152397

١٥. جمال الدين بن عبد الجليل: حزب **"النهضة" الإسلامي وتحديات الديموقراطية في تونس**، في :
http://www.dw.de/dw/article/0,,15543883,00.html
١٦. جمال بن جدو:**المجلس التأسيسي: المهام والصلاحيات والمسؤوليات**، في :
http://www.radiotunisienne.tn/gafsa/index.php?option=com_content&view=article&id=3392:2011-10-22-15-50-55&catid=136:2010-05-09-17-35-19
١٧. حسان عبد الله:**الفقه السياسي الإسلامي المعاصر: اتّجاهاته، قضاياه، مشكلاته** ، في :
http://www.alwihdah.com/identity-and-citizenship/shura-and-democracy/principles-of-modern-islamic-political-jurisprudence-trends-issues-problems.htm
١٨. حسين رحال : **الفكر الإسلامي السياسي في تونس التحولات الفكرية وإطارها الاجتماعي** ، في، :
http://www.nosos.net/main/pages/news.php?nid=365
١٩. حمدي عبد الرحمن حسن :**الحركات الإسلامية في إفريقيا.. ولادة من رحم العدو**، في:
http://www.afran.ir/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=25
٢٠. حفيظة شقير :**دراسة مقارنة للقوانين الخاصة بالمرأة والأسرة في المغرب العربي: تونس والمغرب والجزائر**، في :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22036
٢١. خالد أبو الفتوح : **جذور العلمانية والتغريب في العالم الإسلامي**، في :
http://f-alturki.net/main/index.php/-1669104387/109-2011-06-17-17-16-57

٢٢. خالد شوكات : **تونس دولة دينية**، في :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45720

٢٣. خليل حسين :**عوامل التغيير والثورات في الوطن العربي**، في :
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/10/blog-post_2194.html

٢٤. خير الدين حسيب : **الربيــع العربــي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل**، في :
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C23qpt480.htm&arc=data%5C2012%5C03%5C03-23%5C23qpt480.htm

٢٥. دنكان بيكارد : **الوضع الراهن لعملية وضع الدستور**، في :
http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=47945

٢٦. راشد الغنوشي : **التونسيون مجمعون علي الدين ومختلفون حول التطبيق**، في :
http://alsharq.linkonlineworld.com/ArticleDetails.aspx?AID=26229&CatID=103&Title=%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A:%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%86%20%D9%85%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%86%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%20%D9%88%D9%85%D8%AE%D8%AA%D9%84%D9%81%D9%88%D9%86%20%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82

٢٧. راشد الغنوشي : **حركة النهضة التونسية: الهجمة على التيار السلفي ، هل هي عرض لحرب بالوكالة؟!٢/ ٢**، في :
http://alasr.ws/articles/view/7360

٢٨. رشيد الكراي: **الغنوشي ''رضي الله عنه'' وبن علي ''حامي الحمي والدين''**، في :
http://www.journalistesfaxien.tn/13619/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87%D8%B9%D9%86%D9%87-%D9%88%D8%A8%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85

٢٩. رضا الأجهوري: **بورقيبة السياسي العلماني.. أم بورقيبة الفقيه المحافظ؟**، في :
http://www.assabah.com.tn/article-65607.html

٣٠. رياض حسن محرم : **الإخوان المسلمون .. اختلافات ورؤى ١- حركة النهضة التونسية**، في، :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=282096

٣١. سالم لبيض : **الأزمات الاجتماعية والسياسية إدارتها و آثارها : مثال تونس ١٩٥٧ – ١٩٨٧**، في :
http://goutaliezzedine.maktoobblog.com/1050674/-

٣٢. سالم لبيض: **الهوية في الخطاب السياسي التونسي : محاولة فهم سوسيولوجي**، في :
http://salemlabiadh.blogspot.com/2009/04/4-5-2007.html

٣٣. سالم لبيض: **بورقيبة وإشكالية الهوية في تونس**، في :
http://salemlabiadh.blogspot.com/2009/04/2003.html

٣٤. سفيان الشورابي: **في الظاهرة السلفية، في :**
http://www.microsoft.com/isapi/redir.dll?prd=ie&pver=6&ar=msnhome
٣٥. سلمان القصيمي : **صفحاتٌ مسودّة كفرية من حياة الزنديق بورقيبة، في :**
http://www.muslm.net/vb/showthread.php?185045%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A7%D8%AA%D9%8C%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AF%D9%91%D8%A9%D9%83%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D9%85%D9%86%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%82%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A8%D8%A9
٣٦. سليمان الشواشي: **الدين في عهدي بورقيبة وبن علي(2)**، في:
http://www.tunipresse.com/article.php?id=51528
٣٧. سميرة سليمان :**بورقيبة .. ذكرى الافتتان بفرنسا ومعاداة الإسلام،في :**
http://lahona.moheet.com/show_files.aspx?fid=109216
٣٨. شكري الصيفي:**السلفيون في تونس.. بين رفض التنظيم السياسي وتصاعد نزعات الهيمنة، في :**
http://www.taleea.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2628%3A2012-03-06-17-39-00&Itemid=1
٣٩. شهرزاد عكاشة: **أول انتخابات ديمقراطية في تونس..الأحزاب التونسية بألوان الطيف، في :**
http://www.majalla.com/arb/2011/10/article55228250

٤٠. صافيناز محمد أحمد: **عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات**، في :
http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=55

٤١. صبري محمد خليل :**اليسار الإسلامي**، في :
http://sudanyiat.net/articles.php?action=show&id=1692

٤٢. صلاح الدين أبو حسن : **النهضة التونسية... الجذور والمنطلقات**، في :
http://www.kiffainfo.net/spip.php?article172

٤٣. صلاح الدين الجورشي:**مسؤولية الدولة التونسية في تصاعد العنف السلفي في البلاد؟**،في:
http://www.france24.com/ar/med

٤٤. طارق عمارة:**النهضة تعارض اعتماد الإسلام كمصدر أساسي للتشريع في الدستور**،في:
http://lyrcc.wordpress.com/2012/03/26/news-595/

عائدة بنكريم- المسلّمي:**الهمّ النسوي في الفكر** الإصلاحي **التونسي**، في:
http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=23104

٤٥. عائشة أحمد : **دين الدولة ودور الدين كمصدر للتشريع**، في :
http://198.173.88.94/arabic/domestic/constitution/statereligion.html

٤٦. عائشة التايب: **قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس**، في :
http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=6923b829-04f1-4813-86fe-c54f82171aa0

٤٧. عادل لطيفي: **تونس من مأزق النهضة إلى عودة البورقيبية، في:**
http://www.aljazeera.net/mob/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/92991516-cfe1-4db5-9860-086a4e6904e2

٤٨. عبد الأمير رويح: **تونس والسلفيين... تشدد قد يبدد منجزات ثورة، في :**
http://www.annabaa.org/nbanews/2012/06/022.htm

٤٩. عبد الإله بلقزيز :**عوامل ساعدت على نجاح التغيير، في :**
http://www.alkhaleej.ae/portal/385085a4-28d0-4b7b-9b2f-810a56dc846b.aspx

٥٠. عبد الباقي خليفة: **من الحبيب بورقيبة إلى بن علي..أضواء على الحرب المنظمة ضد الإسلام في تونس، في :**
http://www.turess.com/alhiwar/14921

٥١. عبد التواب عبد الله، **راشد الغنوشي سيرة شخصية وقراءة فكرية، في،**
http://www.almesbar.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=156:%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%A9%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9%D9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9&Itemid=6

٥٢. عبد الرحمن سعود الشويعر : **الأنظمة الكفرية في تونس قبل هروب زين العابدين، ونشر الفجور بمباركته ومباركة زوجته! ، في :**
http://www.alsaha.com/sahat/4/topics/284140

٥٣. علي المحجوبي: **طاهر الحداد رائد حقوق المرأة وحريتها وكرامتها: أفكار الحدّاد بقيت قائمة الذات في أوساط النخب التونسية المستنيرة**، في :
http://nissa.aljil-aljadid.info/spip.php?article144
٥٤. علي عبد العال: **الإسلاميون في تونس، لماذا غابوا عن المشهد... القوى المؤثرة على مستقبلهم**، في :
http://www.annabaa.org/nbanews/2011/01/189.htm
٥٥. علي عبد العال : **الإنتشار المتزايد للسلفية الجهادية في تونس... والمتغيرات الجديدة**، في :
http://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=117018&page=2
٥٦. علي عبد العال،**حزب التحرير الإسلامي في تونس.. أي مستقبل؟**،في :
http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=19722
٥٧. فاتن العيادي: **المنستير تحتفي بالزعيم الحبيب بورقيبة**، في :
http://www.aljarida.com.tn/ar/national/4644-habib-bourgiba.html
٥٨. كريم بن منصور : **صعود نجم الإسلاميين في تونس**، في :
http://184.154.47.229/vdchkvnzw23nvkd.4tt2.html
٥٩. لؤي المدهون :**العلاقة بين الدين والدولة تحت المجهر**، في :
http://www.dw.de/dw/article/0,,1506538,00.html
٦٠. لين نويهض:**السلفيون في تونس يطالبون بدور أكبر للإسلام**، في:
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=32735638
٦١. محمد حرمل : **الماركسية وعلاقة الدين بالدولة: الدولة اللائكية (مقتطفات من الماركسية والدين)**، في :

http://www.albadil.org/spip.php?article2338

٦٢. محمد رفعت أبوزيد : **مفهوم العدالة في الفكر الاجتماعي .. (من حمورابي إلى ماركس)**،في:

http://www.f-law.net/law/archive/index.php?t-14738.html

٦٣. محمد العامري : **تفاهة العقل، الإسلام هو الحل**، في :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88258

٦٤. محمد الحداد: **أوّل دستور تونسي صدر سنة ١٨٦١..ولم يتضمن مفهوم الشريعة**، في :

http://www.turess.com/assabah/66446

٦٥. محمد بوزغيبة: **هل مجلة الأحوال الشخصية التونسية شرعية أو علمانية لاتكيه**، في :

http://www.metransparent.com/old/texts/mohamed_buzghuiba_civil_code_in_tunisia_islamic_or_secular.htm

٦٦. محمد بن رجب: **سعاد عبد الرحيم: رفضت وزارتي المرأة والصحة وفاء لمن انتخبني**، في :

http://www.elaph.com/Web/news/2011/12/704737.html

٦٧. محمد نصار : **الشيخ راشد الغنوشي ..والنهضة الإسلامية**، في :

http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A#.D9.85.D9.86_.D9.85.D8.A4.D9.84.D9.81.D8.A7.D8.AA.D9.87

٦٨. محسن الندوي : **آن الأوان لتطبيق شريعة العدل في العالم العربي – تونس نموذج**، في :

http://www.marrakechpress.com/?p=466

٦٩. محسن الندوي: **محاربة الإسلام في تونس في عهد زين العابدين**، في :

http://www.alarabnews.com/show.asp?NewId=27804&PageID=12&PartID=1

٧٠. محمود الذوادي: **الانبهار بالغرب من قبل قيادات سياسية ولّد هجومًا غير محتشم علي العروبة**، في :
http://al7afe.ahlamontada.net/t3298p2-topic

٧١. محمود الذوادي: **كيف استهدف العهد البورقيبي الهوية الإسلامية في تونس؟**، في :
http://www.egypt-man.net/vb/showthread.php?t=53829

٧٢. مولود عويمر: **شيخ الإسلام محمد العزيز جعيـط وصلته بالجزائر(1886-1970)**، في:
http://www.odabasham.net/show.php?sid=54120

٧٣. محمد العماري : **مراجعة كتاب الحركات الإسلامية في الوطن العربي دراسة مقارنة بالحالة التونسية ٢-٢**، في :
http://www.tunisalmoslima.com/modules.php?name=News&file=article&sid=1381

٧٤. منير السويسي: **الحجاب يعود بقوة إلى تونس رغم حظر قانوني مفروض منذ عهد الحبيب بورقيبة**، في :
http://arabic.rt.com/forum/showthread.php/81687%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%A8-%D9%81%D9%8A %D8%AA%D9%88%D9%86%D9%80%D8%B3

٧٥. نزيهة بوسعيدي: رسمي: **«النهضة» تحصل على التأشيرة، وامرأتان في المكتب التنفيذي**، في:
http://www.turess.com/alchourouk/183036

٧٦. نور الدين بالطيب:**السلفيّون يصعّدون اعتداءاتهم**، في :

http://www.mepanorama.com/163462/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%91%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B5%D8%B9%D9%91%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%D9%87%D9%85

٧٧. نور الدين المباركي : **الشيعة في تونس**، في :
http://alrased.net/site/topics/view/663

٧٨. يحي أبو زكريا : **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي**، في:
http://www.arabtimes.com/algeria%20book/doc11.html

أوراق بدون كاتب

١. **الاستبداد الحداثي والنموذج التونسي**، في :
http://islahonline.net/2011-04-10-21-55 26/2009-10-07-11-51-16/item/17750-%D8%A7.html

٢. **الإعلام أهم أسباب نجاح ثورة تونس**، في :
http://elthwar.com/news.php?go=fullnews&newsid=193

٣. **آلاف التونسيون يحتشدون للمطالبة بتطبيق الشريعة**، في :
http://khutabaa.com/index.cfm?method=home.con&ContentID=7732

٤. **الخطاب السياسي والديني في تونس من خلال التجربة البورقيبية٧**، في:
http://www.assabilonline.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1251&Itemid=27

٥. السبيل اون لاين : **مكون السلطة في الواقع التونسي-الجزء الثالث من الحلقة الثانية**، في:

http://www.assabilonline.net/index.php?option=com_content&task=view&id=1174&Itemid=27

٦. **الغنوشي زعيم حركة النهضة في تونس : من الفلسفة إلى النفي مرورا بالسوربون**، في :
http://www.assakina.com/center/parties/6404.html#ixzz1aoUJXeUz

٧. النشرة الإلكترونية لجريدة الشروق التونسية**السلفيون في تونس من هم..ما هي مرجعياتهم...و ماذا يريدون؟**، في :
http://www.alchourouk.com/Ar/_A516960

٨. بوابة الشرق : **إعتماد الفصل الاول من دستور ١٩٥٩ في تونس**، في :
http://alsharq.linkonlineworld.com/ArticleDetails.aspx?AID=26023&CatID=103&Title=%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%20%D9%85%D9%86%20%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%201959%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

٩. **تونس تبدل شرع الله حتى في الأحوال الشخصية،أليس تبديل حكم الله كفر**، في:
http://www.sudanforum.net/archive/index.php/t-63865.html

١٠. حركة التوحيد والإصلاح : **الاستبداد الحداثي والنموذج التونسي**، في :
http://islahonline.net/2011-04-10-21-55-26/2009-10-07-11-51-16/item/17750-%D8%A7.html

١١. حزب العمال الشيوعي التونسي :**إنتفاضة الخبز ٣ جانفي ١٩٨٤:الوقائع والاستتباعات**،في :
http://www.albadil.org/spip.php?article111
١٢. **حمادي الجبالي أول إسلامي يتولى رئاسة الحكومة التونسية**، في:
http://www.dw.de/dw/article/0,,15603412,00.html
١٣. **دورالجيش التونسى في الثورة:**
http://4.bp.blogspot.com/-IKC4XqQdLlA/TVgMqDLBg-
١٤. **راشـــد الغنوشي زعيم حركة النهضة: المفكر السمح والمجاهد**، في:
http://www.egyptwindow.net/web_Details.aspx?Kind=15&News_ID=392
١٥. **شكل علم تونس وقصته**، في :
http://www.tunisia-sat.com/vb/showthread.php?t=2155338
١٦. مجلة الآداب :**العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين: تجربة ١٨ أكتوبر في تونس**، في :
http://www.adabmag.com/node/353
١٧. مجلة الثري : **النص الكامل لمجلة الأحوال الشخصية التونسية ١٩٥٦**،في :
http://www.thara-sy.com/thara/modules/news/article.php?storyid=1659

١٨. منتديات حراس العقيدة : :**فشل وسقوط العلمانية في تونس ونجاح وصعود الإسلامية في تركيا**، في:
http://hurras.org/vb/sholhad

١٩. منتدى الطلبة الجزائريين للعلوم السياسية و الإعلام و الحقوق و العلوم الإنسانية :**<u>تطورات المشهد السياسي في تونس بعد الحراك الاجتماعي</u>**، في :
http://30dz.justgoo.com/t1731-topic

٢٠. **نظام بن علي ساعد على تطور السلفية في تونس**، في:
http://tunisiainfo-infonews.blogspot.com/2011/05/blog-post_1155.html

٢١. ويكيبيديا الموسوعة الحرة : **زين العابدين بن علي**، في :
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B2%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%86_%D8%A8%D9%86_%D8%B9%D9%84%D9%8A

٢٢. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: **شعار تونس**، في :
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1_%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

٢٣. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: **صلاح الدين الجورشي**، في :
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%B4%D9%8A

٢٤. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، **محمد مزالي**، في :
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D9%85%D8%B2%D8%A7%D9%84%D9%8A

٢٥. ويكيبيديا الموسوعة الحرة: **مجلة الأحوال الشخصية**، في :
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D

9%88%D8%A7%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B4
%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%A9

(خ) الجرائد والمجلات

١. جريدة الشرق الأوسط :"حركة النهضة.. صدام مع بن علي حتى رحيله"، **جريدة الشرق الأوسط** (لندن : الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، العدد ١١٧٥٢، ٣١ يناير ٢٠١١).

٢. سالم لبيض : الدولة و أحزاب المعارضة القانونية... آية علاقة؟ حالة تونس، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، ع ٢٧، يوليو ٢٠١٠).

٣. صحيفة الوسط البحرينية :" تونس: افتتاح تاريخي للمجلس التأسيسي واتفاق ثلاثي لتقاسم السلطة"، **صحيفة الوسط البحرينية** (البحرين: دار الوسط للنشر والتوزيع، ع ٣٣٦٤، الأربعاء ٢٣ نوفمبر ٢٠١١).

٤. محمد عبده حسنين : " يناير.. شهر الانتفاضات في تونس "، **جريدة الشرق الأوسط** (لندن : الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ع 11749، 28 يناير ٢٠١١).

(د) أخرى.

١. التوراة : **سفر المزامير**، في
http://www.arabchurch.com/ArabicBible/gna/Psalms/33

٢. دار الكتاب المقدس، **الكتاب المقدس العهد الجديد** (القاهرة : دار الكتاب المقدس في الشرق الاوسط، ٢٠٠٣)

ثانيًا : مراجع باللغة الإنجليزية:-

(A) Books:

1. Pargeter Alison: **Localism and radicalization in North Africa:local factors and the development of political Islam in Morocco, Tunisia and Libya**

(London:The Royal Institute of International Affairs, 2009).

(B) Articles:

1. Arieff .Alexis: **"Political Transition in Tunisia"** (Washington: Congressional Research Service, December 16, 2011).
2. Dalmasso Emanuela and Cavatorta Francesco: "Reforming the Family Code in Tunisia and Morocco – the Struggle between Religion, Globalisation and Democracy", **Totalitarian Movements and Political Religions**(Vol. 11, No. 2, 213–228, June 2010).
3. Elizabeth Mayer. Ann : "Reform of personal status laws in North Africa: a problem of Islamic or Mediterranean laws" ,**Meddle East Journal**, (Washington : Meddle East Journal, vol. 49, No. 3 ,summer 1995)
4. Hassan, Hussein D. : **Islam in Africa** , (Washington D.C Congressional research service, May 9, 2008)
5. J. Cook Bradley and Stathis Michael: "Democracy and Islam: promises and perils for theArab Spring protests", **Journal of Global Responsibility**(Emerald Group,Vol. 3 No. 2, 2012).
6. John L. Esposito and James P. Piscatori: "Democratization and Islam", **Middle East Journal** (Washington: Middle East Institute, Vol. 45, No. 3, Summer, 1991)

7. Mayer Ann Elizabeth : "Reform of personal status laws in North Africa: a problem of Islamic or Mediterranean laws" ,**Meddle East Journal**, (Washington : Meddle East Journal, vol. 49, No. 3 ,summer 1995).
8. McCurdy . Daphne: **"A guide to the Tunisian elections "** (Washington, Project on Middle East Democracy, No. 1611, 2011).
9. Mikaïl Barah: "Religion and Politics in Arab Transitions", **Policy Brief** (FRIDE European think tank for global action,N° 116 –FEB. 2012).
10. **Sorkin .Jerry: "The Tunisian Model", Middle East Quarterly (Washington: Middle East Quarterly, vol.VIII, No. 4, 2001)**
11. Tessler .Mark: " **Islam and democracy in the Middle East: the impact of Religious orientations on attitudes towards Democracy in four Arab Countries**"(New York: Comparative Politics, vol. 34, No .3, April, 2002).
12. Wu Bingbing: "Secularism and Secularization in the Arab World", **Journal of Middle Eastern and Islamic Studies** (Asia,Vol. 1, No. 1, 2007).

(C) Internet Resources:

1. Bin Said. Ali: **Future of Political Islam in Tunisia** , (Egypt, Ikhwanweb .2006) , at: http://www.ikhwanweb.com/Article.asp?ID=3502&SectionID=92

2. Figures .Fascinating: **The Middle East from the 20th Century to Presen**,at: http://www.humis.utah.edu/humis/docs/organization_948_1149524868.pdf
3. Global Security:"**En-Nahdha / Ennahdha (Renaissance)**" at: http://www.globalsecurity.org/military/world/tunisia/en-nahdha.htm
4. Goulding. Kristine : **Tunisia: Arab Spring, Islamist Summer**, at: **http://www.opendemocracy.net/5050/kristine-goulding/tunisia-arab-spring-islamist-summer**
5. Jesús .Carlos Echeverría : **Radical Islam in the Maghreb**, at : http://www.fpri.org/orbis/4802/jesus.islammaghreb.pdf
6. John L. Esposito: **Beyond the Headlines :Changing Perceptions of Islamic Movements**, at: http://www.unaoc.org/repository/5037Beyond%20the%20Headlines%20-%20J.%20Esposito.pdf
7. Rohr. Mathieu von: **Victory for Ennahda: Why Tunisians Voted for the Islamists**, at: http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,794133,00.html
8. The Meir Amit Intelligence and Terrorism Information Center: **The Muslim Brotherhood in**

the Arab World and Islamic Communities in Western Europe, at,
www.terrorism-info.org.il/...n/pdf/ipc_e252.pdf

9. **The options of Tunisia**,at:
http://www.globaljihad.net/view_page.asp?id=2009
10. Tristam .Pierre: **Profile: Tunisia's Zine el-Abidine Ben Ali**, at:
http://middleeast.about.com/od/tunisia/p/tunisia-profile.htm

ثالثًا: مراجع باللغة الفرنسية :-

1) Belloumi, Hamza :**Tunisie : laïcité à la française ou sécularisation à l'anglo-saxonne ?** , en:
http://islamiqua.canalblog.com/archives/2008/12/27/11859287.html
2) Rachid Barnat : **Les Tunisiens, leur identité plurielle et leur nouvelle constitution**, en:
http://www.kapitalis.com/afkar/68-tribune/6195-les-tunisiens-leur-identite-plurielle-et-leur-nouvelle-constitution.html

()() ()() ()()

The Summary

The study analyzes the political regime in Tunisia between the political Islam movements and secular trend; to be divided in three chapters and the conclusion

The first chapter deals with the secular political regime in Tunisia; which obviously appear in several items of constitution; for example; the Islamic law (Sharia) is not the source of legislation; in addition that number of laws are in clash with the Islamic Law (Sharia) like: personal status code ; for example: forbidding Polygamy and preventing the divorced husband to remarried his divorced wife after triple divorcing although she has got married to another man; it also refers divorcing to the court; Moreover the equality between the Man and woman in legacy; allowing adoption of a child; and restricting mosques' laws.

Since the independence till 2011; secular practices are widely spread; like: eating in public during the Islamic holy month of Ramadan; making fun of prophets and messengers; restricting activities in mosques; entering mosques with magnetic IDs; making fun from Prayers; preventing Azan; fighting veils ; confronting any activities of Islamic groups and Banning all Islamic manifestation in the public life either it's traditional or political.

The second chapter studies Political Islam movements in Tunisia; through knowing the regularity frame that includes

the policy; history; leadership; membership and the ideological frame of these movements.

Knowing the Ideological frame will lead us to know;

The ideological references including internal and external thoughts of different thinkers; and the intellectual development of these movements through knowing the interaction and the influence with each other; and with the Tunisian society.

To know also their views in Public issues among them; Woman and the west and its model..etc.

To know the dynamic frame to these movements through taking a look on preaching activity and how it developed to merge in the political and lawful life.

Some of these movements succeeded to change their activities from preaching to political one and to have license like a political party, yet other movements remain in its preaching frame.

Some others merged in the political life as a pressure group to be on of the most effective groups in the Society

The chapter is also to shed light on the social and political practices of such movements and their influences on women; youth and labor groups, adding to studying the internal and external relations ; either their national and international relation between their counterparts or with the Tunisian opposition.

Finally the Third chapter; deals with Political dynamics between the regime and the Islamic movements in Tunisia in particular Nahda movement,

To focus on the interaction between the political regime and the Islamic movements in Al habeeb Burqiba era (1956-1987) as this period includes different dynamics between peaceful interactions then conflict interactions that successfully end then repeated again in 1984 to 1987; In addition to the interaction between the Islamic movements and the political regime in Zain al abdein period from 1987: 2011 which has passed with several stages; among them ; the participation stage from 1987:1989; when Nahda movement was enthused after Zain al abdein become president.

The study focused on how the relation between both of them has been turned into conflict which appeared clearly in distracting the movement; and Nahda bid to handle the crisis through cooping with the Tunisian opposition.

Finally the study shed light on Tunisian revolution and the ideology of the political regime through focusing on the reasons that led the Tunisian people to demonstrate and to protest against the regime in addition to the main events synchronized with and at last the ideology of the regime after the revolution especially after the participation of Nahda movement as a main key player in the future

The **Conclusion** of the study includes the expected scenarios from its point of view towards possible paths of the political regime in Tunis

First Path:

To be Islamic country with the comprehensive meaning of Islam which required getting rid of secularism that has been

practiced for more than 50 years and to apply the Islamic law in regards to women issue; education and the relationship between religion and the state.

Second Path:

To be a secular state "most likely scenario" in regards to Tunisia nature; to take into consideration that this model will be slight different than the previous one applied before the revolution due to political, social and economic repercussions of the revolution

Therefore; either the Tunisian regime will continue its secularism under the Islamic leader Nahda with its moderate ideology which is trying to bring together the Islamic teaching and Tunisian society privacy; or Nahda will fail in facing such challenges ; In deed after the revolution a big opportunity is given to the secular and leftist power to lead as this power has acceptable ideas and visions in Tunis. also this power benefited from the democratic atmosphere set apart by the revolution as they rebuilt and developed themselves to meet the Tunisians' needs and aspirations.

()() ()() ()()

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
(١)	الهيكل التنظيمي لحركة النهضة علي المستوي المركزي والجهوي	٨٧
(٢)	الهيكل التنظيمي لحركة النهضة علي المستوي المركزي	٨٨
(٣)	الهيكل التنظيمي لحركة النهضة علي المستوي الجهوي	٨٩
(٤)	الهيكل التنظيمي لحركة النهضة في إطارها السياسي	٩٠

قائمة المحتويات

الموضوع	صفحة
تقديم (د/إبراهيم نصر الدين)	٣
مـــقـــدمـــة	٥
الفصل الأول: التوجهات العلمانية للنظام السياسي في تونس	١١
المبحث الأول: الإطار الدستوري للنظام السياسي في تونس	١٤
المطلب الأول: التوجهات العلمانية في الدستور التونسي قبل ثورة ٢٠١١	١٤
المطلب الثاني: الدستور التونسي **بعد** الثورة	٢٠
المبحث الثاني: الإطار القانوني لتوجه انظام السياسي في تونس	٢٥
المطلب الأول: الخلفية **الفكرية** والفقهية لوضع المرأة والأحوال الشخصية قبل الاستقلال	٢٥
المطلب الثاني: التوجه **العلماني** لقوانين الأحوال الشخصية بتونس	٢٩
المطلب الثالث: التوجه العلماني في قوانين التبني والميراث والحريات العامة	٣٣
المبحث الثالث: الممارسات العلمانية للنظام السياسي في تونس	٣٩
المطلب الأول: الممارسات العلمانية للنظام في عهد الحبيب بورقيبة	٣٩
المطلب الثاني: الممارسات العلمانية للنظام في عهد زين العابدين بن علي	٤٧

الموضوع	صفحة
الفصل الثاني: حركات الإسلام السياسي في تـــونس (١٩٦٩-٢٠١١م)	**٥٥**
المبحث الأول: الإطار التنظيمي لحركات الإسلام السياسي بتونس	**٥٨**
المطلب الأول : السياق التـــاريخي والسياســـي لنشأة حركات الإسلام السياسي بتونس	**٥٨**
المطلب الثاني : العضوية	**٦٦**
المطلب الثالث : الزعامة	**٧٤**
المطلب الرابع: الهيكل **التنظيمي** لحركات الإسلام السياسي بتونس	٨١
المبحث الثانى: الإطار الفكري لحركات الإسلام السياسي بتونس	٩١
المطلب الأول: المرجعية الفكرية لحركات الإسلام السياسي بتونس	**٩٢**
المطلب الثانى: التطور **الفكري** لحركات وتيارات الإسلام السياسي بتونس	**٩٦**
المطلب الثالث: الآراء **والمواقف** الفكرية لحركات الإسلام السياسي بتونس نحو القضـــايا العامة	**١٠٠**
المبحث الثالث: **الإطار** الحركي للحركات الإسلامية بتونس	**١٠٦**
المطلب الأول: الملامح **العامة** للإطار الحركـــي لحركات الإسلام السياسي بتونس	**١٠٦**
المطلب الثاني: الممارسة الاجتماعية والسياســية لحركات الإسلام السياسي بتونس	**١٢١**

الموضوع	صفحة
المطلب الثالث : العلاقات الداخليـــة والخارجيـــة لحركات الإسلام السياسي بتونس	١٢٥
الفصل الثالث: الديناميات السياسية للنظام السياسي والحركـــات الإسلامية في تونس	١٣٥
المبحث الأول: ديناميات التفاعل فـــي فتـــرة الحبيـــب بورقيبة	١٤٠
المطلب الأول: التفاعل السلمي	١٤٠
المطلب الثاني: التفاعل الصراعي	١٥٧
المطلب الثالث: الحكم البورقيبي بـــين الانفـــراج والمواجهة	١٤٥
المبحث الثاني: ديناميات التفاعل بين الحركات الإسلامية والنظام السياسي في فترة زين العابدين بن علي	١٥٠
المطلب الأول: مرحلة المشاركة	١٥٤
المطلب الثاني: التفاعل الصراعي	١٥٩
المطلب الثالث: المواءمة والتفاعل التعاوني بـــين الحركة الإسلامية و قوي المعارضـــة التونسية	١٦٤
المبحث الثالث: الثورة التونسية والتوجه الأيديولوجي للنظام السياسي في تونس	١٧١
المطلب الأول: الأســـباب والأحـــداث وعوامـــل النجاح	١٧١
المطلب الثاني: المشهد السياسي في تونس بعـــد ثورة ١٤ **يناير** ٢٠١١	١٨٠
المطلب الثالث: التوجه الفكري للنظام السياســـي في تونس بعد الثورة	١٨٨

صفحة	الموضوع
٢٠٥	خـــاتـــمـــة واحتمالات المستقبل
٢١١	قائمـــة المراجـــع

هذا الكتاب

تعتبر تونس من أهم الدول التي تواجه ظاهرة الإسلام السياسي بمفهومها الواسع، فقد استقلت تونس عن الاستعمار الفرنسي عام 1956، وتولي الحبيب بورقيبة الحكم بعد الاستقلال وكان متأثرا بالحكم العلماني الاتاتوركي، وكان يري أن الدين قيد علي كل ما هو جديد فعمل علي فصل الدين عن السياسة وأصدر من النصوص الدستورية والقرارات والقوانين ما يؤيد ذلك، كما أثار جدلاً في عدد من المسائل الشرعية التي اقرها القرآن الكريم، وفي السابع من نوفمبر عام 1987 أطاح انقلاب عسكري قاده زين الدين بن علي بالحبيب بورقيبة ليصبح بن علي رئيسًا للبلاد .ولكن تشير معظم الأبحاث إلي أن بن علي سار في نفس الاتجاه نحو العلمانية ولم يغير سوى القليل من سياسات بورقيبة باستثناء تغيير اسم الحزب ليصبح التجمع الدستوري الديمقراطي

وخلال فترتي حكم بورقيبة وبن علي اتسم النظام السياسي في تونس باتجاه أطرافه نحو الحداثة والعلمانية، وعلي الرغم بان هذا التوجه نال تأيد شريحة مجتمعية كبيرة وهي الطبقة التي تأثرت بالثقافة الأوروبية والفكر الغربي إلا انه أيضا لم يحقق طموحات الشريحة الأكبر من الشعب التونسي الذي كان يتطلع إلي تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية والحريات السياسية، مما أدي إلي خيبة أمل كبيرة في النظام الحاكم،وردًا علي ذلك نشأت الكثير من القوي المعارضة والتي من بينها حركات الإسلام السياسي التي ظهرت في أواخر السبعينيات لتضع ارتباطًا وثيقًا بين الدين والسياسة على أساس أن الإسلام عقيدة شاملة تنظم كافة أمور الحياة .

واختلف أسلوب التعامل من قبل السلطات مع تلك الحركات بين التشدد و الحوار ، واستمرت ديناميات التفاعل بينهما إلي أن قامت القوي الشعبية بالثورة التونسية في يناير 2011م، والتي لم تستطع حركات الإسلام السياسي وقوي المعارضة من أحزاب وحركات من فعل ما فعلته القوي الشعبية بتونس للإطاحة بنظام بن علي، وذلك لكون هذه الحركات والأحزاب تتصارع حول السلطة وهو ما أضعف من قوتها في معركتها مع النظام، أما القوي الشعبية فتطلعاتها تتعلق باحتياجاتها الأساسية وهو ما يمثل لها البقاء دون الموت، لتدخل تونس من هذا الحدث إلي مرحلة جديدة في تاريخها السياسي المعاصر، تتميز بواقع سياسي جديد يؤثر ويتأثر باتجاهات فاعلين جدد.




I.S.B.N.978- 977-276-769-4
6 222008 910738